وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبـــــسه
كلية العلوم الإنسانية والاجـتماعية
قســـــــم: التاريـــــخ والآثـــار

UNIVERSITY LARBI TEBESSI – TEBESSA
TEBESSA -UNIVERSITY LARBI TEBESSI

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة: علوم إنسانية
التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر " ل.م.د "

بعنوان:

التطورات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية الجزائرية من خلال كتاب " تشريح حرب" لفرحات عباس 1954-1962

دفعة: 2019

إعداد الطالبتان:

- سعيدة عواس
- عيدة دخلي

إشراف الأستاذ:

مبروك موهوب

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. مها عيساوي	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
مبروك موهوب	أستاذ مساعد- أ-	مشرفا ومقررا
سليمان بن رابح	أستاذ مساعد-أ-	عضوا ممتحناً

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): دخلي عبدة .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 113579922 ... الصادرة بتاريخ: 2019/02/18 ..

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

التطورات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية الجزائرية
من خلال كتاب تاريخ حزب الفرجاني عباس 1962-1954

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 20/05/2019.

إمضاء وبصمة الطالب

20 ماي 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): .....عواسا سعيدة.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ..2662.97.... الصادرة بتاريخ: 2010/02/24..

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

.....التطورات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية الجزائرية
.....من خلال كتاب تشريح حرب لفرحات عباس 1958-1962
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 20/05/ 2019.

إمضاء وبصمة الطالب

20 ماي 2019

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

الرقم : ..... /ق.ت.آ/ ك.ع.ا.ا/ج.ع.ت.ت/ 2018

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ(ة) : ...مو.هو.با...مبو.ولـ.....

المشرف على مذكرة تخرج : ماستر ☒ ماجستير ☐ دكتوراه علوم ☐ دكتوراه ل.م.د ☐

المعنونة بـ :

.....الـثـو.رات..السياسة..والعسكرية..الـثـو.رة..الـتـحـر.يـر.ية..الجزائـر.يـة..
.....من..خلال..كتاب..تشـ..يرج..حـر.ب..الـتـرجمات..عباسا..1954-1962

تخصص :

.....تا.ريخ..الـثـو.رة..الجزائـر.يـة.....

من إعداد الطلبة:

- 01 .....عـواسا...سعيدة.....
- 02 .....دخلي...عبيدة.....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في : 20/05/2018.

إمضاء الأستاذ المشرف

شكر وعرفان

الحمد لله ذو الفضل والمنة، والصلاة والسلام على رسوله أكرم الخلق وهادي الأمة.

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الحمد والشكر بما أنعمت علينا من فضلك وهديتنا وعلمتنا وأنرت بصيرتنا ويسرت مسيرتنا حتى تمكنا من إتمام مذكرتنا بفضل منك فلك الحمد كله والشكر كله.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف– موسوب مبروك– الذي تفضل مشكور للإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل علينا بتقديم النصائح والتوجيهات والإرشادات.

كما لا يفوتنا في هذا السياق أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل على رأسهم عميد الكلية البرفيسور حفظ الله بوبكر وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، د. مما عيساوي، أ. سليمان بن رابح على جهدهم في قراءة هذه المذكرة وعلى ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة، كما نعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، دون أن ننسى الطاقم الإداري.

وجزآكم الله خيرا

قائمة المختصرات الواردة في البحث

الكلمة	مختصراتها
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
ط . خ	طبعة خاصة
ج	الجزء
تر	ترجمة
تع	تعريب
تق	تقديم
د. س ن	دون سنة
د. م ن	دون مكان نشر
ص	صفحة
ع	العدد
ح. إ. ح. د	حركة انتصار الحريات الديمقراطية
ح. ع. II	الحرب العالمية الثانية
ج. ت. و	جيش التحرير الوطني
ج. ت. و	جبهة التحرير الوطني
ح. م. ج. ج	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

اللغة الفرنسية

حركة الإنتصار لحريات الديمقراطية	**D.L.T.M**
لجنة التنسيق والتنفيذ	**C.C.E**
المجلس الوطني للثورة	**C.N.R.A**
Page	**P**
المرجع السابق	**Opcit**

الفهرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	**أ- هـ**
الفصل التمهيدي: الواقع السياسي للجزائر المستعمرة قبيل 1954.	**7-29**
I- إعادة بناء الحركة الوطنية وتداعياتها.	7- 09
1- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (النشأة، المطالب).	9- 10
2- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية واتجاهاتها الثورية (التأسيس، المسار، الأزمة).	10- 21
3- تبني الفكر الثوري والإعداد لثورة نوفمبر 1954.	21
أ- اللجنة الثورية للوحدة والعمل (التأسيس، النشاط).	21- 22
ب- اجتماع الاثنين والعشرين نحو تبين العمل الثوري.	23- 24
ج- لجنة الستة (اجتماع الحسم).	24- 25
4- ميلاد جبهة التحرير الوطني.	25- 26
أ- اجتماع 10 أكتوبر 1954.	26
ب- اجتماع 23 أكتوبر 1954.	26- 27
الفصل الأول: الجوانب الحيوية من حياة فرحات عباس	**31- 49**
المبحث الأول: التنشئة الاجتماعية.	**31- 36**
المطلب الأول: مولده ونشأته.	31- 33
المطلب الثاني: تحصيله العلمي والمعرفي.	34- 36
المبحث الثاني: تكوينه السياسي.	**37- 44**
المبحث الثالث: تحصيله الفكري.	**45- 49**
المطلب الأول: الجرائد.	45 - 46
المطلب الثاني: المؤلفات.	46- 48
الفصل الثاني: محطات أساسية لتطورات السياسية للثورة التحريرية	**52**
المبحث الأول: بيان أول نوفمبر 1954 (الخلفيات والأبعاد)	**52- 57**
المطلب الأول: الظروف التاريخية لكتابة البيان.	52- 53

المطلب الثاني: فكرة صياغة البيان وطبعه.	53- 55
المطلب الثالث: التوجهات السياسية لبيان أول نوفمبر 1954.	56- 57
1- السياسة الداخلية.	56
2- السياسة الخارجية.	57
المبحث الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (إستراتيجية التنظيم).	**58- 75**
المطلب الأول: ظروف انعقاده.	58- 60
المطلب الثاني: التحضيرات لعقد المؤتمر.	60- 65
المطلب الثالث: عقد المؤتمر.	66- 68
المطلب الرابع: القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام.	68- 71
المطلب الخامس: ردود الفعل الفرنسية والوطنية اتجاه مؤتمر الصومام.	71
المبحث الثالث: الحكومة المؤقتة الجزائرية (أدوارها ورهاناتها السياسية).	**75**
المطلب الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	75- 83
المطلب الثاني: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	83- 85
المطلب الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة.	85- 88
المطلب الرابع: بداية نشاطها.	89- 91
المطلب الخامس: ردود أفعال قيادات جيش التحرير من الحكومة المؤقتة.	92- 94
المبحث الرابع: اتفاقيات إيفيان مضمونها وتداعياتها.	**94- 105**
المطلب الأول: اتفاقية إيفيان الأولى (المفاوضات واللقاءات).	95- 96
1- مفاوضات لوغران 20- 28 جويلية 1961.	96
2- لقائي بال الأول والثاني (حيثياتهما وأوجه الوفاق والشقاق)	96- 100
3- لقائي دحلب ولويس جوكس الأول والثاني (نقاط الاشتراك والخلاف).	100
4- مفاوضات ليروس 11- 19 فيفري 1962.	102- 103
المطلب الثاني: اتفاقية إيفيان الثانية (المحتوى وآليات التنفيذ).	103- 105
المبحث الخامس: مقارنة نقدية لأفكار كتاب تشرح حرب.	106
المطلب الأول: بيان أول نوفمبر 1954.	106- 107
المطلب الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.	107- 110

المطلب الثالث: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.	110- 112
الفصل الثالث: قراءة في التطورات العسكرية للثورة التحريرية 1954- 1962.	**114- 123**
المبحث الأول: الشرارة الأولى للثورة.	**114- 115**
المطلب الأول: الإمكانيات المادية والبشرية.	115- 121
المطلب الثاني: العمليات العسكرية الأولى.	121- 123
المبحث الثاني: مظاهر تطور وامتداد الثورة على الجبهة الشرقية والغربية.	**124- 136**
المطلب الأول: هجومات الشمال القسنطيني 20أوت 1955 تعزز مسار الثورة.	125- 131
المطلب الثاني: معركة الجرف وآفاق الثورة 22- 29 سبتمبر 1955.	132- 136
المبحث الثالث: التنظيم العسكري بعد مؤتمر الصومام 1956.	**137- 145**
المطلب الأول: القاعدة الشرقية والقاعدة الغربية.	138- 142
المطلب الثاني: قيادة الأركان العامة (الظروف والنشاط).	143- 145
المبحث الرابع: قراءة نقدية للتطورات العسكرية من خلال كتاب تشريح حرب.	**146- 153**
الخاتمة	**155- 157**
الملاحق	**159- 166**
قائمة المصادر والمراجع	**168- 182**
الملخص	/

مقـــدمـــة

مقدمة:

أسالت تطورات ومستجدات الثورة التحريرية الجزائرية الكثير من حبر أقلام المؤرخين والدارسين لما انفردت به من مميزات جعلتها من أعظم ثورات القرن العشرين خاصة كونها ترتبط بشخصية كارزماتية على شاكلة الثورة المصرية أو الصينية أو الفيتنامية، وإنما كانت ثورة شعبية بامتياز، أكدت مدى فشل المشاريع الاستيطانية، كما انفردت بخاصية نجاحها في دمج الأسلوبين السياسي والعسكري وتوجيههما نحو خدمة أهدافها المسطرة وفق بيان أول نوفمبر ولعل من أهم الأقلام المشاركة في صناعة أحداثها والتأريخ لها شخصية فرحات عباس الذي أثرى مسار الثورة بكتابات ومؤلفات عديدة لعلى أهمها وأبرزها كتاب تشريح حرب الذي هو محل دراستنا هذه، لما تضمنه من تحاليل لمختلف الأحداث المفصلية في تاريخ الثورة وفضلا عن كونه بمثابة مصدر مهم صادر عن شخصية عايشة الأحداث بحيثياتها وتفاصيلها في فترة نضال الحركة الوطنية الجزائرية أو الثورة التحريرية.

من المهم لدى الباحث الأكاديمي في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية أن يستقي معلوماته من المصادر الأساسية، وقد تنوعت كتابات الزعماء الذين عايشوا فترة الثورة المجيدة، فنجد من بينهم فرحات عباس صاحب المؤلفات والكتابات العديدة التي من بينها كتاب تشريح حرب الذي يحتوي تقريبا على العديد من التفاصيل حول ثورة نوفمبر 1954– 1962، ونخص بالذكر حديثنا عن التطورات السياسية والعسكرية التي مر بها الكفاح التحريري.

ينحصر مجال دراستنا ما بين سنة 1954 التي مثلت بداية وانطلاق العمل الثوري المسلح إلى 1962 سنة استعادة السيادة الوطنية ومن هذا المنطلق جاءت فكرة البحث حول التطورات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية المجيدة من خلال إحدى أهم مؤلفات الزعيم فرحات عباس "تشريح حرب"، مستندين في اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية تمثلت في:

- ✓ رغبتنا الشخصية والملحة في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية وتحديدا الجوانب الأكثر حساسية ألا وهي الجانبين السياسي والعسكري.

وأخرى موضوعية:

- ✓ إثراء الكتابات حول الثورة الجزائرية وإبراز أهم المحطات التاريخية.
- ✓ الرغبة في الوقوف على الواقع السياسي والعسكري للجزائر فترة الثورة المجيدة من خلال رؤية النخبة الوطنية التي تركت لنا كتابات، لعل أهمها كتابات فرحات عباس "ن تشريح حرب".

تعددت الأحداث الثورية على الصعيدين السياسي والعسكري، فكانت محور اهتمام فرحات عباس. وعلى ضوء هذه العبارة يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما تداعيات مختلف التطورات السياسية والعسكرية على مسار الثورة التحريرية وما مدى مصداقية وموضوعية فرحات عباس في طروحاته من خلال كتاب تشريح حرب؟

ومن الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ➢ كيف جسد بيان أول نوفمبر فكرة الكفاح ضمن المسار الثوري.
- ➢ كيف ساهم مؤتمر الصومام في رسم معالم سياسية وعسكرية جديدة للثورة.
- ➢ ما هي أبرز العمليات العسكرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954.
- ➢ كيف ساهمت المفاوضات في تحقيق الاستقلال للشعب الجزائري.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية لهذه الدراسة اتبعنا الخطة التالية المكونة من مقدمة، فصل تمهيدي، ثلاث فصول رئيسية، خاتمة ومجموعة من الملاحق التوضيحية ذات العلاقة المباشرة بالمتن.

الفصل التمهيدي: بعنوان الواقع السياسي للجزائر المستعمرة قبيل 1954 وهو عبارة عن مدخل، حاولنا من خلاله تقديم فكرة فاحصة عن مجريات الأحداث السياسية وتضمن الفصل إعادة بناء الحركة الوطنية وتداعياتها (الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، واتجاهات الثورة، تبني الفكر الثوري والإعداد لثورة نوفمبر 1954، ميلاد جبهة التحرير الوطني).

الفصل الأول: بعنوان الجوانب الحيوية من حياة فرحات عباس الذي تضمن التنشئة الاجتماعية، التكوين السياسي، التحصيل الفكري إلى جانب مجموعة من المطالب ضمن المباحث السابقة الذكر.

الفصل الثاني: معنون بمحطات أساسية للتطورات السياسية للثورة التحريرية، تضمن خمسة مباحث الأول بيان أول نوفمبر 1954 (الخلفيات والأبعاد)، الثاني مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (إستراتيجية التنظيم)، المبحث الثالث الحكومة المؤقتة الجزائرية (أدوارها ورهاناتها السياسية)، المبحث الرابع الذي جاء تحت عنوان اتفاقيات إيفيان مضمونها وتداعياتها، وأخيرا المبحث الخامس مقارنة نقدية لأفكار كتاب تشريح حرب، وقد جاء في هذه المباحث جملة من المطالب بغية التحليل والشرح الدقيق.

الفصل الثالث: قراءة في التطورات العسكرية للثورة التحريرية 1954– 1962، ألمى هذا الفصل بمجموعة من المباحث جاء فيها أبرز الأحداث التاريخية التي عرفتها الثورة الجزائرية، المبحث الأول بعنوان الشرارة الأولى للثورة، الثاني مظاهر تطور وامتداد الثورة على الجبهة الشرقية والغربية، الثالث التنظيم العسكري بعد مؤتمر الصومام 1956 ومبحث أخير خصصناه للقراءة النقدية لهذه التطورات العسكرية من خلال كتاب تشريح حرب.

وأنهينا دراستنا هذه بخاتمة كانت عبارة عن استنتاجات حوصلنا فيها مجمل ما تعرضنا له حول هذا الموضوع لعلها تكون نقطة بداية لأبحاث مستقبلية، أو تكون همزة وصل بين ما سبق وما هو قادم.

ومن أجل الإلمام بكل الجوانب المختلفة لهذا الموضوع اعتمدنا على المناهج التي تقتضيها طبيعة البحث وهي:

المنهج التاريخي الوصفي: الذي يهتم بوصف الأحداث وتسلسلها كرونولوجيا في الزمان والمكان لأن موضوعنا جملة من الأحداث والتطورات في مسار الثورة التحريرية التي تتضح معالمها إلا باستكمال جميع عناصرها.

المنهج التحليلي: وقد اعتمدنا عليه في دراسة المادة العلمية وتحليلها بحثا عن حقيقة التطور السياسي والعسكري لثورة في هذه المرحلة واستنتاج أسباب قوة هذا التنظيم وكذلك الوقوف على بعض نقاط ضعفه، وأن تسلسل الأحداث وتشابكها يتطلب منا الوصف والتحليل وأن يكون هناك تناسق بين المناهج حتى نتمكن من تقديم دراسة في مستوى الحدث بكل موضوعية.

المنهج الإحصائي:

اعتمدنا المنهج الإحصائي في جمع عدد المجاهدين، عدد الضحايا، الناتج عن العمليات العسكرية لثورة التحريرية.

المنهج المقارن: لمقارنة الأحداث التاريخية التي احتواها كتاب تشريح حرب لفرحات عباس معتمدين على مجموعة من المصادر التاريخية التي تتحدث عن نفس أفكار هذا الكتاب بطريقة مختلفة أو متوافقة مع هذه الأحداث.

ولإثراء بحثنا اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولا- المصادر:

✓ عسيى كشيدة مهندسو الثورة: يعتبر مصدرا مهما وأساسيا في هذه الدراسة لأن صاحبه ارتبط مصيره باندلاع الثورة التحريرية وكان صديقا حميما لمحمد بوضياف وقريبا من مجموعة الستة الذين فجروا الثورة التحريرية وقد تناول هذا المصدر مرحلة حساسة من تاريخ ثورتنا المجيدة أوضح فيه الكثير من الأمور التي كانت مبهمة بالأمس القريب المتمثلة في التحضير لثورة التحريرية.

✓ محمد حربي الثورة الجزائرية سنوات المخاض: حيث اطلعنا من خلاله على مجريات وأحداث اندلاع الثورة التحريرية.

✓ عمار قليل ملحة الجزائر الجديدة الجزء الأول و الثالث: يعد من أهم المصادر التاريخية لثورة التحريرية لكونه احتوى على أهم الجوانب السياسية لثورة التحريرية المتمثلة في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 حيث تناول الظروف التي ساعدت على عقد المؤتمر وأهم القرارات التي انبثقت عنه.

✓ أحمد توفيق المدني حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية: بحكم أنه عضو بارز في الحكومة المؤقتة.

✓ عمار ملاح المرحلة الانتقالية لثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962: والذي يعد من أهم المصادر التي درست الفترة الأخيرة لثورة التحريرية التي كانت مليئة بالأحداث.

واعتمدنا كذلك على مجموعة من المذكرات الشخصية التي عايش أصحابها أحداث الثورة التحريرية أول بأول أهمها:

✓ مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962: فهي تكتسي أهمية كبرى لأنها صادرة عن أحد رواد ورموز الثورة ويتضح ذلك من خلال الصور الحية التي نجدها في هذا الكتاب حيث ترصد هذه المذكرات الثورة الجزائرية من الداخل وتضع معلومات وشهادات.

ثانيا– المراجع:

يحي بوعزيز: من خلال جملة من مؤلفاته لعل أبرزها موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، الثورة في الولاية الثالثة حيث تحدث عن جوانب جد هامة من الثورة بشكل من التدقيق.

عقيلة ضيف الله: التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954– 1962 أبرز هذا الكتاب تقسيمات قيادة جبهة التحرير الوطني من 1956– 1958، كما تحدث عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنبثق عن مؤتمر الصومام إلى جانب الأقسام الإدارية.

عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق وكذلك محطات من تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة، إذ تكتسي كتبه أهمية بالغة، سلط الضوء على جوانب في صلب موضوعنا من بينها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

لم نواجه صعوبة كبيرة في البحث عن المادة العلمية، وذلك لتوفر العديد من المؤلفات حول تاريخ الثورة التحريرية المجيدة.

لكن التعقيد والصعوبة كان في الكتاب المدروس ألا وهو تشريح حرب حيث أعطى صاحبه فرحات عباس مجالا كبيرا للجوانب السياسية، ودقق في أحداث جوهرية منها، على غرار الجوانب العسكرية التي تناولها في كتابه بشكل طفيف، وهذا ما أدى إلى عدم التوازن في صفحات الفصول، فما كان علينا إلا أن نلم بكل الأحداث التي أبرزها فرحات عباس في كلى الجانبين.

وفي هذا الصدد نشكر أستاذنا الفاضل الذي ذلل لنا هذه الصعوبات من خلال جملة التوجيهات والنصائح، وكذلك المعلومات التي أفادتنا كثيرا، كما نشكر عمال المكتبة الجامعية وعمال المكاتب العامة بمدينة تبسة وضواحيها، ونشكر اللجنة الموقرة التي أصغت لنا بصدر رحب رغم الانشغالات البيداغوجية والإدارية والأسرية.

الفصل التمهيدي: الواقع السياسي للجزائر المستعمرة قبيل 1954.

I- إعادة بناء الحركة الوطنية وتداعياتها.

1-الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (النشأة، المطالب).

2-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية واتجاهاتها الثورية (التأسيس، المسار، الأزمة).

3-تبني الفكر الثوري والإعداد لثورة نوفمبر 1954.

أ- اللجنة الثورية للوحدة والعمل (التأسيس، النشاط).

ب- اجتماع الاثنين والعشرين نحو تبني العمل الثوري.

ج- لجنة الستة (اجتماع الحسم).

4-ميلاد جبهة التحرير الوطني.

أ- اجتماع 10 أكتوبر 1954.

ب- اجتماع 23 أكتوبر 1954.

الفصل التمهيدي: الواقع السياسي للجزائر المستعمرة قبيل 1954.

I- إعادة بناء الحركة الوطنية وتداعياتها.

قبيل اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 شهدت الجزائر جملة من الأحداث في إطار الحركة الوطنية. ففي 1945 وتحديدا الفاتح من شهر ماي خرج الشعب الجزائري في مظاهرات عارمة بمناسبة العيد العالمي للشغل وهذا بالجزائر، وهران، بجاية، تلمسان، قسنطينة، قالمة، مستغانم، غليزان، سطيف، باتنة، بسكرة، عين البيضاء، خنشلة، سيدي بلعباس، سوق أهراس، شرشال، مليانة، سكيكدة، سعيدة، عنابة، تبسة، رفع من خلالها المتظاهرون، الشعارات مطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين وباستقلال الجزائر لأن عهد الاستعمار قد ولا واندثر[1] لأنه رغم تحرير فرنسا وعودة الديمقراطية والحرية إلى أوروبا، وتحقيق أهداف الميثاق الأطلسي بالنسبة للدول الكبرى، إلا أن حزب الشعب الجزائري ما يزال ممنوعا من ممارسة نشاطه، كما أبعد رئيسه مصالي الحاج* إلى برزافيل، وهذا ما دفع أعضاءه وأنصاره لمظاهرات 01 ماي 1945 التي اتخذت شكلا عنيفا في عدد من المدن كالجزائر، بسكرة، بجاية، كان نتيجتها قتل شرطيان وجرح خمسة عشر، لتليها مظاهرات 03 ماي في عنابة، و07 ماي في واد الزناتي حيث انتزعوا العلم الفرنسي من مقر دار البريد وقطعوه ولوثوه، ليصادف هذا اليوم بداية الاحتفال الرسمي لإعلان الحلفاء نهاية الحرب، هذا الاحتفال الذي قاطعه الجزائريون منادين الاستقلال.[2]

ولم تظهر في عباراتهم العداء للفرنسيين، وبحلول 08 ماي 1945 الذي صادف يوم السوق بسطيف تميز بأحداث عنف لتنتشر إلى المدن المجاورة، وكانت الكشافة تتصدر المظاهرات والهتافات تتعالى بحياة الجزائر الحرة المستقلة[3]، لتنطلق رصاصة من مفتش شرطة فرنسي وتصيب حامل للعلم

1- عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 26.

* ولد في 16 مايو 1898 بتلمسان، ترعرع بحي باب الجياد وعاش به إلى غاية 1918، ابن الحاج أحمد مصالي وفاطمة ماري علي حاج الدين، أنظر، مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1898- 1938**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 09 ، 10.

2- أبو القاسم سعد الله، **الحركات الوطنية الجزائرية 1930- 1945**، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 234.

3- نفسه، ص 234.

الوطني، فكان بمثابة الفتيل الذي أشعل نيران الحوادث الدامية والمؤلمة لتشتد بذلك المظاهرات وتحدث رد فعل عنيف، وعوضا أن تراعي الإدارة الاستعمارية شعورهم وتدرك هدفهم في التعبير عن فرحتهم بتحقيق النصر على النازية والفاشية، ركبت رأسها وضاعفت الإرهاب، وجندت فرق اللفيف الأجنبي، المرتزقة، المشاة، السينيغاليين، الطابور المغربي، الذين بالغوا في التخريب والتدمير والقتل الجماعي للسكان، ولم تكتفي بهذا، فقد استخدمت اللواء السابع من الألزاس واللوربن ليشاركوا في أعمال القتل والتدمير، وأذنت لسلاح الطيران بقنبلة واد المرسي وعموشة والقالة، خراطة كما قذفت الطائرات الفرنسية من البحر بعض هذه القرى وتم تدمير حوالي 45 قرية زيادة على آلاف الجرحى والمعطوبين الذين أعدموا ورميت جثثهم في العراء بالمقابر بالمقابل لم يقتل من الأوروبيين سوى 102 شخص تقريبا.[1]

وعلى إثر هذه الحوادث والمجازر المؤلمة أعلنت الإدارة الاستعمارية على حل الأحزاب السياسية، واعتقلت زعماءها والقادة النقابيين، وملأت بهم السجون والمعتقلات.[2]

إن بشاعة هذه الأحداث أسقطت القناع الفرنسي وكشفت حقيقته، حيث أدان الرأي العام العالمي بشاعة ووحشية هذا العمل وبينت أن هناك قضية شعب عادلة ويمكن القول أن حوادث 08 ماي 1945 رغم مرارتها، إلا أنها انعكست إيجابيا على الحركة الوطنية التي ظهرت في تنظيم جديد، وعدلت الكثير من المفاهيم والاتجاهات خاصة (فرحات عباس) وهيأت لتعبئة الجماهير التي أعادت النظر في النظام الاستعماري، كما كشفت عن اتجاهات جديدة في العمل نحو المجتمع الجزائري.[3]

ونتيجة الهيجان الداخلي اضطرت فرنسا إلى انتهاج سياسة التهدئة، وذلك بعد مصادقة المجلس التأسيسي الفرنسي الأول على قانون مشروع العفو العام على المساجين في 16 مارس 1946، فأطلق سراح مصالي وفرحات عباس وغيرهما، وسمحت لهم بالنشاط السياسي إلى جانب أغلبية الموقوفين، وقد

---

[1]- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 114.

[2]- نفسه، ص 114.

3- محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصر للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2009، ص 73.

كان هدفها من هذا إخماد الوعي السياسي والقومي الذي شهدته الجزائر، فعاودت الأحزاب نشاطها في ظل عودت الحياة الدستورية ووصول الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى السلطة[1]، وتم تشكيلها كما يلي:

1- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (النشأة والمطالب):

نتيجة تخطيط الإدارة الاستعمارية التي أعدت عشية العفو الشامل عملية واسعة لتقسيم حركة أحباب البيان والحرية إلى كتلتين متعارضتين والتي حلت رسميا بموجب قرار حكومي 14 ماي 1945 وتم حجز سائر أملاكها.[2]

قام فرحات عباس بعد إطلاق سراحه 16 مارس 1946 إلى جانب رفاقه المنتخبين بتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في أفريل 1946 وأجمل مبادئ حركته في تصريحه الشهير " لا نريد إدماجا ولا سيدا جديدا ولا انفصالا، بل غايتنا هي إبراز شعب يتكون تكوينا ديمقراطيا... ويشترك مع دولة قوية وحرة، وغايتنا هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية، وهكذا ازداد نهجه السياسي رسوخا على مبدأ النضال السياسي المعتدل والثورة بالقانون.[3]

تجسدت مطالبه باسم حزبه في جملة من الإصلاحات السياسية أهمها:

1- جمهورية ذات استقلال ذاتي تتمتع بالسيادة.
2- دولة منظمة إلى الاتحاد الفرنسي.
3- برلمان يتم انتخاب أعضائه في اقتراع سري من طرف جميع الجزائريين.
4- حكومة تتكون من رئيس جمهورية يتم اختياره بطريقة مباشرة.
5- يمثل فرنسا في الجزائر مندوب عام ويكون له صوت استشاري في مجلس الوزراء.

1- محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 80.

2- العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج1 ، مكتبة الأسد، دمشق، 1999، ص 108.

3- عبد الله مقلاتي، **في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954**، وزارة الثقافة، الجزائر، د س، ص 241.

لكن مشروع مناقشة الإصلاحات السياسية المصوت عليه 27 أوت 1947 لم يتضمن أي نقطة من النقاط التي اشتمل عليها برنامجه المقترح، ما سبب خيبة أمل كبيرة لفرحات عباس وزملائه.[1]

فعكفت الحكومة الفرنسية على وضع بعض الإصلاحات الهامشية التي صادق عليها البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1947 وأطلق من ثم دستور 1947، فلم ترضى جماعة الحزب بذلك وقدموا استقالتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها.

وبذلك أغلقت أبواب العمل الشرعي ولم يبقى إلا باب العنف.[2]

2- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية واتجاهات الثورية:

1- أزمة الانتخابات:

بعد إطلاق سراح مصالي الحاج، وإعادة بعث حزب الشعب من السرية إلى العلنية بتسمية جديدة "حركة انتصار الحريات الديمقراطية بتاريخ نوفمبر 1946، لتشارك هذه الأخيرة في نفس السنة بالانتخابات التشريعية للمجلس الوطني الفرنسي، فالبرغم من التزوير المفضوح الذي مارسته السلطات الفرنسية تم انتخاب 05 أعضاء من بين 15 مرشحا، والجدير بالذكر أن هذه المرة الأولى التي يتحصل فيها الحزب الذي يتزعمه مصالي الحاج على تمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي.[3]

كما دخلت الحركة الانتخابات المحلية واستطاعت تحقيق فوزا كبيرا وإحراز 110 بلدية على مستوى الأغلبية الساحقة من المدن الجزائرية متفوقة بذلك على الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي، رغم العراقيل والصعوبات الإدارية الكبيرة، وخلال سنتي 1947- 1948 تم إنشاء تنظيم جديد بفرنسا تابع للحركة يكون مكملا لها في الداخل.[4]

ولقد دفعت انتخابات 1946 بمناضلي الحركة إلى التخطيط لأسلوب عملي مستقبلي فبعد ندوة الإطارات في ديسمبر 1946 التي صودق على قراراتها في المؤتمر الأول للحزب بتاريخ 15- 17 فيفري 1947 ببوزريعة تحت رئاسة مصالي الحاج وذلك بحضور 100 مشارك، ليتوصل المؤتمر بعد

---

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 241.

2- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 120.

[3]- عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار دزاير أنفو، باب الزوار، الجزائر، 2013، ص 2018.

4- نفسه، ص 209.

ذلك إلى: مواصلة النشاط السري لحزب الشعب الجزائري، وتنظيم حركة انتصار الحريات الديمقراطية **M.T.L.D** كغطاء قانوني، وتأسيس منظمة خاصة من أجل التحضير للكفاح المسلح.[1] إلا أن الفصل في هذه الأخيرة أجل إلى وقت آخر.

وبذلك شكلت سنة 1947 مرحلة جديدة في حياة الحزب، وتزايد نشاطه حيث أصبح مدعما من قبل الجماهير الشعبية ومهيكلا بجهاز سياسي فعال يستطيع من خلاله تحقيق أهدافه، فبعد موجه الانتخابات عرضت الحركة على الجمعية الوطنية الفرنسية أربع مشاريع لوضع دستور خاص بالجزائر، لكن البرلمان لم يدرسه أصلا، وصادق بدلا من ذلك في 20 سبتمبر 1947 على لائحة إصلاحات معينة، دعيت فيما بعد بدستور 1947، ولكن مندوبي الحركة رفضوا حضور جلسة المناقشات، كما قطع حزب الإتحاد الديمقراطي جلسة الاقتراع عليه في مجلس الشيوخ، ورغم ذلك أعلن إجراء انتخابات بمقتضى هذا الدستور في أفريل 1948 لانتخاب المجلس الجزائري المنصوص عليه حيث قرر قادة الحركة الاشتراك فيه.[2]

غير أن السلطات الفرنسية ألقت القبض على 33 مترشح من بين 59 مترشح قبل يوم واحد من التصويت، أما يوم التصويت فقد شهد تزويرا محكما بتدبير من الوالي العام ناجلان* الذي عين خصيصا لإجراء هذه الانتخابات ويوم افتتاح المجلس لم يحضر سوى 05 نواب منتخبين من الحركة أما 04 الآخرون اعتقلوا عشية الافتتاح.[3]

ورغم فوز الحركة في الانتخابات 1946- 1948 إلا أنها لم تستطع تجاهل تلك الخلافات التي ظهرت منذ مؤتمر فيفري 1947 والتي أدت إلى انقسامها وانشقاقها بين مؤيد للمشاركة في الانتخابات لإسماع آراء الحزب وأفكاره، وبين معارض لهذا التوجه والميل إلى اللجوء للكفاح الثوري.[4]

---

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة، **حركة انتصار للحريات الديمقراطية 1939- 1954 في عمالة وهران**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 24, 25.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 123.

* وزير التربية السابق بباريس، اشتراكي المذهب، عرف بتزويره للانتخابات، أنظر، العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 161.

[3]- نفسه، ص 161، 162.

[4]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 210.

وأمام هذا الوضع استطاع مصالي الحاج أن يتجاوز هذه الأزمة، ويقنع الأطراف المختلفة داخل الحزب من خلال الدعوة لعقد مؤتمر وطني للحزب، تقرر من خلاله تشكيل المنظمة العسكرية الخاصة، وهي النواة الأولى للكفاح المسلح في الجزائر.[1]

2- المنظمة الخاصة (الهيكلة، المنجزات):

طبقا لقرارات مؤتمر فيفري 1947، تم الشروع في تأسيس الجناح العسكري لحزب ح إ ح د، حيث شكلت هذه الأخيرة منعرجا حاسما في مسار الحركة الوطنية، كان الهدف من إنشاءها التحضير للثورة المسلحة[2] خاصة أن فكرة الكفاح المسلح ظلت تراود المناضلين من قيادي حزب الشعب في الفترة الممتدة 1939- 1945، وكان محمد بلوزداد* من الشخصيات البارزة التي تبنت ذلك، اعتمدت المنظمة الخاصة** على نظامها الداخلي الذي يتميز بالدقة والانضباط الشديد وذلك حتى يكون كل مناضل ملزما بتطبيقه والسير وفقا لما جاء بمواده "المادة رقم 01 الطاعة والانضباط، المادة 02 التجنيد، المادة 03 الاجتماعات، المادة 04 السيرة، المادة 05 الإنجازات، المادة 06 التحول أو التنقل، المادة 07 المكافآت، المادة 08 العقوبات".[3]

أما هيكلها التنظيمي فقد شرع بلوزداد رفقة حسين آيت احمد في ضبط تشكيلة هيئة أركانها:

1- محمد عبد القادر بلحاج الجيلالي أسندت إليه مهمة التدريب العسكري داخل المنظمة.

2- أحمد بن بلة مسؤولا على مقاطعة وهران.

3- محمد ماروك مقاطعة الجزائر.

4- عمار ولد حمودة مقاطعة وهران (مسؤولا).

5- محمد بوضياف عين على مقاطعة وهران.

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 210.

[2]- أمال شلي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1956**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد خيضر، باتنة، 2006، ص 314.

* ولد في 1924 بالجزائر، أول رئيس للمنظمة الخاصة، انضم لحزب الشعب 1943، مرض بالسل توفي في 1952، أنظر، مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة، الجزائر، 2003، ص 314.

** تكتب المنظمة الخاصة كما يقول أحمد محساس أو المنظمة السرية كما يكتب محمد بوضياف، أنظر، بوعلام بن عودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012، ص 138.

[3]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954- 1962**، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 45.

6- جيلالي رقيمي أسندت إليه مسؤولية مقاطعة الجزائر العاصمة.[1]

ولقد كان للمنظمة شروط وخطوات لتجنيد المناضلين بها تمثلت في الشجاعة، الإيمان بالقضية الوطنية، الذكاء، كتمان السر، القوة الجسدية، إلى جانب ذلك البحث والتقصي عن حياة العضو وسلوكه، المقابلة، الامتحان، أداء اليمين.[2]

العمليات السياسية

1- **تصفية أفراد المليشيات في القبائل السفلى:** يعود ظهورها إلى 1945، حيث قام المعمرين والإدارة الاستعمارية بتشكيل مليشيات من قادة وباشوات، بهدف ترهيب المواطنين وقتل الوطنيين، وبعد انتخابات 1948 لحركة انتصار الديمقراطية، تقرر تطبيق سياسة الحزم وتشجيع الأعمال الإجرامية بالقمع السياسي، حيث كانت اعتقالات وتهديدات وإهانات وأصبحت مناطق دلس وبرج منايل تعيشا تحت سياط الأعمال الإجرامية للمليشيات، حيث كانوا يغيرون في شكل جماعات على بيوت المناضلين، يضربون أهاليهم ويعترضون الحافلات ويقتلون الوطنيين المعروفين، ما جعل إقليم القبائل يوجه نداء إلى الحزب لمساعدته، غير أن المكتب السياسي الذي أبلغه آيت أحمد بالأمر اكتفى بنصحهم باليقظة من الإفتزازات وانغمس في دوامة الشرعية، ثم جاء اغتيال أحد مناضلي المنظمة بدوار الريش ببرج منايل على يد المرتزقة، في حين تم قتل 12 مليشيا ما جعل الخوف يدب في نفس قائدهم الذي لجأ إلى القصبة بالجزائر وأسندت مهمة تصفيتة لديدوش مراد الذي كلف مناضل آخر من المنظمة حيث قام بإفراغ 06 رصاصات في رأسه.[3]

2- **تحمل المنظمة الخاصة لمسؤولية مقاومي منظمة القبائل:**

انتقل بين عامي 1945- 1948 إلى الجبال50 مناضلا ممن كانوا هدفا لمضايقات الشرطة الاستعمارية، فقد كان هؤلاء يعيشون ظروف سيئة، دون أوراق هوية، ولجوؤهم للجبال أقلق قيادة الحزب

---

[1]- عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947- 1954**، ج3، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص 26.

[2]- نفسه، ص 26.

[3]- محمد حربي، **الجزائر 1954- 1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983، ص 73.

التي أوكلت حل هذه المشكلة للمنظمة الخاصة التي قامت في جانفي 1949 بتوزيعهم على هياكلهم عبر التراب الوطني.

3- **تفجير تمثال الأمير عبد القادر في كاشيرو:** يعود سببها إلى قيام الإدارة الاستعمارية بتشييد تمثال الأمير في قرية كاشيرو نواحي معسكر في 1949/10/15، حيث أراد الوالي العام ناجلان بهذا العمل أن يغطي سياسته القمعية وأن يظهر بمظهر المدافع عن الأخوة الفرنسية الإسلامية، وكانت فكرة تدمير التمثال من اقتراح بلوزداد لأنه اعتبره إهانة في حق الأمير عبد القادر، لكن هذه العملية فشلت بسبب فتيل اللغم الذي كان مبتلا وكذلك نباح الكلاب الذي أثر على منفذي العملية "محمد يوسف، محمد ماروك، محمد أوعراب".[1]

العمليات التمويلية:

1- **عملية بريد وهران 05-06 أفريل 1949:** قرر بن بلة الهجوم على مكتب وهران من أجل الحصول على المال الكافي لشراء السلاح، وقد قام جلول نميشي وهو عامل في دار البريد والهاتف بنقل المعلومات اللازمة عن المكتب إلى بن بلة ومحمد يوسفي، حيث قام آيت حمد بتكوين مجموعة تتألف من بوشعيب، سويداني بوجمعة، عمار حداد الملقب بالعيون الزرقاء، ورابح الرقيوي، وابن زرفة في 06 مارس 1949، لم تنجح الخطة، وبعد ثلاث أيام اتصل حمو بوتليليس بسيارة تراكسيون جديدة يمتلكها طبيب وتم تشكيل مجموعة جديدة تتكون من الأعضاء السابقة مع الأعضاء الجدد، حيث جلب سيارة إلى مخبأ الثوار بحي قامبيطا وفي صباح الغد تم تنفيذ العملية لكن تفاجؤا بوجود عاملين يقومون بعد النقود، فأخذوا يصرخون، وهذا ما جعل سويداني يأخذ ما تيسر من النقود حوالي 370.000 فرنك ثم خرجوا بسرعة وركبوا السيارة فنجحت العملية ثم اختبأ في مخبأ قامبيطا، وتفرقوا بعد ذلك.[2]

2- **مشروع عملية قطار بشار:** يذكر أحمد بن بلة أنه تم إبلاغه من طرف بن جلول نميشي، وهو مسؤول في المنظمة الخاصة بوهران، أنه يوجد قطار بريدي يأتي من بشار نهاية كل شهر محملا بمئات الملايين إلى بريد وهران المركزي، حيث تدخل الأموال في كل يوم اثنين من شهر جانفي، تم عقد اجتماع

[1]- إبراهيم لونيسي، **المنظمة الخاصة os أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954**، مجلة المصادر، العدد 06، المركز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2002، ص 27.

[2]- مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 213.

ضيق حضره في الجزائر كل من بن بلة، بلحاج رقيمي غير أنهم رفضوا القيام بالعملية لأنها تتطلب تنظيم محكم فاكتفوا بما قاموا به على بريد وهران.

3- **مشروع عملية سكيكدة فليلفيل:** قامت مجموعة من المناضلين مطلع 1950 ليلا بالهجوم على مخزن المفرقعات بالمنجم الكائن بمدينة سكيكدة، ولكن العملية لم تنجح بسبب اكتشافها من طرف الشرطة الاستعمارية، وهذا ما أدى بالمشاركين في العملية للالتحاق بالجبال خاصة من عزابة وسكيكدة.[1]

العمليات التأديبية:

1- **عملية بسكرة:** قامت مجموعة من الكومندوس تضم كل من عبد الرحمن قيراس، وعبد السلام حباش، ومحمد مشاطي، وهم من تنظيم قسنطينة بتنفيذ عملية تأديبية ضد المناضل عبد الله ميدا مسؤول نصف في بسكرة، بسبب استجابة من المنظمة الخاصة، كان الهدف من هذه العملية تأديب العضو وليس إعدامه فقام بالهروب ثم قبض عليه مرة أخرى.

2- **عملية البهائيل:** قامت مجموعة من الكومندوس تتكون من المناضل داود أوعراب المدعو الشيخ، حيث كانت مهمة هذه المجموعة تنفيذ حكم الإعدام إلا أن تدخل شخصا يدعى محند أو لبصير وهو شخص معروف في المنطقة حيث طلب منهم عدم تنفيذ حكم الإعدام في حق عبد الرحمن كادي، وهو عضو قاعدي في نصف فوج البهائيل عند انقطاعه من النشاط النضالي دون أن يقدم أي تبرير.

3- **عملية قسنطينة:** تمت هذه العملية ضد المناضل المستقيل من تنظيم مدينة قسنطينة وهو مسؤول فوج يدعى هلال سليمان حيث تم إستدعائه إلى إسطبل كان ملكا للمناضل بوجمعة أين تم تأديبه وتعهد بحفظ السر والمجموعة التي نفذت العملية كانت خارج قسنطينة.[2]

3- أزمة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

تعرضت الحركة لأزمتين حادتين إلى جانب اكتشاف المنظمة الخاصة، يمكن القول أنهم عصفوا بالتيار الاستقلالي.

---

[1]- محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، تق: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات تالة، الجزائر، 2007، ص 116.

[2]- محمد عباس، **ثوار عظماء، شهادة 17 شخصية وطنية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص 244-245.

1- **أزمة لمين دباغين:** ارتبط بموقف قيادة الحركة حول مشروع العمل الثوري، انطلاقا من 1948، حيث أبدو تحفظهم فجمد إلى أجل غير مسمى وهذا الموقف السلبي أثر على دباغين* ، ما جعله يلقي بنقد قاسي للتيار الشرعي الممثل في مصالي الحاج وأنصاره سنة 1949 قائلا: "هل نحن نعمل لمجرد التوعية الوطنية؟ وإذا كان كذلك فقد حقق الحزب هدفه"، وهذا النقد كان في صالح التيار الثوري، وبدل أن تحاول القيادة إيجاد حل لهذه الأزمة اصطلح عليها بأزمة لمين دباغين.[1]

2- **الأزمة البربرية:** عانى الحزب 1949 من أزمة داخلية خطيرة كادت تعصف بوحدته العضوية، يعود ظهورها إلى 1946- 1947 بعد قرار جماعة من المناضلين الشبان المنحدرين من منطقة القبائل للالتحاق بالمعاقل الجبلية من بينهم آيت أحمد الذي شكل فريقا يقوم بإقناع طلاب المدرسة الثعالبية بالجزائر للتحاق بهم، فأصبح آيت أحمد ورفقائه يشكلون نواة الفريق ذي النزعة البربرية، والجدير بالذكر أنه أحد أعضاء اللجنة المركزية التي تتولى تعينه قيادة الحزب وتحدد خطه السياسي ونتيجة الأفكار التي يروجها منظرو الإيديولوجية الاستعمارية والشيوعية معا بات دعاة النزعة يلحون على الهوية البربرية وينكرون في الوقت ذاته الإسهام الحضاري العربي الإسلامي متأثرين بتلك الأفكار.[2]

إضافة إلى مطالبة واعلي بناي إنشاء منطقة موحدة لسكان المتكلمين بالقبائلية، وهذا ما رفضته اللجنة المركزية، ومعارضة رشيد يحي عضو اللجنة الفدرالية للحزب بفرنسا، فكرة جمع التبرعات لفلسطين، رغم قرار الحزب الرامي لتقديمها.

في حين حدد بن يوسف بن خدة أسباب الأزمة في تأثير الحزب الشيوعي خاصة أن أنصار البربرية ينتمون إليه ويمدهم بالأموال.

3- اكتشاف المنظمة الخاصة وموقف الحزب منها: اختلفت الروايات حول الأسباب التي أدت إلى اكتشافها:

---

* أحد المثقفين الثوريين، ومسؤول بارز، لعب دور هام في تطور الحركة الوطنية، عين وزيرا للحكومة الجزائرية المؤقتة، أنظر، محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 76.

[1]- إبراهيم لونيسي، **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني من خلال الثورة التحريرية**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 21- 22.

[2]- بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط3، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2012، ص 236، 237.

الرواية الأولى: معرفة السلطات الفرنسية بوجود تنظيم عسكري مسلح يعود إلى 15 ماي 1948 وذلك إثر اعتقال السلطات الفرنسية ثلاثة طلبة كان من بينهم محمد يازيد* الذي كان يشغل منصب ممثل لقيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بفرنسا، حيث أنه ضبط وهو يحمل وثائق تتعلق بالمنظمة ومن هنا بدأ الشك يراود الإدارة الفرنسية بوجود تنظيم سري عسكري ينشط، يهدف للإطاحة بالنظام الاستعماري في الجزائر، وفي 1948 اتهم عمر بوداود وهو أحد إطارات المنظمة المناضل عبد القادر بلحاج في أنه من المحتمل أن يكون له يد في قضية اكتشاف المنظمة الخاصة حيث اتهمه بالاتصال بالسلطات الفرنسية.[1]

الرواية الثانية: حسب محمد علي خيضر الذي ذكر أن الشرطة الفرنسية اكتشفت وجود المنظمة الخاصة عقب عملية بريد وهران في أفريل 1949 وليس في مارس 1950 وأكد بن بلة بأنه سقط زر من الحقيبة التي تم بواسطتها حمل النقود من بريد وهران أثناء عملية الهجوم عليه ومن هنا تمكنت السلطات الاستعمارية من الانتباه إلى وجود تنظيم سري مسلح وقامت السلطات الفرنسية بفضل مخابراتها بتتبع تحركات مناضلي حركة الانتصار.[2]

الرواية الثالثة: ويقصد بها حادثة تبسة، كما أشرنا إليها سابقا حيث فشلت العملية التأديبية التي جرت في 18 مارس 1950 بناحية تبسة من أجل تأديب أحد قدماء المناضلين المتهم بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته حول المنظمة الخاصة فبعد فراره من قبضة الكومندوس الذي قام باختطافه سارع إلى إطلاع البوليس بوجود شبكة شبه عسكرية تابعة للحزب، وهذا ما أسفر عنه بعد ذلك عملية التقصي في ليلة 18- 19 مارس 1950 عن وقوع اعتقالات عديدة بالإضافة إلى حملات واسعة من الاستعلامات والمداهمات التي شملت كافة أرجاء الوطن، ويذكر عمار بن عودة بأنه تم اكتشاف المنظمة الخاصة على إثر عملية تبسة، والتي تمت بأمر من قيادة المنظمة الخاصة في مستوى عمالة قسنطينة والمتمثلة في الثلاثي "بوضياف محمد، بن مهيدي العربي، ديدوش مراد"، ونفذت تحت الإشراف المباشر من طرف عمار بن عودة في عملية تأديبية في قسنطينة ثم في تبسة لتأديب مناضلين هما: عبد القادر خياري، وأحمد لورس.

---

* كان عضو في حزب الشعب بفرنسا 1945، و مسؤول الفرع الجامعي في باريس إلى غاية 1947، ثم كاتبا عاما بجمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا 1946- 1947، أنظر، محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**،تر:نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم لنشر، الجزائر،2007،ص 183،184.

[1]- عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة، شهادة**، تر: موسى أشرشور،زينب قبي،تق:عبد الحميد مهري،منشورات الشهاب،الجزائر، 2010، ص30.

[2]- محمد عباس، **رواد الوطنية – شهادات 22 شخصية وطنية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 369.

الرواية الرابعة: اعتبر المناضل محمد يوسفي، بأن الأساليب التي استخدمتها قيادة الحركة منذ 1947 كانت كلها ترمي إلى تجسيد غاية واحدة تتمثل في إصابة الثورة بالعقم حيث أكد أنه يتتبع الأحداث بحسب تسلسلها الزمني، احتوى المخطط الذي أعدته القيادة منذ زمن طويل على النقاط التالية:

1- مشكلة الأمين دباغين وما ترتب عنها في الأخير تقديم استقالته.

2- العمل على تخفيض الميزانية المخصصة للمنظمة تخفيضا متزايدا.[1]

3-العودة بلا قيد ولا شروط إلى الوضع الراهن المؤيد للانتخابات والقاضي بتعايش الشعب والاستعمار تعايشا سلميا.

ولم تكن حادثة تبسة السبب الوحيد في اكتشاف المنظمة فالمدعو رحيم حينما اتجه إلى الشرطة وأخبرهم عن المنظمة الخاصة لم يكن يعلم أسرار كاملة عن المنظمة لكنه باح فقط عما يعرفه عن المنظمة ويمكن اعتبار حادثة تبسة سببا من أسباب اكتشاف المنظمة الخاصة ويعود ذلك لعدة اعتبارات أهمها عملية بريدوهران وهنا بدأت السلطات الفرنسية تراودها عدت شكوك حول وجود تنظيم مسلح يعمل لصالح حزب سياسي وجاءت حادثة تبسة لتؤكد الشكوك وتقضي على المنظمة الخاصة.[2]

موقف الحزب منها:

كان لاكتشافها انعكاسا خطير على مسار الحركة، كونها أتت بعد أزمات متتالية ضربت الحزب، فما كان عليه إلا الوقوف أمام خيارين، إما الاعتراف بالمنظمة كجناح عسكري تابع لها، توقف نشاطها نهائيا، أو التنكر لها وبذلك تضمن استمرارية الحزب، فكان هذا الاختيار الذي تم الأخذ به وتم اتخاذ قرار حل المنظمة مع إعادة النظر في تأسيسها في وقت لاحق متى توفرت الإمكانيات والشروط.

فالبرغم من الجهود المبذولة بها في سبيل تفجير الثورة المسلحة إلا أنه لم يكتب لها الاستمرارية، ولكن لا يمكن إنكار أنها تمكنت من إدخال مشروع الثورة والعمل المسلح إلى جانب تحرير القوى والطاقات الثورية لاستكمال التحضير للتفجير الثوري.[3]

---

[1]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 226.

[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 80.

[3]- محفوظ قداش، **الحركة الوطنية الجزائرية 1919- 1939**، تر، أمحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 1220.

4- من المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953 إلى مؤتمر هورنو 1954:

بدأت الانقسامات داخل الحركة بعد شهر مارس 1950 خاصة في اجتماع اللجنة المركزية 18 مارس 1950 حيث رفضت فكرة الرئاسة مدى الحياة، وفي صائفة 1951 تعمق الخلاف وتطور بين المصاليين والمركزيين إلى حين اندلاع الثورة التحريرية[1]، والموضوع الذي خلق انشقاقا واسعا في صفوف الحزب هو التحالف مع بقية الأحزاب الجزائرية بقصد خلق جبهة موحدة للمشاركة في الانتخابات التشريعية في 17 جوان 1951، حيث بدأت الاتصالات بين الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين بمساع من حركة انتصار الحريات الديمقراطية وامتدت من جانفي إلى مارس 1951 وتم نقل اقتراح مكتوب إلى مصالي يشترط عليه إصدار إعلان حول حل حزب الشعب، إدانة كل عمل إرهابي، التراجع عن كل عمل لدى الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى جانب وقف كل علاقة مع حزب الدستور وحزب الاستقلال، إلا أن رئيس الحزب لم يقبل بالتخلي عن مطالبه الاستقلالية[2]، وجاءت انتخابات جوان 1951 وتم تزويرها من قبل الإدارة الفرنسية وقد كلف هذا التزوير الحزب خسارة 05 مقاعد في البرلمان الفرنسي لتقرر بعد ذلك اللجنة المركزية بالاشتراك مع العلماء وحزب الاتحاد الديمقراطي إنشاء جبهة مشتركة وطنية.[3]

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها: كان الدافع من إنشائها هو ما آلت إليه حالة الحركة الوطنية من شلل وتضيق الخناق عليها في المجال الإعلامي والدعائي، وكذلك ما عرفته الانتخابات العديدة التي جرت منذ 1945 من تزوير من طرف الإدارة الاستعمارية، تم الإعلان عنها في جوان 1951 ويذكر البعض أنها في جويلية 1951 وهذا ما جاء في كتاب كلود هنري: تعد هذه الجبهة بمثابة هيئة سياسية، تمثلت مبادئها في ما يلي:

1- إلغاء الانتخابات السابقة وإجراء انتخابات جديدة لا تتدخل فيها الحكومة.

2- حرية الصحافة والمؤسسات إلى جانب تحرير الدين الإسلامي من رقبة الاستعمار ووضع حد لتدخلاته.

---

[1]- عمارة عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 184.

[2]- محفوظ قداش، جيلالي صاري، **الجزائر صمود ومقاومة 1830- 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 135.

[3]- محمد حربي، الجزائر1954-1962... ، المصدر السابق، ص 80.

3- رفع الظلم بجميع أشكاله وتحرير المعتقلين السياسيين.

ولقد وجدت الجبهة تفاعل منقطع النظير من الجماهير الجزائرية، فعملت على توحيد موقف الحركات السياسية من مقاطعة انتخابات جوان 1953 والتي لم يتقيد بها الحزب الشيوعي، وهذا كان مؤشر على عدم صلابة الجبهة، خاصة أن الإدارة الاستعمارية كانت تضغط على أطرافها وتباين أهدافها ووسائلها وهذا ما جعلها لا تعمرطويلا، لكن يمكن القول أن إنشائها يعكس مدى التوق للوحدة في أوساط المناضلين والمواطنين على اختلاف توجهاتهم الاجتماعية وتصوراتهم السياسية.[1]

مؤتمر أفريل 1953:

في سبتمبر 1951 قرر مصالي الحاج القيام بفريضة الحج وفي نفس الوقت التعريف بالقضية الجزائرية وكسب مساعدات مالية ومادية من الحكومات العربية، لكنه قطع جولته ليتوجه إلى باريس من أجل متابعة أشغال منظمة الأمم المتحدة، وفي 11 فيفري 1952 عاد إلى بوزريعة أين نشب خلاف بينه وبين اللجنة المركزية حول جولته في الجزائر للاتصال بالجماهير، هذه الجولة التي كلفته إلقاء القبض عليه[2] من طرف السلطات الفرنسية بسبب خطبه الثورية ونفي إلى فرنسا في 14 ماي 1952 ويمكن القول أن هذا أفسح المجال لخصومه بالإنفراد بقيادة الحزب سنة 1953 زادت الأزمات شيئا فشيئا ما جعل قواعده يطالبون بضرورة عقد مؤتمر لحل المشاكل التي يتخبط فيها الحزب، وقد جرى مؤتمر في أفريل 1953 في جو تكاد تنعدم فيه الثقة[3]، استغرق ثلاثة أيام من المناقشات تناول فيه المؤتمرون مسألة سياسة الحزب الأيديولوجية، ذات التوجهات في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، واقع المنظمة الخاصة، تطير قوانين الحزب العضوية، انتخاب أعضاء اللجنة المركزية حيث تم التصويت على 5 نقاط مهمة: نظام الحكم المزعم إقامته بعد الاستقلال، موقف الحزب على الصعيد السياسي والأيديولوجي، سياسته على الصعيد الثقافي، سياسته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، موقفه على صعيد مجابهة النظام الاستعماري.[4]

---

[1]- عامر رخيلة، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ن، ص 131-139.

[2]- محفوظ قداش، جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 135.

[3]- نفسه، ص 135.

[4]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 311.

غير أن هذه القرارات لم تفلح في إخراج الحزب من المشاكل الجوهرية المطروحة من قبل ولم تجد حلول عاجلة في وقت مناسب لتقوم اللجنة المركزية 22- 23 ماي 1954 باتخاذ قرارات عاجلة تمثلت في سحب السلطة من مصالي الحاج، إنشاء ما يسمى باللجنة الدائمة وهي هيئة تضطلع لمهمة إعداد وتنظيم المؤتمر، وفي 10 جويلية 1954 عقدت ندوة الإطارات بالعاصمة حيث توجت بعدة قرارات أهمها: تشكيل لجنة تختص بتحضير مؤتمر يجمع ممثلي كل المناضلين بالجزائر وأوروبا وذلك قبل ثلاثة أشهر.

إرسال وفد للتفاهم مع مصالي الحاج وإقناعه بثلاثة أهداف: عدم تنظيم مؤتمر خاص به لتفادي التفرقة، الحفاظ على الوحدة، إقناع المناضلين بعدم استعمال العنف.[1]

مؤتمر هورنو 1954 وانعكاساته:

من 14 إلى 16 جويلية ببلجيكا حضره أنصار مصالي، الذين عبروا عن ثقتهم برئيس الحزب وقدرته على حل مشاكله، انتخبوه رئيسا مدى الحياة، وأعلن عن فصله لمجموعة من أعضاء اللجنة المركزية على رأسهم حسين لحول، استمر المؤتمر 03 أيام على التوالي، تبنى برنامج نجم شمال إفريقيا، وأكد هذا المؤتمر على أن الشعب الجزائري عليه انتزاع استقلاله عن طريق الكفاح المسلح وهذا ما أدى إلى اشتداد النزاع وتفاقم الأزمة إلى غاية نوفمبر 1954 لتكرس ثلاث نزاعات داخل الحزب:

- ❖ النزعة الأولى: الرئاسة الدائمة لمصالي الحاج وإعطائه جميع الصلاحيات لإدارة الحزب.
- ❖ النزعة الثانية: تضم أنصار اللجنة المركزية التي قررت تعزيز مبدأ التسيير الجماعي.
- ❖ النزعة الثالثة: التقت حول لجنة تسمى اللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي ضمت إطارات المنظمة السياسية والمنظمة الخاصة.[2]

3- تبني الفكر الثوري والإعداد لثورة نوفمبر 1954:

1- **اللجنة الثورية للوحدة والعمل 23 مارس 1954 (تأسيسها ونشاطها):** كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب (ح.إ.ح.د) ولقد رسمت لنفسها هدف واضحا هو بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام، تكون قادرة على لم شمل القاعدة النضالية لكلا الفريقين

[1]- مومن العمري، المرجع السابق، ص 243.

[2]- نفسه، ص 243.

المتنازعين، ومن ثمة فرض فكرة عقد مؤتمر وحدوي لإنقاذ الحزب من خطر الانشقاق، وتمكينه من الاستمرار في أداء دوره الطلائعي التاريخي ضمن المسار الثوري التحريري.

ظهرت اللجنة الثورية إثر الاجتماع التأسيسي بإحدى أقدم مدارس الحزب وهي مدرسة الرشاد الموجودة بشارع علي عمار، رقم 02، ولقد سبق ذلك الاجتماع لقاء ضم كل من سيد علي عبد الحميد، محمد بوضياف، حسين لحول، في بيت هذا الأخير الموجود بشارع باجي رقم 11 في حي القصبة، حاول كل من لحول وعبد الحميد بصفتهما عضوين في اللجنة المركزية، إقناع بوضياف بصواب موقف تنظيمهم بخصوص النزاع القائم مع مصالي، وكان بوضياف هو الناطق باسم المنظمة الخاصة اتفق الثلاثة على المزيد من التشاور ومواصلة الاتصال فيما بينهم، وانظم إليهم في وقت لاحق محمد دخلي مسؤول التنظيم السياسي، وكان في السياق مراقبا عاما للحزب، التقى الأربعة في مدرسة الرشاد، وبعد تبادل طويل للأراء حصل الاتفاق بينهم على فكرة تأسيس هيئة تكون غايتها على المدى القريب، توحيد القوى الحية في الحزب، أما تسمية هذه الهيئة فقد تم الاتفاق بعد أخذ ورد على تسميتها "اللجنة الثورية للوحدة والعمل".[1]

تم إصدار صحيفة، اختير عنوانها من بين عدة عناوين مقترحة: هي صحيفة "الوطني" التي تم استنساخها بآلة الرونيو، صدرت منها خمسة أو ستة أعداد على الأكثر ووزعت على مسؤولي الدعاية والإعلام في جميع قسمات الحزب بالجزائر وفرنسا والقيام بسحب العدد الأول، اهتدى تفكير سيد علي عبد الحميد إلى استخدام مقر الكشافة الإسلامية الجزائرية، فطلب من محمد الصالح الوانشي، أحد قادة الحركة الكشفية تسليمه مفاتيح المقر وبالرغم من أن هذا الأخير عضو في اللجنة المركزية فسلم المفاتيح بصدر رحب دون أن يطلع على الغرض من استخدم المقر المذكور، فقدم علي عبد الحميد رفقة محمد بوضياف، حيث شرعوا في رقن أوراق الستانسيل المتضمنة العدد الافتتاحي لصحيفة "الوطني" حيث كان تمويل هذه النشرة الناطقة بلسان اللجنة الثورية للوحدة والعمل من صندوق اللجنة المركزية، أشرف حسين لحول على تحرير افتتاحها وتولى عبد القادر عملية السحب.[2]

غيرت اللجنة الثورية طابعها التنظيمي وأصبح توجهها السياسي راديكاليا أكثر من ذي قبل، وضاعف بوضياف وتيرة الاتصال بعناصر المنظمة الخاصة الذين نجوا من الاعتقالات 1950 والتحقوا

[1]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 335.

[2]– أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، دار القصبة، حيدرة، الجزائر، 2003، ص 375.

بصفوف التنظيم بصفوف التنظيم السياسي وهم على التوالي، رابح بطاط، عبد الحفيظ بوصوف بدائرة تلمسان، محمد العربي بن مهيدي رئيس دائرة وهران، رمضان بن عبد المالك رئيس دائرة مستغانم، يوسف زيغود، لخضر بن طوبال ومصطفى بن عودة هؤلاء الثلاثة بمنطقة قسنطينة، بشير شيحاني رئيس دائرة الخروب بالإضافة إلى مصطفى بن بولعيد.[1]

حاول أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التوفيق بين الجناحين المتنازعين لكن باءت المحاولة بالفشل، فاعتمدوا على الإعلام للكشف عن هذه الخلافات ليطلعوا الشعب على صراع قادة الحزب، وعملوا على إقناعه بأهداف اللجنة الثورية، وقرروا تفجير الثورة بالوسائل المحلية وإشراك الشعب فيها، فوسعوا الاتصالات بالقاعدة النضالية، وشرعوا في توفير الأسلحة بكافة أنواعها وفتحوا باب الانخراط أما جميع القوات الحية، وبدؤ في تدريب المتطوعين على فنون الحرب.

استطاعت اللجنة الثورية أن ترفع من معنويات الشعب، وتعمل على توحيده وتهيئته للثورة، بعد أن يأس من كل المحاولات لتوحيد الحزب، وشرعت في الإعداد للثورة والتخطيط لها، وقد حلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نفسها في 20 جويلية 1954.[2]

2- اجتماع الاثنين والعشرين نحو تبني العمل الثوري:

يعتبر هذا الاجتماع الذي ضم 22 شخص من أبناء الجزائر المناضلين المتحمسين لإشعال نار الثورة المسلحة، وهو المنطلق الحاسم لتعجيل موعد الثورة والبدء الفعلي في التخطيط لدخولها، وتأسيس جبهة التحرير الوطني، حيث تم الاتصال بين أعضاء اللجنة الثورية واتفقوا على أن يكون اجتماعهم بعيدا عن كل من المركزيين والمصاليين في جو من التحضير الدؤوب، والأعمال الكثيفة، والاجتماعات المتكررة، تقرر الاجتماع في بلكور ،صالمبي يوم 25 جويلية 1954.

وتم الاجتماع في الموعد المحدد، فقال السيد محمد بوضياف، كانت الجلسة برئاسة مصطفى بن بولعيد، أما أنا فكنت أقدم التقرير الذي تم في الاجتماعات التمهيدية من طرف المجموعة كلها، وتمثلت النقاط المطروحة في:

1- تاريخ المنظمة الخاصة من شأنها إلى ذوبانها.

---

[1]- محمد الطيب العلوي، **جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدين**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 170.

[2]- نفسه، ص 335، 336.

2- تقرير حول فضح الهيئة المخربة لإدارة الحزب.

3- العمل المنجز من طرف قدماء المنظمة ما بين 1950- 1954.

4- أزمة الحزب وأسبابها العميقة، من أجل معرفة الصدام بين خط إعادة البناء للإدارة والأزمة التي كانت نتيجتها مقاطعة الحزب وعدم صلاحياته.

5- تغيير وضعية أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالنسبة للأزمة والمركزيين.

انتهى التقرير بهذه الكلمات "نحن قدماء المنظمة السرية، يجب علينا اليوم أن نقرر من أجل المستقبل، كذلك قدم الحاضرون تقارير عن أوضاع مناطقهم، وأكد السيد مصطفى بن بولعيد ضرورة التعجيل بالانتفاضة ولأن التحضيرات التي بالأوراس كانت متقدمة من جهة وكانت الإجراءات المتخذة من طرف مصالح الشرطة والجيش الفرنسي على الحدود الجزائرية – التونسية- أصبحت محرجة من جهة ثانية".

واتفق المجتمعون على انطلاق الثورة المسلحة، لأنهم رؤوا ذلك هو الحل الوحيد وخوف من ثقة الشعب بهم، اتصلوا ببن بولعيد ومراد ديدوش وبن مهيدي ورابح بيطاط الذين ساهموا في كل الأعمال التمهيدية من أجل إنشاء اللجنة المكلفة بتطبيق قرار الاثنين والعشرين، وأضيف فيما بعد السيد كريم بلقاسم، وهكذا أصبحت القيادة تتكون من ستة أعضاء كانوا في الخارج وهم بن بلة، ومحمد خيضر، وحسين آيت أحمد.[1]

3- لجنة الستة ونشاطها (اجتماع الحسم):

ذكر بوضياف أنه بعد اجتماع الاثنين والعشرين، وانتخابه كمسؤول وطني اتصل ببن بولعيد، ديدوش، وبن مهيدي، إلى جانب بيطاط، الذين ساهموا في كل الأعمال التمهيدية من أجل إنشاء اللجنة المكلفة بتطبيق قرارات الاثنين والعشرين والتي اضيف إليها فيما بعد كريم بلقاسم، وهكذا أصبحت القيادة تتكون من ستة أعضاء، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء كانوا بالخارج "بن بلة، محمد خيضر، وآيت أحمد، فعقدت لجنة الخمسة أول اجتماع لها عند عيسى كشيدة بنهج بربروس بالجزائر العاصمة، وكان عليهم دراسة لائحة الاثنين والعشرين، والنظر إلى كيفية الشروع في تطبيقها، وبعد أن أعطيت الهيئة الجديدة المحتوى ونظامها داخليا، قررت ما يلي:[2]

[1]-محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956- 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 58.

[2]- نفسه، ص 75.

1- أن تجمع الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وتنظيمهم في وحدات.

2- أن تستأنف التدريس العسكري، كما جاء في نشرة المنظمة الخاصة المعاد طبعها.

3- أن تعقد تدريبات خاصة باستعمال المتفجرات وبصنع ما يمكن من القنابل.

كما تم خلال الاجتماع توزيع المسؤوليات على أعضاء اللجنة، وتقسيم البلاد إلى المناطق التالية:

المنطقة الأولى: الأوراس.

المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني.

المنطقة الثالثة: القبائل الكبرى

المنطقة الرابعة: مدينة الجزائر.

المنطقة الخامسة: وهران.

وتم تكليف أحد الأعضاء بالتنسيق بين الداخل والخارج، ثم قسمت المناطق إلى نواحي تضم كل منطقة ثلاث نواحي، وجعل أمر تعيين قائدها ضمن صلاحيات قائد المنطقة أما الصحراء، فقد قسمت إلى المناطق المحاذية لها، فالجهة الشرقية ألحقت بالمنطقة الأولى والوسطى والرابعة، أما الجهة الغربية ألحقت بالمنطقة الخامسة، وباشرت اللجنة الاتصال بالوفد الخارجي والداخلي خاصة الخارجي المتواجد بالقاهرة لإطلاعه على أهم المستجدات والأحداث الجارية منذ شهور بأرض الوطن.[1]

4- ميلاد جبهة التحرير الوطني:

في ظل الفوضى والغموض كانت لجنة الستة تعمل على قدم وساق لتشكيل فرق التدخل الأولى، تكونهم بسرعة، تسليحهم وتحضيرهم لليلة فاتح نوفمبر 1954 في بداية سبتمبر واجهت لجنة الستة عدة مشاكل أهمها: التمثيل السياسي للحركة الجديدة، محتواها السياسي، الأموال وتاريخ الاندلاع.

[1]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 75.

وفي هذه الفترة كان المحتوى السياسي للحركة الوطنية يتلخص في أطروحة الاستقلال دون تعمق جدي من الحزب[1]، وأمام هذه المشاكل كان على اللجنة الإسراع في إيجاد حلول لها، وهذا ما دفع لعقد اجتماع لدراستها:

1- اجتماع 10 أكتوبر 1954 وقراراته:

تم اجتماع قادة الستة* في سرية كبيرة برايس حميد وفي منزل أحد أعضاء المنظمة الخاصة، ولم يكن لهم لا مال ولا سلاح لتموين الحرب، خاصة أنهم أخذوا على عاتقهم المسؤولية التاريخية بإعلان بدء الشعب الجزائري كفاحه المسلح وهذا بالتشاور مع أعضاء البعثة الخارجية الثلاثة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة (أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر)[2]، ثم إثارة نقاش واسع حول المحتوى السياسي وهذا الجانب تم الفصل فيه في اجتماع 23 أكتوبر 1954 خاصة الوحدة الحزبية، ومسألة تفجير الثورة (طريقة الإعلان عنها، وهل سيتم ذلك في بيان يصاغ أو هجومات).

2- اجتماع 23 أكتوبر 1954 (الأسباب والنتائج):

آخر اجتماع قبل ثورة التحرير المجيدة، حضره كل من بوضياف، بن بولعيد، بن مهيدي، بطاط، وديدوش مراد، وكريم بلقاسم لتقرير مصير شعب بأكمله.[3]

لقد سمح اجتماع 23 أكتوبر بدراسة "النداء إلى الشعب" و"البيان النوفمبري" على التوالي وبالمصادقة عليهما كأرضية، وكذا باختيار تسمية: جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

وتم الاتفاق على هذا التاريخ لعدة أسباب أهمها:

1- أنه يصادف عيد إسلامي وهو مولد رسولنا الكريم يوم الاثنين.

2- يمثل عيد مسيحي للقديس.

---

[1]- عمار ملاح، المصدر السابق، ص 57.

* مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بطاط، محمد بوضياف، ديدوش مراد، كريم بلقاسم.

[2]- عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 385.

[3]- محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 175.

كما تم اتخاذ جملة من القرارات الخطيرة لمعالجتها:[1]

1- جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

2- جيش التحرير الوطني الممثل للجناح العسكري.

3- ضبط الأساليب التنظيمية والإجراءات المصاحبة لاندلاع الكفاح المسلح خصوصا بيان نوفمبر الذي هو عبارة عن نداء للشعب الجزائري.[2]

ويمكن القول أن هذا الاجتماع التاريخي ولدت منه جبهة التحرير وجيش التحرير الجناح السياسي والعسكري للثورة، وتوحدت فيه جميع الطاقات الثورية الوطنية ما عدا الحزب الشيوعي والمصاليين، أما البيان النوفمبري فقد تناول جملة من النقاط المهمة أبرزها: الاستقلال الوطني، احترام الحريات دون تمييز عرقي أو ديني، تدويل القضية الجزائرية، تحقيق وحدة الشمال الإفريقي.[3]

4- تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق حربية وتعيين مسؤليها ونوابهم.

1- المنطقة الأولى: الأوراس يشرف عليها مصطفى بن بولعيد وينوبه بشير شيحاني.

2- المنطقة الثانية: قسنطينة يشرف عليها ديدوش مراد وينوبه زيغود يوسف.

3- المنطقة الثالثة: القبائل يشرف عليها كريم بلقاسم وينوبه عمر أعمران.

4- المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة ويشرف عليها بيطاط وينوبه سويداني بوجمعة.

5- المنطقة الخامسة: وهران ويشرف عليها العربي بن مهيدي وينوبه عبد الحفيظ بوصوف.

---

[1]- عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 98- 100.

[2]- مومن العمري، المرجع السابق، ص 309.

[3]- رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 273.

خلاصة الفصل التمهيدي:

من خلال إنجاز فصلنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- حوادث 8 ماي 1945 رغم موارتها إلا أنها انعكست إيجابيا على الحركة الوطنية التي ظهرت في تنظيم جديد وعدلت الكثير من المفاهيم والاتجاهات خاصة فرحات عباس، وهيأت لتعبئة الجماهير التي أعادت النظر في النظام الاستعماري، كما كشفت عن اتجاهات جديدة في العمل نحو المجتمع الجزائري.

2- انتهاج فرنسا سياسة التهدئة وذلك بعد مصادقة المجلس التأسيسي الأول على قانون العفو العام على المساجين 1946/03/16 فأطلق سراح مصالي الحاج وعباس فرحات وغيرهم وسمحت لهم بممارسة النشاط السياسي بهدف إخماد الوعي السياسي والقومي لدى الشعب الجزائري.

3- قام فرحات عباس بعد إطلاق سراحه بتأسيس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في أفريل 1946 وكانت أهم مطالبه إقامة جمهورية ذات استقلال ذاتي تتمتع بالسيادة وتشكيل حكومة تتكون من رئيس جمهوري يتم اختياره بطريقة مباشرة، ولكن لا تتبنى فرنسا أي مطلب من مطالبه، وكانت خيبة أمل له ولزملائه.

4- تقديم فرنسا إصلاحات صادق عليها البرلمان الفرنسي في 1947/09/20 إلا أن جماعة الحزب رفضوا ذلك وقدموا استقالتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها.

5- بعد إطلاق سراح مصالي الحاج وإعادة بعث حزب الشعب من السرية إلى العلنية بتسمية جديدة "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" بتاريخ نوفمبر 1946 من أجل المشاركة في الانتخابات التشريعية للمجلس الوطني الفرنسي رغم التزوير الفادح الذي قامت به السلطات الفرنسية.

6- استطاعت الحركة الفوز في الانتخابات 1946- 1948 ولكنها لم تستطع تجاهل تلك الخلافات التي ظهرت منذ مؤتمر فيفري 1947 والتي أدت إلى انقسامها وانشقاقها، بين مؤيد للمشاركة والانتخابات لإسماع آراء الحزب وأفكاره وبين معارض لهذا التوجه واللجوء للكفاح الثوري.

7- تمكن مصالي الحاج من تجاوز هذا من خلال إقناع الأطراف المختلفة داخل الحزب بعقد مؤتمر وطني تقرر تشكيل منظمة عسكرية وهي النواة الأولى للكفاح المسلح في الجزائر وشكلت منعرج حاسم في الحركة الوطنية وكان الهدف من إنشائها التحضير لثورة مسلحة حيث كانت فكرتها تعود إلى 1939-

1945 خاصة في ذهن محمد بلوزداد الذي تبنى هذه الفكرة، وكانت منظمة ومحكمة ومهيكلة وفق القوانين الخاصة بها.

8- قامت المنظمة الخاصة بعدة عمليات أهمها العمليات السياسية التي بدأت بتصفية أفراد المليشيات في القبائل السفلى ثم تحمل مسؤولية مقاومي منظمة القبائل، كذلك تفجير تمثال الأمير عبد القادر ثم الانتقال إلى العمليات التمويلية والعمليات التأديبية.

الفصل الأول: جوانب حيوية من حياة فرحات عباس

المبحث الأول: التنشئة الاجتماعية.

المطلب الأول: مولده ونشأته.

المطلب الثاني: تحصيله العلمي والمعرفي.

المبحث الثاني: تكوينه السياسي.

المبحث الثالث: تحصيله الفكري.

المطلب الأول: الجرائد.

المطلب الثاني: المؤلفات.

الفصل الأول: جوانب حيوية من حياة فرحات عباس.

المبحث الأول: التنشئة الاجتماعية.

المطلب الأول: مولده ونشأته.

ولد فرحات عباس المكي* يوم الخميس 24 أوت 1899 بدوار الشحنة بالقرب من الطاهير بجيجل حيث ينتسب لوالده السعيد بن أحمد بن عباس وأمه معزة بنت علي حيث ينحدر من عائلة كبيرة تتكون من 12 طفلا وهي عائلة بن ضاوي التي قدمت من واد سقان (ميلة) وكان والده قايد في دوار بني غافر ثم ترقى إلى منصب أغا شرفيا لبلدية الطاهير المختلطة حيث كان يعمل في البلدية تاجر مواشي ثم قائد في قرية صغيرة تدعى ستراسبورغ.**[1]

خلف أخوه الأكبر عمار والده في منصب "قايد"، أما أحمد فكان كاتب مساعد ببلدية الطاهير المختلطة، وأخوه الثالث حميد كان طالبا بجامعة باريس في فرع الحقوق توفي في سن الخامسة والعشرين بسبب مرض خطير، وكذالك أخوه محمد الصالح تلقى تكوينه المهني في الفلاحة.[2]

حيث ترعرع فرحات في منطقة جبلية، معزولة وفقيرة تقع على حواف سلسلة جبال البابور المقابلة لسهل جيجل الشرقية تسمى أحجار الميس حاليا تابعة لبلدية أوجانة أما بالنسبة لمنزله فيقع في وسط عائلة بوكفوس، وبوعاملي، ويسعد حيث تقع جنوب بلدية الطاهير المختلطة، وتبعد عنها حوالي 13 كلم وكانت المنطقة مغطاة بغابات مناخ البحر المتوسط المتمثلة في أشجار الصنوبر من نوع خاص يطلق عليه سكان المنطقة أشجار الميس وهي مشابهة بأشجار الصنوبر Pindapa الموجودة في جبال سيرانيفاد

* أنظر ملحق الوثائق رقم: 1، ص 177.

** هي بلدية الأمير عبد القادر بولاية جيجل حاليا نتجت عن التقسيم الإداري لسنة 1984 حيث كانت تابعة إداريا لبلدية الطاهير منذ سنة 1962، حتى خلال الحقبة الاستعمارية، أنظر، نور الدين حاروش، **رؤساء الجزائر**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص 07.

[1]– عاشور شرفي، معلمة الجزائر، القاموس الموسوعي، **تاريخ ثقافة أحداث ومعالم**، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص 1005.

[2]– عبد المالك جويبة، **أبطال وشهداء الثورة الجزائرية**، فرحات عباس، ط1، وزارة الثقافة الجزائر، 2014، ص 03.

بإسبانيا، توجد بها كذلك أشجار البلوط، والصنوبر الجبلي، وسكانها ينتمون لقبيلة بني غافر، والجزء الشمالي ومن هنا ينتمي سكانه لقبيلة سيار وهي قبيلة الكثافة السكانية كبقية المناطق الجرداء بجيجل.[1]

حيث مارس سكانها النشاط الفلاحي التقليدي خاصة زراعة أشجار الزيتون، التين، الشعير، البصل، الثوم، وتربية المواشي خاصة البقر والماعز والدجاج.[2]

نشأ فرحات عباس في بيت بسيط تم بناءه بالحجارة والطين يتكون من أربع غرف أرضية صغيرة كان يضم إخوته الإثني عشر حيث عاش طفولته خالية من مظاهر الجوع والعوز والفقر، فصرح قائلا "نعم إني من سلالة فلاحية، ولكن أبي وإخوتي موظفين وترعرعت وسط أولائك الذين لا ينال الفقر من شجاعتهم ولا من أنفتهم، نشأت في دوار في بلدية مختلطة مستوحشة جرداء، وقضيت طفولتي كلها وأنا في نعومة أظافري، وسط مجتمع وضيع وساذج وكريم فتعذرت علي مفارقتهم وتضامني، مع أولائك الفلاحين ليس عاطفيا وحسب، بل هو يجري في دمي وعروقي".[3]

كان والده رجل متوسط الذكاء ولكنه استطاع أن يتحول مع مرور الزمن من مجرد فلاح معدوم الحال إلى تاجر له مكانة اجتماعية بمدينة جيجل، بعد أن تعرف سنة 1880 على رجل سياسي فرنسي يدعى "ديستيار دوفيجي"، المستشار العام للمدينة، فاشترك الرجلان في تجارة المواشي، وهذا ما ساعده على شراء أربعين هكتار من أراضي فلاحية صالحة لزراعة القمح ومن خلال هذه الصداقة تمكن والده من الحصول على الترقية الاجتماعية السريعة فأصبح قايد في قرية ستراسبورغ، ثم قايد في دائرة بني سيار في البلدية المختلطة بالطاهير ثم باشا أغا مما سمح له بالارتقاء إلى منصب رائد في فرقة الشرف، ثم عين أغا سنة 1989 على رأس دوار الشحنة حتى سن تقاعده 1928.[4]

---

[1]– عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954– 1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 234.

[2]– يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912– 1948)**، علم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 44.

[3]– سليمة كبير، **فرحات عباس النمر الوطني المخضرم**، د ط، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص 10.

[4]– عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 23.

ومن خلال وظيفته كقايد، تمكن من توفير حياة لا بأس بها لعائلته فعاش فرحات عباس طفولته مليئة بالمرح خالية من البأس الذي كان يعانيه أغلب الأطفال الجزائريين في العهد الاستعماري.

فعندما يذهب الخزناجي إلى الدوار لجلب الضرائب كان يعاقب العاجزين عن الدفع بوضعهم تحت نار الشمس الحارقة، فيتأسف لهذا المشهد المريع فيذهب إلى البيت ليسرق المال من أمه ويقوم بتسليمها لهؤلاء الفقراء، ليسددوا الضرائب وهذا ما جعل علاقته بوالده يسودها التوتر تصل في بعض الأحيان إلى القطيعة خاصة فيما يتعلق بمعاملة الفلاحين غير القادرين على دفع ما عليهم من ضرائب حيث ذكر فرحات عباس مسألة جمع الضرائب من إحدى ذكريات طفولته التي لم ينسها.[1]

شهد جده من أبيه بداية الغزو سنة 1852 شارك في المقاومة مع قبيلة بني عمران التي ينتمي إليها فرحات عباس ضد الجيش الفرنسي فقام الجنرال سانت أرانو بإحراق المداشر ومختلف القرى والقبائل كما صادر الماشية والقمح، ولم يبقي للسكان الفلاحين البسطاء إلا البكاء إذ وصفه فرحات عباس بأنه أفضع جنرالات فرنسا وحاشيته.[2]

شاركت قبيلة بن عمران سنة 1871 في انتفاضة المقراني والشيخ الحداد وحمل جده السلاح، انهزم السكان المسلمين المقاومون وصادر الاحتلال الفرنسي أراضيهم ومنحها للمحتلين الذين جاؤوا من الألزاس واللورين بعد هزيمة فرنسا في حربها مع بروسيا، واستيلاء هذه الأخيرة على منطقتي الألزاس واللورين، وهجرت فرنسا قبيلة بني عمران إلى فج أم زالة، ووجد سكان الساحل من قبيلة بني عمران صعوبة التأقلم مع مناخ الهضاب العليا ورجع بعضهم وقاموا بكراء أراضيهم إلى المحتلين وكان والده السعيد يشتغل في أراضي الكلون مدة 15 ساعة في اليوم مقابل أجر زهيد لا يتعدى 1.5 فرنك يوميا وكان والده له علاقة بالأهالي المسلمين ويتناقش معهم أمور الدين وشعائر الإسلام.[3]

---

[1]– أسيا تميم، **شخصيات جزائرية 100 شخصية التاريخية الفكرية**، دار المسك للنشر والتوزيع، 2008، ص 145.

[2]– يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية .....**، المرجع السابق، ص 44.

[3]– فرحات عباس، **حرب الجزائر وثوراتها ليل الاستعمار**، تر: أبو رحال، منشورات ANFE، د س، ص 73.

المطلب الثاني: تحصيله العلمي والمعرفي:

تلقى فرحات عباس تعليمه الأول في المدرسة القرآنية ببوعفرون بالطاهير على يد الشيخ سيدي محمد، تعلم منه الاحترام والتواضع والصبر، بالإضافة إلى تعلمه مبادئ اللغة العربية وبعض آيات القرآن الكريم.[1] سنة 1909 وفي عمر العشر سنوات التحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية والتي كانت مقتصرة على أبناء المعمرين والموالين لفرنسا، حيث كان شغوفا لتعلم اللغة الفرنسية، وبعد عامين نقله والده إلى المدرسة الابتدائية الفرنسية بمدينة جيجل، حيث تفوق واجتاز الامتحان المؤهل للمرحلة الإعدادية وهو ما مكنه أن يتنقل من جيجل إلى سكيكدة مستفيدا من النظام الداخلي رفقة عشرين طفلا من أبناء الجزائريين وستين تلميذا من أبناء الأوروبيين.[2]

في سن السادسة عشر بدأ حلم عباس يكبر بعد تخرجه من المدرسة الفرنسية أن تفتح له أبواب الوظائف والرقي الاجتماعي، وهذا بالطبع كان حلم جميع أطفال الجزائر (أبناء القياد والعائلات الميسورة) ولما بلغ عمره الثامنة عشر التحق بالتعليم الثانوي بمدينة قسنطينة، فبدأ يستقرء التاريخ والبحث عن ماضي هذه المدينة، وكيف تصدت للحملات، ودخلت التاريخ من باب واسع، فهذه المدينة كانت تعج بالحركة الثقافية والإصلاحية من خلال نواديها ومراكزها الثقافية ومساجدها، فباتت أهم محطة في حياة الشاب فرحات عباس.[3]

واصل تعليمه الثانوي حتى تحصل على شهادة البكالوريا 1921 وخلال هذه الفترة تأثر بالكتاب والمفكرين الفرنسيين أمثال: بالزاك، شاتوبريون، ديدرو، فولتير، كما كان يقرا للجغرافي إ. فيلكسي قوتي، وعليه فالتعليم المدرسي في جيجل والإكمالي في سكيكدة، والتعليم الثانوي في قسنطينة قد أثر في تكوين فرحات عباس من ناحية وفي حياته وتوجهه الحضاري والثقافي من ناحية أخرى.

لم يتمكن فرحات عباس من دخول الجامعة بسبب إجبارية الخدمة العسكرية التي دفعته للتوقف عن الدراسة لمدة ثلاث سنوات تقريبا، فرغم انقطاعه عن الدراسة إلا أن هذه الفترة مكنته من ملامسة

---

[1]– عبد القادر حميدة، المرجع السابق، ص 07.

[2]– محمد الصغير عباس، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر جزائرية 1927– 1963**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 22.

[3] –Ben jamin Stora, Zakia Daoud, Ferhat Abbas, Une autre Algérien, OD, Kasba, p26.

الواقع الاستعماري في كل المحطات التي قضى فيها الخدمة العسكرية، سواء في عنابة، قسنطينة وجيجل، وكان أبرز تلك الوقائع الرتبة المحصل عليها وهي رقيب أقل بكثير من الرتب التي يتحصل عليها الأوروبيين بنفس المستوى الدراسي، فكانت الخدمة العسكرية سببا في تعلمه الانضباط والمبادئ العسكرية من جهة واكتشاف مدى عنصرية الإدارة الفرنسية من جهة أخرى.[1]

بعد ثلاث سنوات عاد إلى أحضان الجامعة الجزائرية وسجل في فرع الصيدلة 1923 واختياره لها يعود أساسا لكونها مهنة حرة، وإلى اعتبار المناصب الإدارية كانت ممنوعة أمام الأهالي، ولهذا فغالبية المسلمين الجزائريين اتبعوا تخصصات طبية، قانونية، تجارية وفضلا عن الصيدلة كان عباس مهتما بدراسة الفلسفة، التاريخ والأدب، واطلع على الكثير من الكتب التي سمحت له بالتعرف على الحضارة والثقافة الإسلامية، ما جعله يوفق فيما بعد بين مبادئ الإسلام وقيمة ومبادئ الثورة الفرنسية (الحرية، المساواة، الأخوة)، إضافة إلى تعرفه على العديد من الأقدام السوداء الذين أصبحوا أصدقاء له، كما كسب ود العديد من الفرنسيين.[2]

والجدير بالذكر أن عباس لم يكد يبلغ عشر سنوات من الدراسة الابتدائية قد أصبح قلما متميزا يكتب تحت الاسم المستعار كمال سراج* في أشهر صحف عصره.[3]

إن السنوات التي قضاها في العاصمة جعلت منه إنسانا جديدا، يحلم كثيرا ويهوي حديث صالونات الأدب والفلسفة فلم يرغب أبدا في مغادرة العاصمة التي كانت بصدد التحول إلى مدينة حضرية على الطراز المتوسطي، ففي العشرينات بدأت تشكل ملامح المدينة الغربية على طول شارع الجمهورية إلى غاية شارع ميشلي حيث توجد كل مغريات الحياة العصرية التي لفتت انتباهه، ففضل البقاء في مدينة شهدت

---

[1] −Ben jamin Stora, Zakia Daoud, opcit, p29.

[2]− يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 126− 127.

* كمال استمده فرحات من كمال أتاتورك حاكم تركيا الذي كان عدو فرنسا وقائد الثورة اللائكية، أما ابن سراج استمده من قراءته لرواية شاتوبراين وهي المغامرة الأخيرة لابن سراج، التي نشرها 1826 وهو آخر ملوك غرناطة، أنظر، عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899− 1985**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 52.

2 − Abas Ferhat, **Demaen Se Lévera Le Jours**, Alger Livers Edition, Alger, 2010, P 10.

ميلاد أشكال جديدة من الصراع، من بينها الصراع الاجتماعي عبر مطالب سلمية[1] حسب شارل أندري جوليان، فإن هذه الأفكار ساهمت إلى حد بعيد في تكوين الفكر الليبرالي لدى فرحات عباس.[2]

أثناء مزاولته لدراسته سواء الثانوية أو الجامعية لم يلاحظ عنصرية من أساتذته، فهدفهم كان يتمثل في نجاح طلابهم، إلا أنه بقى يتبادر إلى ذهنه التمييز العنصر الذي شهده فترة الخدمة العسكرية بين المسلمين والأوروبيين.

كان هدفه التعمق في الثقافة الفرنسية، وفهم أسرارها، فإلى جانب دراسته للصيدلة كان يحضر محاضرات الأدب.[3]

يقول بنيامين ستورا عن فرحات عباس.
"رجل ذو ثقافة مزدوجة، واحدة داخلية خاصة مسلمة، والأخرى عامة سياسة جمهورية".[4]
كما ذكر رابح لونيسي أنه رغم اعتراف فرحات عباس بأنه وجيله لا يعرفون إلا القليل من الآداب العربية ويجهلون لغتها، وأن الفكر الفرنسي هو قاعدة مبادئ حياتنا الأخلاقية، إلا أنه كثيرا ما يلجأ إلى المبادئ الإسلامية لدعم أفكاره.[5]
وتعد الجامعة نقطة البدء للعمل السياسي الفعلي لفرحات عباس من خلال إقامته لكثير من العلاقات الثقافية والسياسية التي ستكون لها الأثر الكبير في تكوين مساره السياسي ونضاله الفكري.

فبعد تخرجه استقر بمدينة سطيف 1933 وفتح صيدلية هناك، وتزوج من فتاة من مدينة جيجل تدعى "فاطمة الزهراء" حيث أوكلت له مهام أخرى بالموازاة مع مهنته، منها على الخصوص مستشارا بلديا ثم عضوا بمجلس المقاطعة نائبا ماليا، ومن منطلق تطلعاته المتنوعة بين الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي، فقد كان تحصيله المعرفي مزدوج بين التفكير الغربي والشرقي والتكوين الفكري والعلمي[6]، وبتواجده بسطيف احتك بالأواسط الليبرالية الفرنسية، وبذلك دخل عالم السياسة.[7]

---

[1]– عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص 87.

[2]– أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930– 1945**، ج3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 105.

[3] - Abbas Ferhat, **Le Jeune Algerien,** Editon Garnier, Paris, 1981, P15.

[4]– عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 46.

[5]– رابح لونيسي، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920– 1954**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009، ص 43.

[6]– عبد المالك جويبة، المرجع السابق، ص 09.

[7] - Kaddache Mahfoude, **Histoire Du Nationalisme Algérien 1919- 1951**, t02, 2émme Editon, ENAL, Alger, 1981, P420.

المبحث الثاني: تكوينه السياسي.

شغلت السياسة فرحات عباس منذ طفولته، حيث كانت نظرته إلى الأمور مختلفة عن نظرة أقرانه وفهمه للسياسة جعله يدخل غمارها منذ 1922، سلك نهج الأمير خالد* الذي كان بمثابة الرمز السياسي للشباب الجزائري المثقف، فالمجتمع حول جملة من المطالب الاجتماعية أولا ثم السياسة لاحقا، حيث تتلخص مطالبهم في الاندماج في الأمة الفرنسية مع الحفاظ على المقومات الشخصية الوطنية.[1]

بدأ نشاطه السياسي في إطار حركة الشبان** الجزائريين التي كانت تطالب بتحقيق المساواة بين الأقلية الأوروبية المسيحية المستعمرة، ونخبة المثقفين المسلمين الجزائريين وكانت بمثابة حركة نخبوية تتشكل من المثقفين الفرانكفونيين الذين درسوا في المدرسة الفرنسية.[2]

فدخول فرحات عباس الميدان السياسي كان بفعل تأثير أفكار الأمير خالد، وبالوضعية المأساوية للشعب الجزائري، والظلم الذي فرضه المحتل عليه، فكان بذلك يحمل راية مزدوجة مثل راية الأمير خالد الهاشمي، راية فرنسا، وراية الإسلام الذي دافع عن الجزائر وسار على دربه فرحات عباس، وغيرهما من النخبة التي تطلعت للتحرر السياسي والثقافي، والاجتماعي والاقتصادي للجزائريين المسلمين فقد تقربت النخبة والشخصيات الإسلامية من حفيد الأمير عبد القادر وتعاونت معه في مشاريعه الإصلاحية ومطالبه السياسية.[3]

---

* هو خالد بن هشام، ولد بدمشق 1875، درس الثانوية بالجزائر، ثم المدرسة العسكرية بسان بيير بباريس، تخرج منها ضابط عمل في الجيش الفرنسي 23 سنة، نال فيها رتبة كابتن، بدأ حركته السياسية 1920 ودامت 5 سنوات، أنظر، أحمد مريوش، **محاضرات في تاريخ الجزائر 1900– 1954**، ج2، كنوز الحكمة، الأبيار، الجزائر، ص 75.

[1]– عبد المالك جويبة، المرجع السابق، ص 09.

** هي حركة تأسست سنة 1902 على يد النخبة الجزائرية المفرنسة المساندة لفكرة الاندماج وقد اهتمت هذه الحركة بالنشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية، أنظر، عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ إلى غاية 1962**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص 103.

[2]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 43– 44.

[3]– بسام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، دار النفائس، ط2، بيروت، 186، ص 124.

1923 بدأت كتاباته السياسية وهو طالب بالجامعة، نشر مقالاته في صحيفة الأمير خالد "الإقدام" وصحيفة "التقدم" التي كان يصدرها الدكتور بن التهامي*، والوفاق التي كان يصدرها بن جلول**، وكان يناضل من أجل إخراج الجزائر من قبضة الاستعمار، وبناء جزائر تسودها المساواة وذلك يتطلب إتاحة الفرصة للمسلمين، لكي يتعلموا ويحصلوا على الجنسية الفرنسية، وتحسين مستواهم الاجتماعي.[1]

وقد أثارت هذه المقالات المنشورة في الصحف انتباه رفقائه المتنورين في جامعة الجزائر، فذاع صيته بينهم، وأصبح يعبر عن طموحاتهم الاجتماعية فانتخب رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين في جامعة الجزائر أثناء الدراسة الجامعية عام 1926، ثم نائب لرئيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا التي تأسست 1919 وفي هذه الفترة حول منزله في الجزائر الوسطى إلى نادي سياسي ومركز استقطاب زملائه، بعد توليه رئاسة الجمعية لمدة 06 سنوات 1926- 1931.[2]

أثناء انعقاد المؤتمرات الثلاثة لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في أوت 1931 بتونس، والثاني في أوت 1932 بالجزائر والذي ترأسه عباس فرحات والثالث بباريس 1933، تمت المطالبة بتحرير دول المغرب العربي وإيقاظ الشعور الوطني، وإعادة بعث اللغة والوحدة العربية المغاربية، كما طالب بالاندماج بين المجتمعين الجزائري والفرنسي.[3]

وفي هذه المرحلة أسس فرحات عباس جريدة "التلميذ"، وشرع في الترويج لأفكار الجمهورية الثالثة، فأعطاه الوسط الطلابي فرصة الاتصال بالفئات الشعبية وقدرة تحريك الجماهير.

---

* من مواليد 1873 بمستغانم، درس طب العيون بفرنسا، برز دوره العلمي في عدة مقالات علمية، بالإضافة إلى نشاطه الاجتماعي بعد الحرب العالمية الأولى، تزعم حركة الشباب الجزائري، كان من المطالبين بالإدماج أصبح عضو في المجلس البلدي بالعاصمة، أصدر جريدة التقدم للدفاع عن فكرة الاندماج، ظل يكتب في 1931 عندما انسحب من النشاط السياسي، أنظر، بشير ملاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 432.

** ولد محمد الصالح بن جلول 1896 بقسنطينة، درس الطب بباريس، تخرج 1924، بدأ نشاطه السياسي في العشرينيات، ترأس فديرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، نادى بالمساواة، أنشأ التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري...، أنظر، بشير ملاح، المرجع السابق، ص 430.

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 132- 233.

[2]- ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918-1939**، دار المعارف، الإسكندرية، 2001، ص ص 192- 193.

[3]- نور الدين حاروش، المرجع السابق، ص 09.

شارك في فدرالية المنتخبين* المسلمين الجزائريين التي ترأسها بن جلول فكان هو أحد أعضاءها، عقدت أول مؤتمر لها في سبتمبر 1927 بمقر نادي الترقي بالعاصمة الذي خرج بالمطالب التالية:[1]

1- تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي.

2- المساواة في الأجور ومدة الخدمة العسكرية بين الأوروبيين والمسلمين.

3- إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا بالنسبة للعمال.

4- توفير التعليم والتدريب المهني لأبناء البلد الأصلي.

5- إلغاء قانون الأنديجينا.

6- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر.

7- إعادة تنظيم الدوائر الانتخابية.[2]

1927 نشر فرحات عباس في مجلة بن التهامي سلسلة مقالات جمعها في كتابه الشاب الجزائري فيما بعد، حيث تعرض فيها لبعض المبادئ السياسية الجزائرية.

1- احترام الإسلام والمدينة الإسلامية والعروبة، فمن العبث محاربته لأنه قادر على الصمود في وجه كل تخريب أو تهديم.

2- الإقلاع عن خرافة التفوق الجنسي.

3- إتباع سياسة المساواة في الحقوق لضمان مستقبل مشترك.

4- على الشباب الجزائري أن يكون حافز تطور للمجتمع الإسلامي ليصبح مجتمعا عصريا مسلحا، تسليحا تقنيا.

5- إن هذه الشعوب في حاجة إلى دولة أوروبية تكون بمثابة صلة الوصل بين الماضي والحاضر، دون أن تطمع في استعباد الشعوب المستضعفة.[3]

---

* جمعية سياسية كانت تتشكل من الشخصيات السياسية المثقفة فرنسيا والتي كانت تتصف بالاعتدال وتتبنى الوسائل السلمية والدبلوماسية من أجل الحصول على حقوقها السياسية والمدنية، انتشرت بكثرة في قسنطينة، أنظر، زوليخة سماعلي، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 224.

[1]- نفسه، ص 224.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 233- 234.

[3]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص 144.

1927- 1931 عين فرحات عباس رئيسا لجمعية مسلمي شمال إفريقيا بعد أن كان نائبا لها، وهذه المكانة التي وصل إليها نتيجة شخصيته القوية وقدرته على المجادلة والإقناع، إضافة إلى ثقافته الواسعة، وفي 6 أفريل 1930 عين نائبا لرئيس مجلس الإتحاد الوطني للطلبة الفرانكفونيين وحضر المؤتمر الثاني عشر للفدرالية الدولية للطلبة.

ترأس جمعية طلبة شمال إفريقيا التي عقدت مؤتمرها بالجزائر سنة 1932، دافع عن الوحدة المغاربية وإحياء اللغة العربية، إضافة إلى التحرر الاجتماعي لدول شمال إفريقيا.[1]

فمنذ بداية نشاطه السياسي في العشرينات من القرن العشرين حتى نهاية الثلاثينات، كان مؤمن ومدافعا قويا عن أيديولوجية المساواة التي استمدها من مبادئ الثورة الفرنسية (1789) وتأثر بها كثيرا لكنه نسي أن تلك المبادئ من صنع الفكر الفرنسي، ولا تطبق إلا على المجتمع الفرنسي.[2]

عرف بكتابه الشباب الجزائري 1932 ومن خلاله وجه نقدا لاذعا للإدارة الفرنسية من جهة، ومن جهة ثانية عبر في نفس السنة بكل صراحة وعلانية عن أحاسيسه الفرانكفونية، وعن تأثره بالنظام الفرنسي، وتأسفه لعدم تجسيده للمساواة بين الكولون والأهالي الجزائريين، كما أسس في هذه الفترة جمعية خيرية والتي كان هدفها نشر الأخوة بين أعضاءها، وهي تجمع الأهالي المسلمين، وتتولى الوظيفة الإعلامية فيما يحدث من أحداث سياسية.[3]

في نوفمبر 1933 انتخب مستشارا عام لمدينة سطيف، وفي عام 1935 انتخب مستشارا بلديا لها، وفي جانفي 1936 انتخب مندوبا ماليا.

أثناء قربه من بن جلول أصبح القلم الشهير لأسبوعية "الوئام الفرنسي الإسلامي" 1935- 1942 والتي كانت مقالات عباس فرحات وافتتاحياته تحدث فيها دويا صاخبا كدوي المدافع ضد الظلم.[4]

ساند مشروع بلوم فيوليت الذي كان من واجبه السماح بتمثيل منتخبي الأهالي في البرلمان الفرنسي، غير أن رؤساء بلديات الجزائر قاموا بإفشال مشروع الأمل وتم وأده نهائيا في 1938.[5]

---

[1] - Abbas Ferhat, Le Jeune Algèrien, Op.Cit, P 142.

[2]- عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 55.

[3]- نور الدين حروش، المرجع السابق، ص 09.

[4]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 162.

[5]- فرحات عباس، **غدا سيطلع النهار**، تر: حسين لبرش، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ص 11.

حضر عباس المؤتمر الإسلامي المنعقد بتاريخ 07 جوان 1936، وخلال المناقشة تقدم ببرنامج فيدرالية المنتخبين المسلمين، وانتهى المؤتمر بالمصادقة على عدة قرارات، تتلخص في المطالبة بمنح كامل الحقوق.[1]

يذكر أبو القاسم سعد الله أن مطالبهم كانت اجتماعية أكثر منها سياسية عدا مطلب حق التمثيل البرلماني، وإلغاء منصب الحاكم العام.[2]

أدلى فرحات عباس بتصريحه المشؤوم سنة 1936 الذي جاء فيه ما يلي "سألت عنه (يقصد الوطن الجزائر) التاريخ، وسألت عنه الأحياء والأموات، وزرت المقابر من أجل اكتشافه، فلم أجد من يكلمني عنه إطلاقا، إننا لا يجب أن نقيم بناء على الرمال، وإنني قد أبعدت بصفة نهائية كل خيال لكي نربط المصير، بصفة مطلقة، مع الوجود الفرنسي بهذه البلاد".[3]

عين مديرا في 1937 لجريدة "لوطنط" التي أصدرها بن جلول، زعيم اتحادية النواب، بجانب عزيز كسوس، حيث كان فرحات عباس يدافع عن المطالب السياسية حتى سنة 1942.[4]

سنة 1938 كانت تاريخا حاسما في مسار فرحات عباس السياسي الذي أسس أول حزب سياسي له تحت اسم الوحدة الشعبيةU.P.A الداعي للتحرر السياسي داخل الإطار الفرنسي، ولكن يبدو أن الاندماج كان قضية خاسرة من الأساس، وفي أفريل 1938 بدأ عباس أول هجوم له على السلطة الرسمية الاستعمارية بعد اجتماعU.P.A واتهم بالتهجم على الشرطة، ومع ذلك كله لم يفقد ثقته في فرنسا.[5]

كان عباس يريد من حزبه أن يكون جماهيريا، يضم كل الاتجاهات مهما كانت أفكارهم السياسية، إلا أنه لم يجد صدى كبير لدى الشعوب، الذي انضم في غالبه إلى حزب الجزائريين، الذي كان يدعو إلى استقلال الجزائر التام، مثلما كان الشعب[6] متعاطفا مع الأفكار الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في 1939 ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، تطوع عباس برتبة مساعد صيدلي في الجيش،

---

[1]– علي كافي، **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962**، دار القصبة، حيدرة، الجزائر، 1999، ص 51.

[2]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 162.

[3]– محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات شالة، الأبيار، الجزائر، 2007، ص 53.

[4]– أبو عمران الشيخ، وآخرون، **معجم مشاهير المغاربة**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 293.

[5]– علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، 2009، ص 29.

[6]– آسيا تميم، المرجع السابق، ص 150– 151.

مثل بن جلول ولخضاري، وترك كلمة وداع أثرت على زملائه السياسيين "إن قتلت سيتولى أحدكم مهمتي، عاشت فرنسا؟ عاشت الجزائر"، فهو كان يظن أن الوقوف إلى جانب فرنسا سوف يجعلها تتراجع في سياستها تجاه الجزائريين لكن خابت الآمال حيث شاهد التفريق العنصري، الذي مورس ضد الجزائريين في جبهات القتال وتأثر تأثيرا كبيرا.[1]

بعد انهزام فرنسا عاد للجزائر سنة 1940 واستأنف نشاطه السياسي، وذلك من خلال مقولة 1939 "إذ عدت سأواصل بينكم بنفس الحماس ونفس التضحية لدفاع عن قضية المقدسة".

وفي عهد حكومة فيشي 1941 قدم فرحات عباس مذكرة طويلة إلى حكومة الماريشال بيتان Petain، تحمل عنوان "الجزائر غدا"، تضمنت عددا من المقترحات لإصلاح أوضاع الجزائر، فلم يحضى برد إيجابي.[2]

وفي أواخر، 1942 عندما أترك الحلفاء قواتهم في شمال أفريقيا، لمساعدة فرنسا في طرد الألمان، أراد فرحات عباس استغلال الوضع، فاتصل بالبشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين، ومصالي الحاج رئيس حزب الشعب، وموريس ليبور مسؤول الحزب الشيوعي، وشخصيات وطنية أخرى لتنسيق العمل، فاتفق الجميع على صياغة بيان جزائري يحمل مجموعة من مطالب الجزائريين، وكلف فرحات عباس بصياغته ، وعرف بيان فيفري 1943.[3]

استعرض البيان العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1830 وأكد على أنها علاقة تقوم على الاضطهاد والتفرقة وحرمان الجزائريين من الحقوق الأساسية وأكد على أن احتلال فرنسا من طرف الألمان واحتلال الجزائر من الحلفاء تخذ في جميع النفوس التباري من أجل السيطرة على زمام الحكم، وهذا ما ترك أنصارهم يعرضون ولائهم على الحلفاء، وبقي ذلك الشعب الجزائري على حدة لا يعرفه أحد و يتكلم عنه أحد، وبقية ثمانية ملايين ونصف من المسلمين نسيا منسيا ونظرا لهذا الوضع تحتم على ممثلي الشعب الجزائري أن يتحملوا مسؤوليتهم ويضعوا أمامهم مشكلة المستقبل.[4]

---

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 451.

[2]– علي تابليت، المرجع السابق، ص 30.

[3]– بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص ص 132– 133.

[4]– عبد الحميد زوزو، **محطات من تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 223.

ومن هنا اقتنع فرحات عباس ببعض أفكار حزب الجزائريين وجمعية العلماء المسلمين، وقد رفض الحاكم العام الفرنسي بيتان مطالب البيان، حيث يذكر عمار بوحوش، قائلا: "بمجرد أن استلمت السلطة في بداية جوان 1934، أعلن الحاكم العام كاترو أنه يعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وأنه لا يقبل أن تكون النقاط المقترحة من طرف الجزائريين قواعد العمل والتفاوض".[1]

فكان رد فرحات عباس وزملائه في المجلس المالي يوم 22 سبتمبر 1943 عندما قرروا مقاطعة اجتماع المجلس المالي، وأصدروا بيان اعلنو فيه تمسكهم بالنقاط الواردة في الوثيقة المسلمة للجنرال كاتروا، وهنا أصدر كاترو قرار بسجن فرحات عباس والنواب، ولكنه أطلق سراحهم واحتجز فرحات ثم أطلق سراحه يوم 02 ديسمبر 1943، وقد بقي نشاط فرحات في الميدان السياسي مستمرا.[2]

يكمن أن نجمل الفترة الموسومة بالدراسة، في مجال الميدان السياسي لفرحات عباس في ما يلي:

في مارس 1944 أسس حركة أحباب البيان والحرية والتي كانت أهدافها تتمثل في: استنكار الاستبداد وترويج فكرة دولة جزائرية.[3]

حيث كتب المؤرخ شارل روبير أجيرون حول هذه الحركة قائلا: "أحباب البيان والحرية، تحت هذه التسمية، أسس فرحات عباس في 14 مارس 1944 حركة جماهيرية كانت ترمي إلى جمع كل الاتجاهات الوطنية الجزائرية، عرف حزب أحباب البيان نجاحا باهرا، وانظم إليه بقوة حزب الشعب الجزائري والعلماء والكشافة الإسلامية وكل منظمات الشباب...".[4]

وقد حددت وسائل عمله كالتالي: نجدت كل ضحايا القوانين الاستثنائية والقمعية، إقناع وإحداث اتجاه فكري لصالح البيان، نشر فكرة بناء أمة جزائرية تكون حريصة على تشكيل جمهورية في الجزائر تتمتع بالاستقلال الذاتي في إطار اتحادية مع الجمهورية الفرنسية.[5]

لكن هذه الحركة سرعان ما حلت في 15 ماي 1945 وألقي القبض على فرحات عباس، وشكلت هذا الأحداث بالتحديد منعرجا حاسما في مساره السياسي.[6]

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 238.

[2]– نفسه، ص 239.

[3]– يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 138.

[4]– ليلى بن عمار بن منصور، **فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم**، تر: حسين لبراش، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2001، ص 274.

[5]– نفسه، ص 275.

[6]– يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص 138.

وفي سنة 1946 أطلق سراحه، فواصل نشاطه السياسي وذلك بتأسيس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الذي سار على نهج حركة أحباب البيان والحرية تجسدت أهدافه بمناداته بالاتحاد مع فرنسا في إطار فيدرالي تسوده الديمقراطية وحسب عباس فرحات فهذا الحزب هو حزب الثقة والإخلاص والتحرير المنشود، 1946 أعلن عن سياسته الجديدة المتمثلة في الشعارات الثلاث "لا للاندماج، لا للأسياد الجدد، لا للانفصال".[1]

شارك في الانتخابات لتحديد أعضاء البرلمان الفرنسي الجديد وتحصل على 72% من الأصوات، لكن إصلاحات 20 سبتمبر 1947 أغلقت باب العمل الشرعي لفرحات عباس.[2]

يقول فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار: "إن الفاتح من نوفمبر 1954، كان ذلك اليوم حلا للمشاكل التي كنا نجابهها منذ عشرات السنين، وأدرك الجميع بان السيف أصدق أنباء من الكتب، وأن عهد الكلام والقلم قد فات وطور التأويل والخطب قد مات" ليكون بذلك فرحات عباس داعما للثورة التحريرية المجيدة نوفمبر 1954.

التحق بالثورة في 25 ماي 1955 عن طريق المناضل عمر القامة ثم طلب عبان رمضان منه الالتحاق بالوفد الخارجي لتفعيل المساهمات السياسية وكسب التأييد.[3]

1956 عين عباس عضوا في المجلس الوطني، وبتاريخ 1957 عين عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ.

تولى رئاسة الحكومة المؤقتة في 19 ديسمبر 1958 حتى 1961[4]، ثم كلف بمهام دبلوماسية بالمغرب، وبعد حصول الجزائرعلى الاستقلال في جويلية 1962 اصبح فرحات عباس أول رئيس للمجلس الشعبي الوطني 1963 إلا أنه استقال من منصبه بعد عدة أشهر واعتزل السياسة منذ 1964 وإلى غاية ما وفته المنية بتاريخ 24 ديسمبر 1985.[5]

---

[1]– عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 23.

[2]– جمال قندل، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954– 1956**، ج2، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ص 28.

[3]– فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 247.

[4]– عبد الله مقلاتي، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1**، منشورات بلوتو لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.ص363.

[5]– آسيا تميم، المرجع السابق، ص 155.

المبحث الثالث: تحصيله الفكري.

المطلب الأول: الجرائد.

تعبر كتابات فرحات عباس عن مراحل تشكل وتطور أفكاره ومواقفه السياسية، بدأ نشاطه في ميدان الكتابة من خلال المقالات التي كان ينشرها في الصحف المختلفة وخاصة صحافة الشبان الجزائريين وأهمها:

1- جريدة الوفاق الفرنسي الإسلامي l'emtente Franco musulmane:

1933 كان يصدرها مع الدكتور ابن جلول في الثلاثينات من القرن العشرين كانت تروج لفكرة سياسة الاندماج وينتقد فيها سياسة الاحتلال، خاصة مقاله حول هامش الوطنية "فرنسا هي أنا" والتي تمثل محطة أساسية في نضاله السياسي وكانت بالدرجة الأولى وسيلة دعاية لفكرة الإدماج.[1]

2- جريدة المساواة l'égalité:

أصدرها سنة 1944 وكانت بالدرجة الأولى تقوم بالدعاية لصالح البيان الجزائري، الذي قدمه فرحات عباس للحلفاء وقد تم توقيفها عندما اعتقل فرحات عباس ماي 1945.[2]

3- جريدة الجمهورية الجزائرية La République Algérienne:

صدرت في مارس 1946 ومن عنوانها نجد التحول الذي عرفه الفكر السياسي لفرحات عباس بعد الحرب العالمية الثانية وهي تروج لفكرة قيام جمهورية جزائرية متحدة فيدراليا مع فرنسا إلى جانب كتاباته في المجلات والجرائد الأخرى، الفرنسية والجزائرية ومراسلاته السياسية مع أصدقائه من النواب المسلمين.

---

[1]- عواطف عبد الرحمان، **الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلة لصحافة الثورة الجزائرية 1954- 1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص 35.

[2]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **الإعلام ومهامه أثناء الثورة**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار القصبة للنشر، 2009، ص 368.

4- **جريدة التقدم:**[*] لابن التهامي التي نشر فيها عباس مقالاته الأولى منذ سنة 1921.[1]

5- **صحيفة الدفاع:** جريدة أسبوعية كانت تصدر في ساوجين 1934- 1939 للدفاع عن مصالح وحقوق الجزائريين المسلمين وكلن يرأس تحريرها الأمين العمودي سكرتير جمعية العلماء، وكانت هذه الصحيفة أداة تعبير بالفرنسية من جمعية العلماء التي كان يتزعمها الشيخ عبد الحميد بن باديس وكان فرحات عباس من أبرز محرري هذه الصحيفة.[2]

المطلب الثاني: المؤلفات.

ترك فرحات عباس رصيدا من المؤلفات والمقالات من بينها أربع كتب لخصت مسيرته النضالية وتبرز أفكاره ومواقفه السياسية.

الكتاب الأول: الشاب الجزائري Le Jeune Algérien:

الذي نشر عام 1931، غداة الاحتفال بالذكرى المئوية لغزو الجزائر وهو مجموعة مقالات في مختلف الصحف ما بين سنتي 1922- 1930، إذ تعد الإقدام من بين أهم الجرائد التي كتب فيها وعبر من خلالها عن أفكاره، ويتضمن الكتاب بصفة عامة كل الأفكار الاندماجية التي نادى بها، والقائمة أساسا على ربط الجزائر بفرنسا بإلغاء الاحتلال والتجنيس الجماعي للجزائريين، كما يعبر عن المرحلة الأولى من نضاله السياسي.

حاول فرحات عباس في مقالات هذا الكتاب التوفيق بين قيم الحضارة الإسلامية ومبادئ الثورة الفرنسية، أي بين الإسلام وفرنسا أو ما يسميه وطننا الروحي، وطننا الفكري، كما دافع عن حضارة الإسلام في

[*] كانت تصدر في مدينة الجزائر 1923- 1939 جريدة نصف شهرية تعبر عن اتحاد الجمهوريين المسلمين الفرنسيين، تصدر باللغة العربية والفرنسية، أنظر، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954 ، المرجع السابق، ص369

[1]- أحمد بن مرسلي، **ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1 نوفمبر 1954، 31 ديسمبر 1955، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 40.

[2]- عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 34.

وجه عنصرية الاستعمار وممارساته ومنظريه وقد أعاد فرحات عباس نشر هذا الكتاب عام 1981، حيث كتب يقول: "إن نشر كتابه اليوم هي شهادة على نضاله من أجل العدل ومن اجل الضعفاء".

مقالات هذا الكتاب تسجل مرحلة في تفكير النخبة المفرنسة من الجزائريين، امتدت إلى سنة 1936، وهي مرحلة الإدماج التدريجي للنخبة الجزائرية في المواطنة الفرنسية، بدون التخلي عن نظام أحوال الشخصية.[1]

الكتاب الثاني: حرب الجزائر وثورتها "ليل الاستعمار" La Nuit Coloniale:

نشره في المغرب الأقصى كان قد أنهاه في شهر سبتمبر 1960، ولكن أصدره بعد إيقاف الحرب في 19 مارس 1962، وهو كتاب وصف فيه فرحات عباس بعجالة تاريخ الاستعمار الفرنسي يشرح فيه للشباب الجزائري الأسباب التي دفعت بالشعب إلى الثورة المسلحة، وقد احتوى الكتاب على مقدمة، و15 عنوانا تناول فيها الكاتب بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر وأبشع الجرائم التي ارتكبها في حق الشعب الجزائري وبداية المقاومة وظهور الحركة الوطنية إلى غاية العمل السري، وتكوين جبهة التحرير.[2]

الكتاب الثالث: "تشريح حرب" L'autopise D'une Guere:

وهو عبارة عن مذكرات تبين مساهمته في الثورة التحريرية، أو بالأحرى فرحات عباس الثوري ودوره في الكفاح المسلح حيث تم نشره في سنة 1980 بفرنسا تناول من خلال فصوله الاثني عشر تاريخ الجزائر منذ القديم حتى الاستقلال، مركزا على مرحلة الاحتلال منتقدا سياسة فرنسا وأساليبها، ثم تطرق إلى مرحلة الثورة وكيفية انضمامه ومبررات ذلك، بالإضافة إلى مشاريع فرنسا للقضاء على الثورة وفشلها وعن حياة المجاهدين وشجاعتهم ثم نشاطه السياسي والدبلوماسي.

الكتاب الرابع: الاستقلال المصادر L'indépendance Confisquée:

نشره سنة 1934 بفرنسا وكان يتمنى أن ينشر في الجزائر حتى يطلع الجزائريون على تاريخهم القريب ولذلك أرسل كتابه إلى الرئيس الشاذلي بن جديد آنذاك مرفقا برسالة يناشده فيها بنشر الكتاب في الجزائر لكن ذلك لم يحصل ولم يتلقى أي رد إيجابي والكتاب عبارة عن تصور فرحات عباس للجزائر

[1]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 159.

[2]– فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، المصدر السابق، ص 12.

المستقلة إذ قال فيه: "لا أهمية للعنصرية في الجزائر لكن ما يهم هو الإسلام لأنه إسمنت المجتمع والعامل المشترك بين الشعب".

أما مقالات فرحات عباس المؤلف والسياسي والثوري فلا تعد ولا تحصى خاصة في العهد الاستعماري، إذ لم تكن الصحف بأنواعها سواء يومية أو غيرها تخلو من لمساته وأفكاره بعيدة الأفق.

واستقلال المصادر لفرحات عباس صادر عن دار فلاماريون في باريس عام 1984 ويؤرخ لمرحلة من 1962- 1978 أي مرحلة الاستقلال حتى بداية عهد الرئيس الشاذلي بن جديد.[1]

آخر كتاب لفرحات عباس، غدا سيطلع النهار لكن نشره جاء بعد وفاته كما أراد ذلك يحمل هذا الكتاب من آرائه في آخر أيامه بخصوص الثورة والاستقلال حيث دون هذا الكتاب خلال الإقامة الجبرية في عهد الرئيس الهواري بومدين.[2]

- البيان الجزائري Le Manifeste Du Peuple Algérien 1943: وملحقه الذي يعتبر نقطة تحول هامة في الفكر السياسي لفرحات عباس.
- الوصية السياسية Mon Testament Politique: والتي نشرها أجيرون وهي عبارة عن مرافعة سياسية واقتصادية واجتماعية لفرحات عباس تبرز عمق فكره.
- تقرير إلى المارشال بيتان Petain 1941 بعنوان الجزائر الغد L'Algérie Du Demain .[3]
- خلاصة تقاريره لمؤتمرات الحزب 1948- 1951.
- النص الكامل لخطاب فرحات عباس أول نوفمبر 1960 وهو عبارة عن نداء موجه للشعب الجزائري.[4]
- نص النداء الذي وجهه فرحات عباس إلى الشعب الجزائري بمناسبة مظاهرات 11 ديسمبر 1960.[5]

---

[1]- جورج الراسي، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 160.

[2]- نفسه، ص 160.

[3]- محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830- 1954**، ط2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائري، ص 224.

[4]- أندري ماندور، **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، تر: ميشال سطوف، د ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 171.

[5]- محمد الصالح صديق، **أيام خالدة في حياة الجزائر**، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 207.

خلاصة الفصل:

من خلال تعرضنا لحيثيات هذا الفصل توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- نشأ فرحات عباس وترعرع في وسط عائلي ميسور الحال حيث كانت عائلته تتمتع بمكانة مرموقة في السلم الاجتماعي في المجتمع الجزائري وتحديدا في منطقة جيجل.

- اكتسب الطفل فرحات عباس قيما حول شخصيته الجزائرية العربية الإسلامية، واعتبر نفسه مسلما بكون أنه نشأ في وسط عائلة مسلمة جعلته يختلف عن الأوروبيين وأبناء المعمرين الذين التقى بهم في المدرسة بالطاهير.

- ناضل الطالب فرحات عباس في فترة العشرينات من أجل تحصيل مطلب المساواة في حقوق الطلبة المسلمين مع غيرهم من الأوروبيين، وفتح مجال واسع أمام هذه النخبة المثقفة لتساهم بدورها في حركية المجتمع الجزائري المستعمر.

- حقق عباس مكانة سياسية مرموقة عندما لمع في فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين بقسنطينة كمستشار عام ومستشارا بلدي، ونائب مالي وعضو بارز.

- شارك في صنع مختلف التظاهرات السياسية التي عرفتها الجزائر في فترة الثلاثينات، وتبلورت تجربته السياسية في تأسيسه حزب سياسي شعبي سنة1938 بالإضافة إلى نشاطاته المختلفة.

- تعتبر أهم المحطات التي انغرست في ذهنه بداية من طفولته مرورا بتكوينه، وتحصيله العلمي والمعرفي الذي ساهم في إثراء ثقافته من خلال تشبعه بمختلف العلوم حيث خلق إنتاجا فكريا تشمل تصوراته لمختلف القضايا التاريخية والسياسية لمرحله النضالية.

الفصل الثاني: محطات أساسية لتطورات السياسية للثورة التحريرية

المبحث الأول: بيان أول نوفمبر 1954 (الخلفيات والأبعاد)

المطلب الأول: الظروف التاريخية لكتابة البيان.

المطلب الثاني: فكرة صياغة البيان وطبعه.

المطلب الثالث: التوجهات السياسية لبيان أول نوفمبر 1954.

1- السياسة الداخلية.

2- السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (إستراتيجية التنظيم).

المطلب الأول: ظروف انعقاده.

المطلب الثاني: التحضيرات لعقد المؤتمر.

المطلب الثالث: عقد المؤتمر.

المطلب الرابع: القرارات الصادرة عن مؤتمر الصومام.

المطلب الخامس: ردود الفعل الفرنسية والوطنية اتجاه مؤتمر الصومام.

المبحث الثالث: الحكومة المؤقتة الجزائرية (أدوارها ورهاناتها السياسية).

المطلب الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المطلب الثاني: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

المطلب الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة.

المطلب الرابع: بداية نشاطها.

المطلب الخامس: ردود أفعال قيادات جيش التحرير من الحكومة المؤقتة.

المبحث الرابع: اتفاقيات إيفيان مضمونها وتداعياتها.

المطلب الأول: اتفاقية إيفيان الأولى (المفاوضات واللقاءات).

1- مفاوضات لوغران 20- 28 جويلية 1961.

2- لقائي بال الأول والثاني (حيثياتهما وأوجه الوفاق والشقاق)

3- لقائي دحلب ولويس جوكس الأول والثاني (نقاط الاشتراك والخلاف).

4- مفاوضات ليروس 11- 19 فيفري 1962.

المطلب الثاني: اتفاقية إيفيان الثانية (المحتوى وآليات التنفيذ).

المبحث الخامس: مقارنة نقدية لأفكار كتاب تشرح حرب.

المطلب الأول: بيان أول نوفمبر 1954.

المطلب الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

المطلب الثالث: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

الفصل الثاني: محطات أساسية لتطورات السياسية للثورة التحريرية

المبحث الأول: بيان أول نوفمبر 1954 (الخلفيات والأبعاد)

المطلب الأول: الظروف التاريخية لكتابة البيان.

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة البرنامج السياسي الذي حدد أهداف الثورة الجزائرية وكافة الأساليب الممكنة التي تعتمدها لتحقيق الاستقلال الوطني وبناء الدولة الجزائرية المستقلة في إطار المبادئ الإسلامية بالإضافة إلى كيفية التواصل مع السلطات الفرنسية في أوقات الحرب والسلم، وكذلك العلاقات التي تربط الجزائر مع دول العالم[1] وقد عرض البيان الأسباب العميقة التي دفعت إلى إعلان الثورة ويمكن إجمالها فيما يلي:

✓ مجازر 8 ماي 1945 التي تعتبر المنعرج الحاسم في نشاط الحركة الوطنية ومطالبها، حيث اقتنع الشعب الجزائري أنه هو الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من استرجاع السيادة.[2]

✓ أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية 1953– 1954 وقد أدى انقسام الحزب على نفسه حيث قرر أنصار المنظمة الخاصة بتكوين اللجنة الثورية والعمل التي قررت الخروج من النشاط السياسي والشروع في الكفاح المسلح وبالتالي وضع الأحزاب أمام الأمر الواقع.[3]

✓ استثمار الجهود التي بذلتها الحركة الوطنية طوال الفترة السابقة لتهيئة الجزائريين نفسيا وعسكريا.[4]

✓ اقتناع النخبة الثورية بأنه حان الوقت المناسب لبدأ النضال المسلح خاصة بعد قيام الثورة في كل من تونس والمغرب.

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 223.

[2]– أحسن بومالي، **المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح**، مجلة الذاكرة، ع2، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 182.

[3]– عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مديولي، الجزائر، دس، ص 41.

[4]– يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنيين 19– 20 من شهداء ثورة أول نوفمبر**، دار الهدى، الجزائر، دس، ص 118.

✓ تحطم الحركة الوطنية ووصول النضال السياسي إلى طريق مسدود وحالة من الروتين والجمود لعدة سنوات مضت.

✓ سياسة الانفراج الدولي التي ساعدت على تسوية وحل القضايا التحررية بالعالم وتبقى النخبة الوطنية من السند الدبلوماسي الذي ستجده القضية الوطنية عند العرب والمسلمين الذين لا يبخلوا في دعم الكفاح الجزائري.

✓ محاولة دول المغرب العربي تأسيس جبهة مغاربية تحريرية لكنها لم تجد سبيلا لتحقيق ذلك بسبب أساليب الإغراء التي اتبعتها فرنسا لإحباط ذلك خاصة مع تونس.[1]

المطلب الثاني: فكرة صياغة البيان وطباعته.

تعود فكرة صياغة بيان أول نوفمبر 1954 إلى لجنة الستة التي قامت بعقد اجتماع يوم 10 أكتوبر 1954 بوانت بيسكاد Pointe Pescade الرايس حميدو حاليا حيث تطرقت في هذا الاجتماع إلى موضوع صياغة وثيقة تعريفية تمكنهم من إيصال صوت الشعب الجزائري إلى مختلف العالم بالإضافة إلى مناقشة العديد من القضايا المتعلقة بالثورة من بين القرارات هذا الاجتماع :

إعداد بيان سياسي يذاع بالموازاة مع اندلاع الثورة المباركة من إذاعة صوت العرب بالقاهرة يعلن عن الثورة ويوضح أهدافها وشروط التفاوض مع الاستعمار الفرنسي.[2]

قام كريم بلقاسم* بتكليف كل من علي زعموم بن رمضاني محمد ومحمدي السعيد، وهم مناضلون في صفوف حزب الشعب الجزائري في شهر أوت 1954 بمهمة نقل آلة الرنيو يملكها عبان

[1]– إبراهيم لونيسي، **المنظمة الخاصة...**، المرجع السابق، ص 65.

[2]– رياض بودلاعة، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية 1954– 1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007– 2008، ص 82.

* ولد في 14 ديسمبر 1922، التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري في 1945 كان عضوا فعالا في حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، أنظر، محمد علوي، **قادة ولايات الثورة الجزائرية** ، المرجع السابق، ص 85.

رمضان ، حيث تم نقل الآلة على ظهر حمار وقطعوا المسافة إلى غاية قرية إغيل إيمولا*الواقعة بمنطقة القبائل مشيا على الأقدام، وقاموا بالاحتفاظ بهذه الآلة إلى غاية 27 أكتوبر 1954.[1]

في 23 أكتوبر 1954 قامت لجنة الستة بعقد اجتماع آخر في منزل مراد بوقشورة** الذي يقع في آخر الحي بوانت بيسكاد الرايس حميدو حضره كل من لجنة الستة ومراد بوقشورة، ومحمد العيشاوي*** وتقرر في هذا الاجتماع مراجعة ودراسة أفكار بيان أول نوفمبر ونداء جيش التحرير الوطني الموجهين للشعب الجزائري من أجل الالتفاف حول الثورة ومساندتها والفصل النهائي في مسودة المقدمة من قبل محرريه وكان إعداده وتحديد مضامينه قد اتخذ مبدأ تشاوريا لصعوبة القضية التي يحملها وما يتطلبه من صياغة إيديولوجية وسياسية مركزة.[2]

بالإضافة إلى تكليف محمد بوضياف وديدوش مراد بكتابة نص البيان بعدما تم الاتفاق على خطوطه العريضة المتعلقة بأهداف ومبادئ وسائل الثورة التحريرية الجزائرية، ثم اختاروا الصحفي: محمد العيشاوي نظرا لكفاءته في الصياغة والرقن من أجل كتابة وثيقة دعائية سرية يعلن من خلالها عن الثورة التحريرية الجزائرية حيث اختار محل الخياطة للمناضل عيسى كشيدة الواقع على طريق باب الواد بالجزائر العاصمة وقام كل من بوضياف وديدوش مراد بصياغة أفكار البيان في حين يقوم محمد العيشاوي بتركيبها باللغة الفرنسية في جمل بسيطة وسليمة وهكذا كتب بيان أول نوفمبر 1954 باللغة الفرنسية.[3]

---

* هي إحدى القرى الجبلية المنيعة الواقعة قبالة سلسلة جرجرة العتيدة، انظر، محرز عفرون ، **مذكرات من وراء القبور**، تر:مسعود حاج مسعود ،ج3،دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص 272.

[1]– نفسه، ص 268.

** ولد يوم 29 جانفي 1921 في فليكس فور صحفي في جريدة ألجيري ليبر ومراسل صحيفة لوموند، أنظر، محمد عباس، **فصول من ملحمة التحرير، فرسان الحرية**، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 579.

*** ولد في 31 مارس 1922 بالجزائر، انخرط بالكشافة الإسلامية الجزائرية في 1942 اندمج في حزب الشعب الجزائري 1945، أنظر، **محمد الشريف ولد الحسين من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830– 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص126.

[2]- محرز عفرون، المصدر السابق، ص 269.

[3]– عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 39.

تختلف المصادر والمراجع حول من كتب البيان في حين يذكر يحي بوعزيز في كتابه الثورة في الولاية الثالثة أن عاجل عجول كتبه بالعربية وعباس لغرور بالفرنسية بأمر من مصطفى بن بولعيد بعدما أحضر لهم آلات الكتابة لنسخه.[1]

بعد عملية صياغة وكتابة البيان عرضتا مسودة بيان أول نوفمبر 1954 ونداء جيش التحرير لنقاش أمام لجنة الستة يوم 23 أكتوبر 1954 من أجل مناقشتها والمصادقة عليها انتقلت اللجنة إلى المرحلة الثانية وهي نسخ البيان وسحبه على الآلة الرونيو وبعد هذا الاجتماع استدعى محمد العيشاوي مرة أخرى من قبل ديدوش مراد حيث سلمه مبلغ مالي لشراء عشر رزمات ورق وعلبة ستنيل وقارورتين من الحبر ومساكة الأوراق وممحاة التصحيح ثم أخذه كريم بلقاسم الى قرية إغيل مولا يوم 27 أكتوبر 1954 حيث وجد هناك العيشاوي آلة راقنة وجهاز استخراج فقام بسحب 2300 نسخة من نداء الشعب الجزائري 1100 نسخة من بيان أول نوفمبر.[2]

كلفت اللجنة بعد عملية السحب كريم بلقاسم بنقل الوثائق إلى العاصمة لتوزيعها عشية إندلاع الثورة على مختلف مناطق ارض الوطن[3] ثم قام محمد بوضياف بنقل نسخة من البيان إلى فريق القادة المتواجدين بالقاهرة في تلك الفترة وهم: محمد خيضر، أيت أحمد، وأحمد بن بلة، من أجل نشره عبر العالم كله وإذاعة البيان أول نوفمبر على أمواج صوت العرب من القاهرة غير أن إجراءات الحصول على التأشيرة من السفارة المصرية بسويسرا جعلته يتأخر ولا يصل إلى القاهرة إلا يوم 2 نوفمبر 1954 ومع ذلك فقد تمكن من إرسال البيان بالبريد السريع إلى القاهرة ليذاع في الوقت المحدد بصوت الصحفي أحمد السعيد وقام أحمد توفيق المدني بترجمة البيان إلى اللغة العربية سنة 1956.[4]

[1]– يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1954– 1962**، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 40.

[2]– عيسى كشيدة، **مهندسو الثورة**، المصدر السابق، ص 103.

[3]– رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 83.

[4]– محمد العيد مطمر، **ثورة نوفمبر 54 في الجزائر 1954– 1962 (أوراس النمامشة)**، دط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 101.

المطلب الثالث: التوجهات السياسية لبيان أول نوفمبر 1954.

لقد كانت بداية الكفاح المسلح إعلانا عن ميلاد جبهة التحرير الوطني حيث بشر بذلك بيان أول نوفمبر الذي تضمن نداءا إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية، فحددت فيه معالم البرنامج والأهداف السياسية لثورة على المستويين الداخلي والخارجي.

1- السياسة الداخلية:

منذ البداية حدد البيان مهمة هذه الحركة التجديدية على المستوى الداخلي خاصة أن الحركة الوطنية أضحت بعيدة عن خدمة القضية الجوهرية للشعب الجزائري وهو ما أدى بها إلى الوقوع في الصراع الأشخاص مما جعل خروجها من المأزق مستحيلا وتتمثل هذه المهمة في التطهير السياسي للحركة الوطنية التي ابتعدت عن خدمة المصلحة العليا للبلاد وعن المنهج الذي يخدم الشعب الجزائري والذي هو مستمد من موروثه الحضاري هذا التطهير الذي بإمكانه القضاء على جميع مخلفات الفساد، ويعين على تجميع وتنظيم الطاقات الجزائرية السليمة من أجل تصفية النظام الاستعماري، وهكذا رسم البيان الإطار الذي يجب أن تسلكه الثورة وطبيعة النظام الذي تطمح إلى إرساءه بعد استرجاع السيادة الوطنية.[1]

استعرض البيان الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إعلان الثورة وبين وجوب استثمار الجهود التي بذلتها الحركة الوطنية التي استطاعت من خلال مناهضتها للاستعمار طوال الفترة السابقة، تهيئة الجزائريين نفسيا وحتى عسكريا من أجل بلوغ مرحلة التحقيق النهائي التي تهدف إلى تصفية الاستعمار بالسبل السياسية والعسكرية وهو ما سيؤدي حتما إلى الاستقلال الذي يعني بالضرورة إعادة بعث الدولة الجزائرية ذات السيادة التي ترتكز مقوماتها الأساسية على أسس ديمقراطية اجتماعية في إيطار المبادئ الإسلامية وتحترم فيها جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.[2]

---

[1]- محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة 1954-1962**، طخ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 2007، ص 26.

[2]- حزب جبهة التحرير الوطني، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962**، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والتكوين، الجزائر، 1987، ص 04.

2- السياسة الخارجية:

أكد بيان أول نوفمبر أن الهدف من الكفاح المسلح هو جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعية في العالم كله وهذا ما يساعد على تدويل القضية الجزائرية ولن يتسن ذلك إلا بمساندة الحلفاء الطبيعيين لشعب الجزائري العرب والمسلمين خاصة في ظل الانفراج الدولي المناسب لحل القضية الجزائرية، كما أكد البيان رغبة وتمسك الثورة بالعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي.

لأن ذلك يعد مطلب أساسي لشعوب المنطقة التي تجمعها عوامل مشتركة كالدين واللغة والماضي والحاضر المشترك.[1]

كما أكد محرري البيان على امتنانهم وتعاطفهم الإيجابي لشعوب الأخرى التي تساند القضية الجزائرية في حين يزال بعضها مستعمرا في إطار ميثاق الأمم المتحدة القاضي بتصفية الاستعمار وحق تقرير مصير الشعوب حتى لا تتهم الثورة الجزائرية دوليا بأنها اختارت لغة السلاح فقط لمواجهة فرنسا فإنها تشهد من خلال بيان أول نوفمبر 1954 العالم أجمع على أنها ترغب في إيجاد حل القضية الجزائرية سلميا ولذلك تدعو فرنسا إلى المفاوضات على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير وعليها إظهار حسن النية مقابل ذالك فإن المصالح الفرنسية سواء كانت ثقافية أو اقتصادية والمتحصل عليها بنزاهة ستحترم كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.[2]

[1]- أنيسة بركات، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 75.

[2]- المرجع نفسه، ص 75.

المبحث الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 (الإستراتيجية التنظيمية).

المطلب الأول: ظروف انعقاده.

يعد مؤتمر الصومام أهم اجتماع وطني لقادة الثورة خلال مرحلة الكفاح المسلح فقد أسس لعملية تنظيم الثورة ووضع هياكلها وأجهزتها السياسية والعسكرية، كما تبلورت خلاله إستراتيجية توحيد جميع الجزائريين لمواجهة الاستعمار والانتصار عليه وهي الإستراتيجية المستمدة من بيان أول نوفمبر الذي أكد أن جبهة التحرير الوطني تتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.[1]

والحديث عن ظروف انعقاد المؤتمر يعني تقييم مسيرة سنتين مرت من خلال الثورة بعدة تطورات كان أهمها:

- ✓ نجاح هجومات 20 أوت 1955 التي أقحمت الجماهير الشعبية في الثورة وإنزال الثورة بذلك من الجبال والأرياف إلى المدن.

- ✓ إنشاء المنظمات الجماهيرية لتأطير الفئات الاجتماعية وضمان الوقود للثورة حيث تكون التعبئة ضمن أطرها وهياكلها فتمت هيكلة العمال في الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA في 24 فيفري 1956 والتجار في شهر مارس في نفس السنة.[2]

- ✓ انتشار الثورة وتوسعها حيث شملت معظم التراب الجزائر مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات خاصة في المنطقة الخامسة.[3]

- ✓ شروع النظام الاستعماري في تنفيذ مخططات التقسيم الرباعي الذي يقضي بتقسيم البلاد إلى مناطق مربعة فأدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني.

---

[1]– أحمد منغور، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954– 1962**، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص 67.

[2]– محمد الصالح صديق، **أيام خالدة في حياة الجزائر**، المؤسسة الوطنية لفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص 132.

[3]– محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، المصدر السابق ،ص 147.

✓ الحاجة الماسة إلى وضع منهج سياسي ثابت يحدد وسائل وأهداف الثورة، ويعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير المقاومة.[1]

✓ العمل على وضع إستراتيجية تنظيمية موحدة ودائمة للعمل الثوري، على الصعيدين الداخلي والخارجي ووضع وثيقة سياسية عملية لثورة.

✓ غياب وجود برنامج أو رؤية مستقبلية واضحة بخصوص كيفية مواصلة الكفاح.

✓ ضعف التنسيق في الأعمال والتكوين السياسي للفرق المسلحة.

✓ ظهور الإتحاد العام لطلبة الجزائريين في شهر جويلية 1955 والذي دعى إلى إضراب مفتوح بإيعاز من الثورة لتعبئة الشباب الثانويات والجامعات في 19 ماي 1956[2] والذي لم يتوقف إلا بأمر من جبهة التحرير في 14 أكتوبر 1957، هذا الإضراب الذي ساهم في تعزيز رصيد المقاومة من الإطارات كما شكل إهانة للإدارة الفرنسية التي أدركت أن الشباب الجزائري المثقف قد انقلب بصورة نهائية إلى معسكر الثورة والتحق بالجبال.[3]

✓ المظاهرات التي قام بها الطلبة الجزائريون في باريس بتاريخ 23 فيفري 1956 برهانا على اهتمامهم بقضيتهم لخوض معركة التحرير والاستقلال.

✓ طرح القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة وبرغم رفضها إلا أنها اعتبرت قضية دولية، وهذا بحد ذاته انتصار خارجي إضافة إلى مصادقة 29 دولة إفريقية وأسيوية بالإجماع على لائحة تؤيد كفاح الشعب الجزائري وتطالب الجمهورية الفرنسية الرابعة بالاعتراف بحقه في تقرير مصيره في مؤتمر باندونغ باندونيسيا في 18 أفريل 1955.[4]

---

[1]– محمد لحسن أرغيدي، المرجع السابق، ص 131.

[2]– الجودي لخضر بوطمين، **لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1981، ص 36.

[3]– لزهر بديدة، **الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا خلال الفترة ما بين 1957– 1960**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2000– 2001، ص 37.

[4]– محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص 132.

✓ انقسام أعضاء جبهة التحرير الوطني بين الجزائر والقاهرة هذا ما أدى إلى نقص الانسجام والتماسك وكذلك ضعف التنسيق بين الداخل والخارج.

✓ منح الاستقلال لكل من المغرب في 02 مارس 1956 وتونس في 20 مارس تحت تأثير ضغط الثورة الجزائرية قصد تفرغ السلطات الفرنسية للثورة والقضاء عليها.[1]

✓ ظهور شخصية جديدة على مسرح الأحداث المتمثل في جاك سوستيل الذي حاول خلق قوة ثالثة من الطبقة السياسية المعتدلة وذلك لعزل الثورة قبل تدميرها.[2]

المطلب الثاني: التحضيرات لعقد المؤتمر:

في شهر نوفمبر 1955 شهدت المنطقة الثانية زيارة الطالب عمارة رشيد* كمبعوث من المنطقة الرابعة (الجزائر)، وذلك للإطلاع عن قرب على تنظيم المنطقة ورفع معنويات المناضلين كما حضر عدة اجتماعات بعد نقاش طويل وثري اقترحت عليه قيادة المنطقة الثانية وبالتحديد زيغود يوسف ضرورة عقد مؤتمر وطني من أجل التقييم وبلورة الطريق الذي حدده بيان أول نوفمبر، وتكوين قيادة موحدة على المستوى الوطني كما زودته قيادة المنطقة بتقرير مفصل عن الوضعية الشاملة في المنطقة الثانية، وكان الاقتراح أن ينعقد المؤتمر في المنطقة الثانية فهي على أتم الاستعداد لذلك.

عاد عمارة رشيد إلى العاصمة حاملا رسالة مطولة من زيغود يوسف وسلمها إلى عبان رمضان الذي أخبر بدوره أوعمران بمحتواها فوافق هذا الأخير فورا مؤكدا على عبان رمضان إرسال مبعوثا آخر.[3]

---

[1]– عبد العزيز وعلي، **فعالية مؤتمر الصومام في مسيرة الثورة الجزائرية**، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2006، ص 83.

[2]– نفسه، ص 89.

* ولد سنة 1934 بجرجرة عرف بنشاطه السياسي والطلابي المبكر، ساهم في إنشاء الإتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين أشرف على تنظيم الإضراب الطلابي المشهور كلف بمهام التنسيق والتنفيذ، عمل طبيب بالمنطقة الرابعة، أنظر، عبد الله مقلاتي، **قاموس أعلام** ... ، المرجع السابق، ص 379– 380.

[3]– علي كافي، المصدر السابق، ص 98.

كلف المناضل سعد دحلب* في شهر فيفري 1956 بمهمة الاتصال بالمنظمة الأولى والثانية لاستطلاع أوضاعها والتنسيق مع قيادتها، والتعرف عن كثب عما يجري في المنظمة الأوراس، بعد هروب قائدها مصطفى بن بولعيد** من سجن الكدية، وانقطاع أخباره، وتضارب الأنباء حوله وقد أستقبل مبعوث عبان رمضان بالمنطقة الثانية وهناك التقى بزيغود يوسف رفقة لخضر بن طوبال، علي كافي وباقي الأعضاء الآخرين. فعاين هو الآخر الوضعية عن كثب طوال إقامته بالمنطقة التي دامت حوالي ثلاث أسابيع، أطلع خلالها على التنظيم والانضباط الذي تتميز به المنطقة.[1]

وكم كانت دهشته كبيرة حين شاهد بعض المجاهدين يلعبون كرة القدم في نواحي شبه محررة فتأكد أن الثورة في المنطقة الثانية بخير فالمعنويات مرتفعة والمعارك متواصلة فدعاه زيغود يوسف للبقاء في المنطقة الثانية.[2]

بعد عودة سعد دحلب غلى العاصمة وصلت رسالة الموافقة على عقد المؤتمر في المنطقة الثانية وأعطى زيغود يوسف تعليمات بالإعداد لإحتضان المؤتمر فتكونت لجنة لهذا الغرض من بين أعضائها البارزين المحامي عبد الرزاق شنتوف*** وعمار أوزقان، محمد البجاوي وكلاهما عنصر قيادي سابق في الحزب الشيوعي الجزائري وحسب رواية عبد الرزاق **شنتوف** كانت لجنة سابقة تقوم

---

* ولد سنة 1918 بقصر الشلالة درس بثانوية ابن رشد بالبليدة إلى جانب رفاقه عبان رمضان وبن يوسف بن خدة ومحمد يزيد، انخرط في حزب نجم شمال إفريقيا، ناضل في حزب الشعب الجزائري سنة 1954 ثم التحق بحزب جبهة التحرير الوطني، عند اندلاع الثورة 1 نوفمبر 1954 في أوت 1956 عين كعضو في المجلس الوطني للثورة، وفي لجنة التنسيق والتنفيذ، أنظر، سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، دم، 2007، ص 214.

** من مواليد 5 فيفري، بأريس ولاية باتنة أدى الخدمة العسكرية الإجبارية سنة 1938، التحق بحزب الشعب بعد مجازر 8 ماي 1945، قام بالتحضير للثورة من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة و العمل، ترأس اجتماع 22 قاد الثورة في الأوراس، أنظر، بارور سليمان، **حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد**، منشورات التنوير، الجزائر، دس، ص24– 57.

[1]– محمد عباس، **ثوار عظماء شهادة 17 شخصية**، المرجع السابق، ص 370.

[2]– علي كافي، المصدر السابق، ص 98.

*** ولد يوم 24 جويلية 1919 بتلمسان، انخرط سنة 1936 في نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري، في سنة 1955 أصبح عضو في خلية جبهة التحرير الوطني بالجزائر أنظر، عبد المجيد بخوش، **معارك ثورة التحرير المظفرة**، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 223.

بتحرير المناشير منذ ربيع 1955، وفي تلك الأثناء ظهر عبان رمضان كمسؤول بالعاصمة فتحولت اللجنة تحت إشرافه وتولى عبد الرزاق شنتوف تحرير الجانب المتعلق بتنظيم قوى الشعب.

وقد كان من الذين شاركوا في إعداد مشروع الوثيقة عبد المالك تمام، حيث يذكر بن خدة أن المرحوم عبد المالك تمام* كان على صلة بي بصفتي مسؤولا عن الإعلام والدعاية وقد اتصل بي عبان رمضان وهو في طريقه إلى واد الصومام حيث طلب مني وضع مسودة حول شروط التفاوض ووقف إطلاق النار وإرسالها إليه في أقرب الآجال وقد تكفل الأخ تمام بذلك وتتمثل هذه الشروط في:

1- إطلاق سراح المساجين السياسيين.

2- الاعتراف بالوحدة الترابية.

3- الاعتراف بالسيادة التامة.

4- التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري.

شهد شهر مارس تحضيرات مكثفة كانت تتم على أكثر من صعيد وبسرية تامة.

أولا: على مستوى القرى التي ستجرى بها أشغال المؤتمر كان المكلفون بالإعداد المادي للمؤتمر يقومون بواجبهم على أكمل وجه وفي سرية تامة لتوفير جميع الشروط اللازمة لعقد المؤتمر.

ثانيا: على الصعيد الأمني بدأت التحضيرات والاستعدادات من أجل حراسة موقع المؤتمر وما جاوره.

ثالثا: على الصعيد الوطني بدأ المكلفون بإعداد وثائق المؤتمر وهم يوسف بن خدة، عبان رمضان ودمام عبد المالك بإنجاز مهمتهم وذلك في مدينة الجزائر.

رابعا: شرعت المناطق المختلفة من الوطن في إعداد تقاريرها للمؤتمر على إثر إعلامها بموعد عقد المؤتمر.[1]

---

* ولد بمدينة الجزائر من عائلة متواضعة، ناضل بحزب الشعب الجزائري بالقصبة خلال الحرب العالمية الثانية انظم إلى اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري في 1947 وكان ضمن لجنة الصحافة لجريدة "المغرب العربي"، أنظر، محمد الشريف ولد الحسين، المصدر السابق، ص 235.

[1]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص123.

في شهر ماي 1956 أصبحت مسودات الوثائق جاهزة وموجودة في مكان بجبال جرجرة تنتظر نقلها إلى مكان المؤتمر وقد تحرك لأداء هذه المهمة عدد من مجاهدي المنطقة رفقة فوج الأوراس ولكن أثناء عودتهم بالوثائق تعرضوا لكمين نصبه العدو في قرية تازمالت ووقع اشتباك عنيف بين الطرفين وعندما بدأ العدو بإطلاق الرصاص فرت البغلة التي كانت على ظهرها وثائق الخاصة بالمؤتمر باتجاه ثكنة عسكرية للجيش الفرنسي فقامت قوات العدو بفحص تلك الوثائق بدقة ولحسن الحظ فإن تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر لم يكن مكتوبا فيها وهذا ما جعل العدو يعتقد أن أشغال المؤتمر ستجري في منطقة تازمالت، وإثر هذا الاعتقاد الخاطئ سارع العدو إلى غلق المنطقة بدءا من سطيف والبرج نزولا إلى البحر ثم البيبان، وطوقوا مساحة واسعة بالعسكر والطيران والبواخر الحربية بقيادة الجنرال "ديفور" من أجل[1] العثور على مكان المؤتمر في إحدى نواحي منطقة تازمالت وقد شن الفرنسيون حملة اعتقالات واسعة في صفوف السكان وإخضاعهم لعملية استنطاق رهيبة مات فيها العديد منهم ولكن تصدى لهم قوات جيش التحرير الوطني الموجودة بالمنطقة، وبعد انتهاء حملة ديفور تواصلت الاستعدادات لإحتضان المؤتمر، وتهيئة كل السبل الأمنية لإنجازه، وقد كانت تجري هذه العمليات في جو من السرية التامة، حيث لم يكن يعلم بأمر هذا المؤتمر سوى عدد قليل من قيادات المنطقة الثالثة وقبيل شهر 1956 بدأت وحدات الحراسة في أخذ المواقع المحددة لها وذلك على الصعيدين:

الصعيد الأول: رصد كل حركا العدو وتبليغ المعلومات فورا للمسئولين وتكفل بهذه المهمة مئات من المسبلين الذين تم تجنيدهم خصيصا لهذا الغرض حيث كونوا سلاسل متواصلة الحلقات قصد رصد ونقل الأخبار المتعلقة بالعدو في أسرع وقت.[2]

الصعيد الثاني: حراسه منطقة وادي الصومام والمناطق المجاورة، وتكوين حزام بشري للأمن حول منطقة أوزلاقن وقد أوكلت المهمة لجنود المنطقة لأنهم أدرى من غيرهم بتفاصيل مداخلها ومخارجها وشارك عدد كبير من المجاهدين في هذه المهمة بحوالي ألف مجاهد ولم تقتصر الحراسة فقط على منطقة وادي الصومام وأقبوا والبويرة مغطية كل المناطق الحساسة بما فيها الطرق المعبدة والمعابر والممرات التي يمكن لقوات العدو أن تمر بها وقد أوكلت قيادة الحراسة أحمد فاضل المعروف بالرائد

[1]– محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 27.

[2]– عمارة قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار العثمانية لتشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 410.

حميمي وعبد الرحمان ميرة وقد كانت التعليمات واضحة للجميع حيث إذا اشتبكت قوات العدو مع أحد قادة جيش التحرير الوطني فعلى الجميع شن هجوم شامل حتى يتم تشتيت قوات العدو.[1]

وبخصوص التحضيرات المتعلق باستقبال المشاركين وتهيئة مكان انعقاد المؤتمر فقد أسندت إلى المنطقة الثالثة وبالتحديد الناحية التي كانت تحت مسؤولية القائد الشهير عميروش.

تحديد المكان والزمان.

اختلفت أراء القادة حول كيفية اختيار المكان الملائم لعقد المؤتمر فكانت الفكرة في البداية متجهة إلى الشمال القسنطيني (الأوراس) وهي مناطق قريبة جدا من الحدود التونسية مما يسهل دخول ومشاركة مندوبي الوفد الخارجي[2]، وكذا مركز قيادة زيغود يوسف صعوبات طرأت على الموقف حالت دون ذلك، كما تعذر عقده في جبال سوق أهراس، وحتى عندما تقرر عقده في ضواحي مدينة الأخضرية بالمنطقة الرابعة 21 جويلية 1956 تأجل بسبب تسرب أخبار مكانه إلى السلطات الاستعمارية.

كما عرض أمر عقد المؤتمر على مختلف مناطق البلاد لكي تدرس كل منطقة إمكانية عقده فوق ترابها غير أن جل المناطق اعتذرت عن تحمل مسؤولية عقد المؤتمر فوق ترابها بسبب عدم توفر الأمن للسير الحسن لأشغال المؤتمر عدا المنطقة الثانية كما سبق ذكره.

وفي الأخير تم الاتفاق على أن يكون المؤتمر وسط البلاد حتى يتسن للمسؤولين من مختلف المناطق التنقل إليه، وهذا لتوفر أفضل الضمانات للأمن والدخول السهل بالنسبة لممثلي المناطق، حيث اقترحت عدة أماكن لعقده مثل تازغنة دائرة عزازقة وبني وقان في ناحية البيبان اقترحت أيضا قلعة بني عباس بدائرة أقبو بسبب موقعها الإستراتيجي لمن سببا هاما حال دون ذلك لأن القلعة تقع في مكان مكشوف لطيران ويستطيع العدو بسهولة أن يكشف تحركات المجاهدين.[3]

---

[1]– عمارة قليل، المرجع السابق، ص 412.

[2]– مبروك بلحسين، **المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر– القاهرة 1954– 1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، تر: الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 52.

[3]– نفسه، ص 58.

بعد أن توالت الاقتراحات والزيارات لهذه الأماكن استقر الرأي على أن يكون مكان عقده في الضفة اليسرى من وادي الصومام في المكان المعروف بأوزلاقن* هذا لعدة اعتبارات منها:

1- إستراتيجية المكان من حيث موقعه الحصين ومحاذاته لغابة أكفادو الكثيفة التي تصل بدورها بغابة جرجرة وجبالها.

2- كان دوار أوزلاقن في تلك الفترة منطقة هادئة لم تحدث فيها أي عملية حربية لمدة تسعة أشهر مما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة أمنة ومسالمة ولا علاقة لها بالثورة.[1]

3- تغلغل نظام الثورة بين أفراد قرى الدوار بحيث أن القيادة كانت مطمئنة على استعداد الجميع وحتى النساء في التعاون لإخفاء المجاهدين إذ ما هاجم العدو الدوار فجأة بالإضافة إلى خلو الدوار من الخونة والعملاء وهذا بدوره عامل مهم لضمان أمن وسلامة المشاركة في المؤتمر.[2]

بعد تحديد مكان عقد مؤتمر الصومام انتقل القادة إلى اختيار يوم 20 أوت تاريخا لعقد المؤتمر ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

1- هذا اليوم يصادف الذكرى الأولى لهجومات الشمال القسنطيني.

2- نفي السلطان المغربي محمد الخامس إلى مدغشقر.

3- اقتراب موعد انعقاد هيئة الأمم المتحدة في جلستها العادية أكتوبر 1956 واستعداد الدول الشقيقة لتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية.[3]

---

* عبارة عن دوار ثم أصبح قرية على الطريق العام بين الجزائر وبجاية يقال لها أغزر أمقران غير بعيدة عن أقبو حوالي 25 أو 30 كلم من مقر الدائرة، أنظر، خليفة الجندي ، **حوار حول الثورة**، ج2، موفر لنشر، الجزائر، 2003، ص 326.

[1]- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 19.

[2]- مجموعة من الباحثين، **إيفري مقر مؤتمر 13- 23 أوت 1956**، مجلة الرؤية، العدد 03، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997، ص 221.

[3]- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1998، ص 244.

المطلب الثالث: عقد المؤتمر.

عقد المؤتمر في قرية إيفري أوزلاقن بغابة "أكفادو" في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لواد الصومام[1] بعد وصول ممثلي المناطق الثورية للمنطقة شرعوا يوم الثلاثاء 14 أوت 1956 في دراسة ومناقشة وتحليل جدول أعمال المؤتمر، وقد حضر المؤتمر ممثلو المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وهم زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، حسين روابحية، إبراهيم مزهودي، علي كافي. كذلك حضر ممثلو المنطقة الثالثة (بلاد القبائل) كل من كريم بلقاسم، محمدي السعيد، عميروش، أحمد حمودة، محمد حماي (المدعو قاسي) وكذا ممثلو المنطقة الرابعة (وسط الجزائر) وهم عمر أوعمران سليمان دهليس (المدعو سي الصادق)، أحمد بوقارة المدعو سي محمد، أما عن الخامسة فقد حضر كل من العربي بن مهيدي و ممثل الجزائر العاصمة وهو عبان رمضان أما بالنسبة للمنطقة الأولى (الأوراس) فقد واجهت صعوبات بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد قبل انعقاد المؤتمر بحوالي خمسة أشهر مما أدى إلى وضع علامة استفهام حول تمثيلها في المؤتمر رغم تنقل وفد من منطقة الأوراس إلى المنطقة الثالثة قصد المشاركة في أعمال المؤتمر لكنه وصل بعد انتهاء أشغاله.[2]

أما فيما يخص ممثلو الجبهة في الخارج فقد تغيبوا عن حضور المؤتمر وبقوا ينتظرون في "سان ريمو" بإيطاليا وفي طرابلس إشارة منهم بالانضمام إلى المؤتمر، لكن فقدان الأمن حتم على أعضاء الوفد الانتظار ريثما يستدب الأمن وتتوفر الطمأنينة.[3]

بعد انطلاق أشغال المؤتمر اخذ المؤتمرون ينتقلون بين القرى الخمسة التي سبق ذكرها، لمدة عشرة أيام بأكملها، وفي هذا يذكر العقيد أوعمران "إن أشغال المؤتمر تمت في جلسات عمل وحلقات دراسية، وفي هذه الجلسات قدم قادة كل منطقة عروضا عما يجري في مناطقهم على المستويين

---

[1]– أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954– 1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1995، ص 38.

[2]– صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، دط، دار العلوم لنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 440.

[3]– عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني (مذكرات مناضل)**، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 216.

السياسي والعسكري، أما الحلقات الدراسية فقد كانت عبارة عن محاضرات متبوعة بمناقشات تتعلق بوضعية الثورة وآفاقها على صعيد العمل السياسي والعسكري والدبلوماسي، أما القضايا التي طرحت للمناقشة في جدول الأعمال فهي كالآتي:

1- شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع، وموضوع الاجتماع.

2- دراسة ومناقشة تقارير المناطق التي تضمنت عرضا مفصلا عن الجوانب العسكرية من حيث عدد المجاهدين والمناضلين والوحدات ونظام تركيبها والأسلحة.

أما فيما يخص الجوانب السياسية من حيث معنويات المجاهدين والشعب والتقارير المالية من مداخيل ومصاريف وأخيرا تقارير نظامية عن كيفية التقسيم والهيكل العام للجيش ومراكز القيادة.

3- القاعدة السياسية والنشرات المقررة.

4- التوحيد من خلال توحيد النظام في تقسيم المناطق وتعيين مراكز القيادات المحلية وإجراء تغيرات على القيادات.[1]

توحيد عسكري في الوحدات والرتب العسكرية والأوسمة وفي المرتبات والمنح العائلية بالإضافة غلى التوحيد السياسي: المرشدون السياسيون ومهامهم.

توحيد إداري: مجلس الشعب.

5- جبهة التحرير الوطني: المذهب والقانون الأساسي والنظام الداخلي، والهيئات المسيرة، كمجلس الثورة، ولجنة التنسيق والتنفيذ واللجان المتفرعة عنها.

6- جيش التحرير الوطني: الألفاظ المستعملة، المجاهد والمسبل، الفدائي، المرحلة الحاضرة، وتوسيع الهجومات، الإكثار من العمليات.[2]

7- العلاقة بين جبهة التحرير، العلاقة بين الداخل والخارج، وخصوصا بين تونس المغرب وفرنسا.

---

[1]- سعد دحلب، **المهمة منجزة، من أجل استقلال الجزائر**، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات دحلب، 2007، ص 45.

[2]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص105.

8- العتاد وغيره.

9- نظام العمل سياسيا وعسكريا وسائله المادية، إيقاف القتال، المفاوضات، هيئة الأمم المتحدة والحكومة المؤقتة.

10- مواضيع مختلفة: الأوراس، القبائل وما عداها.

إحتوى جدول أعمال لمؤتمر الصومال على إستراتيجية الثورة في المستقبل سواء في الجوانب السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية بالإضافة إلى تقارير المناطق المعروضة على المؤتمر وغير ذلك.

هكذا استطاع المؤتمرون في عدة جلسات استعراض نتائج وتجارب إثني و عشرين شهرا من عمر الثورة وما حصل خلالها من أحداث، وتطورات، وانتهت الوفود من الاجتماعات الواسعة في 20 أوت 1956، وانفرد القادة الكبار في اجتماعات ضيقة للإتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر، وكان يوم 23 أوت 1956 اليوم الأخير للإجتماع ، حيث صادق جميع المندوبين الحاضرين على كل القرارات والتوصيات التي توصلوا إليها خلال هذا المؤتمر.[1]

المطلب الرابع: القرارات الصادرة عن المؤتمر.

بعد مشاورات عديدة بين المؤتمرين من جبهة التحرير الوطني خرج مؤتمر الصومام بعدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والإدارية، والتي صادق عليها كافة المشاركين في المؤتمر ثم التوقيع عليها في جلسة ختامية انعقدت بقرية إيفري أوزلاقن.

المجال السياسي:

1- تشكيل قيادة جماعية لثورة وذلك بإنشاء هيئات قيادية عليا ذات صلاحيات تشريعية وتنفيذية مهمتها الإشراف على مواصلة الكفاح المسلح وتوجيه السياسة العامة والداخلية والخارجية لجبهة التحرير

[1]- محمد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي...** ، المرجع السابق، ص 135.

الوطني، وتمثلت هذه الهيئات في المجلس الوطني لثورة الجزائرية* ولجنة التنسيق والتنفيذ** التي تتألف من خمسة أعضاء.[1]

2- المجالس الشعبية تتشكل بواسطة الانتخابات وتنظر في القضايا العدلية والإسلامية والمالية والإقتصادية.

3- خلق منصب المحافظ أو المرشد السياسي، للإشراف على التنظيم السياسي للجبهة وجيش التحرير الوطني، أما عن مهام المحافظ فقد جاء في محضر جلسات المؤتمر أنها تتلخص في تنظيم الشعب والدعاية والإعلام، والحرب النفسية والمساهمة بالرأي في برنامج العمل العسكري الذي يقوم به جيش التحرير الوطني، وكذلك يتعلق بالتمويل والتموين.

4 صياغة وثيقة سياسية تحدد الأهداف والوسائل النضالية والتي تضمنت ثلاث محاور رئيسية: الوضع السياسي الراهن، العامة والمستقبلية ووسائل العمل والدعاية وأهمية الحركات الفلاحية والنسائية والنقابية والشبانية في دعم الثورة التحريرية والدور المنتظر منها، زيادة على أهداف الحرب السياسية والعسكرية، وشروط توقيف القتال.[2].

5- تنظيم الشعب للإلتفاف حول جبهة التحرير الوطني وتحريضه ضد المستعمر.

6- العمل على إستغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية.

7- نبذ السلطة الفردية وإحلال محلها القيادة الجماعية.

8- ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني.

---

* يتألف من 34 عضوا، 17 عضوا رئيسيا و17 عضو مناوبا، أنظر،
Teguia Mohamed, l'algerie en guerre, place central de ben Aknoun Alger, P 16.

** هم بن خدة، عبان رمضان، العربي بن ميدي، كريم بلقاسم، سعد دحلب، للمزيد أنظر، يوسف بن خدة، **شهادات ومواقف**، ت ق، أحمد بن نعمان، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004، ص 71.

[1]- الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954- 1958**، دط، غرناطة، لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 439.

[2]- سماعلي زوليخة، المولودة علوش، المرجع السابق، ص 472.

9- أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.[1]

10- تشكيل محاكم لحل المشاكل والنزاعات بين المدنيين والعسكريين، ورسم بذلك المؤتمر المنهج السياسي العام الذي حدد المعالم الكبرى لسياسة جبهة التحرير الوطني والذي نص على شروط إيقاف القتال إذا أكد على النظام الجمهوري الديمقراطي ذو الطابع الاجتماعي كخيار لا بديل عنه.

11- حدد المؤتمر نشاط الوفد الخارجي في جملة وسائل، تمثلت في السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب الأوروبية، الديمقراطيات الشعبية، وأمريكا اللاتينية وغيرها، ولهذا عززت جبهة التحرير الوطني الوفد الخارجي بمكتب دائم لدى هيئة الأمم المتحدة ومكتب في الولايات المتحدة الأمريكية وآخر في البلدان الأسيوية، وخصصت وفودا متنقلة لزيارة العواصم والمشاركة في التجمعات العالمية الثقافية، وتجمعات الطلبة والنقابات وغيرها.[2]

المجال العسكري:

يعتبر جيش التحرير الوطني العمود الفقري لثورة الجزائرية بقيادة جبهة التحرير الوطني فبدونه لا يكون لأي جهد سياسي معنى بحيث يعد من مستلزمات الثورة ومقتضياتها على الصعيدين العسكري والسياسي الداخلي والخارجي[3]

توصل مؤتمر الصومام إلى وضع هيكلة لجيش التحرير الوطني مكنته من التمييز بين مختلف وحداته وضبط مهامه وبذلك أصبح جيشا ثوريا قويا مهيئا لمواجهة العدو، اتخذ مؤتمر الصومام قرار يتعلق بجيش التحرير الوطني المتمثل في وضع هيكلة تنظيمية من القاعدة إلى القمة عسكريا وسياسيا بهدف توحيد النظام الثوري، توحيد القيادة والرتب العسكرية* والتحصن من عواقب الاختلاف بالإضافة إلى المرتبات والمنح العائلية.

---

[1]- محمد جغابة، بيان **أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام قراءة في البيان**، تق: محمد العربي ولد خليفة، د ط، دار هومة، الجزائر، ص97.

[2]- محمد لحسن أرغيدي، المرجع السابق، ص 124.

[3]- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري لثورة 1954- 1962**، دط، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، دس س، ص 313.

* أنظر الملحق رقم: 02، ص 178.

التنظيم الإقليمي:

قرر المؤتمر تقسيم البلاد إلى ستة مناطق* واستبدال لفظة المنطقة بالولاية وتقسيم الولاية إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والناحية إلى قسمات.

أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية وتتكون من القائد وله صفتان عسكرية وسياسية، وهو يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ويحيط به ثلاث نواب من الضباط يعتنون بالفروع التالية: الفرع العسكري، الفرع السياسي، وفروع الاستعلامات والاتصال، وتوجد مراكز قيادة لكل من الولاية والمنطقة والناحية والقسمة.[1]

المطلب الخامس: ردود الفعل الفرنسية والوطنية اتجاه مؤتمر الصومام.

أولا- ردود الفعل الفرنسية:

لقد قامت فرنسا بعمليات إرهابية يائسة نتيجة ما أصابها من إحباط في الميدان العسكري والسياسي فلجأت إلى أساليب المكر والخداع ظنا منها أنها الطريقة الوحيدة لإيقاف زحف الثورة.[2]

اختطاف طائرة القادة الجزائريين 22 أكتوبر 1956: خططت فرنسا لاختطاف بعض القادة لجبهة التحرير الوطني في الخارج فقامت بعملية القرصنة الجوية عندما كان الوفد الجزائري يضم أحمد بن بلة، آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، مصطفى الأشرف في طريقه من المغرب الأقصى لتونس لحضور المؤتمر الذي دعت إليه تونس أقطار المغرب العربي الثلاثة.

وكان الهدف من هذا المؤتمر هو تأسيس إتحاد فيدرالي بين تونس والجزائر والمغرب الأقصى، على أن يساعد هذا الإتحاد في حل المشكل الجزائري بعد الاتصالات التونسية رحبت فرنسا بالفكرة، لكن جبهة التحرير قبلت بتحفظ مع عدم الالتزام بشيء من شأنه أن يلحق الضرر بالثورة ومستقبلها.

---

* الأولى أوراس النمامشة، الثانية الشمال القسنطيني، الثالثة القبائل، الرابعة الجزائر، الخامسة وهران، والسادسة الصحراء، محمد حربي، جبهة التحرير...، المصدر السابق، ص 17.

[1]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ، ص 238.

[2]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص 343.

أثناء ذهاب الوفد من المغرب لحضور المؤتمر في تونس على متن طائرة مغربية* يقودها فرنسي حيث تمت عملية القرصنة باستعمال سلاح الطيران الفرنسي وبتآمر مع الطيار، أرغمت الطائرة على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة 22 أكتوبر 1956، وفي الليل أذاع الراديو مونتيكارلو النبأ وقد جاء فيه "إن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على الزعماء الجزائريين الخمسة الذين ذهبوا من المغرب إلى تونس من أجل المشاركة في مؤتمر سياسي فأنزلتهم في مدينة الجزائر، حيث سارت بهم مقيدين إلى السجن".

هكذا ظنت فرنسا أنها بهذه العملية قد قضت على زعماء الثورة إذ أخذت وسائلها الدعائية تزعم أن رأس الثورة قد قطع وإن الثوار لن يلبثوا طويلا حتى يضعوا السلاح.[1]

العدوان الثلاثي على مصر 30 أكتوبر 1956:

بعد حادثة الطائرة لجأت فرنسا إلى وسيلة أخرى لضرب الثورة الجزائرية في الخارج فاستغلت قيام جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس، وشاركت في العدوان الثلاثي على مصر وكانت تهدف من وراء ذلك إلى حماية مصالح بنوكها ومسئوليها الذين كانت شركة قناة السويس تدر عليهم كل سنة أرباحا خيالية بالإضافة إلى ضرب مصر ضربة قاسية من أجل الإحتفاظ بالجزائر، كما صرح رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1957، أمام مجلس الأمة بباريس "أن رأس الثورة الجزائرية هو مصر، فضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على خزائنها " أدى هذا العدوان على مصر إلى توثيق الروابط بين مصر والجزائر2.

الحرب النفسية:

بعد فشل المخططات الاستعمارية لإخماد الثورة لجأت إلى أسلوب مغاير وهو الحرب النفسية والدعاية قصد التأثير على الشعب، وإضعاف معنوياته والتشكيك في قوة الثورة وقيمة رجالها، وذلك بزرع الشكوك والأخبار المزيفة من أجل النيل من قيمة الثورة، وقد عرفت الحرب النفسية تطورا بعد تعيين سلان سنة 1956 الذي كان يهدف للقضاء على الخلايا السياسية والإدارية للجبهة، ومن أمثلة ما قامت به الإدارة الفرنسية لإفشال الثورة تلفيق تصريحات كاذبة عن الزعماء المختطفين الذين اضطروا

* حميدة عبد القادر، **عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة**، منشورات الشهاب، 2003، ص 114.

[1]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 216.

إلى إصدار بلاغ يفند هذه الافتراءات، صياغة المناشير باسم جبهة التحرير الوطني، والتي تدعو المجاهدين إلى إيقاف القتال في الأماكن التي صارت ظروف القتال فيها صعبة وإشاعة الأخبار عن تصدع بين قادة الجبهة وجيش التحرير الوطني أو مقتل بعضهم أو استسلامهم بالإضافة ما قام به سوستال عندما كلف عصابة لتضليل والتزييف إذ يقوم بتزوير البلاغات والتعليقات عن جيش التحرير الوطني ويذيعها باسم إذاعة صوت العرب بالقاهرة.[1]

ثانيا: ردود الفعل الوطنية.

1- الوفد الخارجي:

بمجرد انتهاء المؤتمر بعث عبان رمضان* برسالة صارمة إلى أحمد بن بلة رفقة قرارات المؤتمر وذكر في رسالته: "إن هذه القرارات لا رجعة فيها، وقد تم تشكيل قيادة الثورة بالإتفاق وتحدد خطها السياسي وتحددت مسؤولية الجميع وكل من سيقف في طريقها ستحصده" ورد بن بلة برسالة تضمنت النقاط التالية:

- ✓ إن المؤتمر غير تمثيلي وذلك لغياب ممثل الأوراس وا لوفد الخارجي وولاية وهران.
- ✓ كما أن البعد الإسلام لا وجود له في القرارات.

كما اعترض أحمد بن بلة على وضع مسؤلي الأحزاب المعاكسة لهم داخل الهيئات القيادية للثورة، أما بوضياف فكان رده أقل حدة، أما بالنسبة لكل من خيضر وآيت احمد فلم يكن لهما أي رد.[2]

اعتبر بن بلة أن المؤتمر له تأثير سلبي على الثورة وعلى مسارها السياسي في قوله " هذا المؤتمر طعنة وضربة خنجر في خاصرة الثورة الجزائرية" وعندما إطلع على قرارات المؤتمر كان

---

[1]- شوقي عبد الكريم، **دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 168.

* انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1945 عين مسؤولا لولاية بجاية ثم عنابة، ألقي عليه القبض سنة 1950 ومكث في السجن إلى غاية 1954 ثم إلتحق بجبهة التحرير عند خروجه من السجن وهو من دعا إلى مؤتمر الصومام وصانع قراراته وعين عضو لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى تولى ضمنها منصب المسؤول السياسي، أنظر، صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 720.

[2]- مصطفى هشماوي، جذور **نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث ففي الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 127- 128.

يظن أن الثورة قد ضاعت وراسل الجبهة داخل الجزائر وطلب منهم ألا يعلنوا قرارات المؤتمر لأنه غير تمثيلي من طرف جميع المناطق بالإضافة إلى قوله "أنا أعتقد أن مؤتمر الصومام كان هدفه سحب البساط من تحت أقدامنا".[1]

واصل بن بلة تحركه وبسرعة سواء على الجبهة الشرقية والغربية ولم يتلقى التجاوب الذي كان يطمح إليه في الجبهة الغربية نظرا للحذر الذي يتصف به عبد الحفيظ بوصوف أما الجبهة الشرقية فكانت أكثر حدة، أرسل أحمد مهساس مندوب الثورة في القاهرة للإتصال بالإطارات الولاية الأولى ومنطقة سوق أهراس في مدينة " غاردموا التونسية" وضمت هذه اللقاءات عمار بوقلاز، الطاهر غروط، مسعودي عيسى، لزهر شريط، الحاج علي حمدي، والعقيد الطاهر الزبيري وشقيقه بلقاسم.[2]

لمناقشة قرارات مؤتمر الصومام ومدى شرعيته وأثار بوقلاز قضية عدم إعتراف مؤتمر الصومام بسوق أهراس كولاية جديدة في حين أكد عمار بن عودة أن المنطقة عادت إلى الولاية الثانية، من جانبهما إحتج كل من مسعود عيسى ولزهر شريط على قرار أولوية السياسي على العسكري ورفضوا فكرة أن يخضع جيش التحرير لجبهة التحرير الوطني، وهو ما أكد عليه مهساس من خلال قوله لا يمكن تسمية أولوية الداخل على الخارج بل هي ثورة واحدة في الداخل والخارج والقادة الذين هم في الخارج يواجهون نفس الصعوبات والمشاكل التي يواجهها رفقائهم في الداخل ورفض قادة محليون في الأوراس الإعتراف بسلطة عجول على الولاية الأولى وحملوه مسؤولية قتل شيحاني بشير نائب مصطفى بن بولعيد الذي اغتيل في ظروف غامضة.[3]

رد فعل المنطقة الأولى والثانية:

بالرغم من الدور الكبير الذي لعبته المنطقة الأولى في تفجير الثورة ليلة الفاتح من نوفمبر، وحملها مشعل الثورة وصمودها البطولي لتعميمها ونشرها إلا أن هذه المنطقة عرفت ظروفا قاسية جدا كانت سببا في أحداث مأسوية انعكست سلبا على مسيرة الثورة.

---

[1]– أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة الجزائرية**، ط1، دار العربية للعلوم، لبنان، 2007، ص 129.

[2]– الطاهر الزبيري، **مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخين 1929– 1962**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 152.

[3]– نفسه، ص 153.

بعد انتهاء أشغال المؤتمر كلفت لجنة التنسيق المنبثقة عن المؤتمر كل من عميروش، أوعمران، زيغود يوسف، إبراهيم مزهودي* بالتوجه إلى ولاية الأوراس النمامشة للتحقيق في الأحداث التي وقعت وراح ضحيتها كل من مصطفى بن بولعيد 23 مارس 1956 وشيحاني بشير** والعمل على إعادة تنظيم الولاية وتعيين قيادة جديدة لها غير أن استشهاد زيغود يوسف وتأخر أوعمران وذهاب إبراهيم مزهودي إلى تونس حالا دون تحقيق هذه المهمة.[1] فقد طغت على السطح خلافات على أساليب القيادة بين قادة منطقة سوق أهراس ومنطقة الأوراس وكان ذلك في أوائل 1956 أدت إلى تجريد بعض العناصر من أسلحتها ونقلها إلى الأوراس بالإضافة إلى مقتل جبار عمر*** أحد القادة المحبوبين في المنطقة، مما أدى إلى سخط وتذمر وسط المجاهدين وأفراد الشعب بالمنطقة كل هذه الأحداث أدت غلى نشوب صراعات وتمردات بالولاية وأن قرار المؤتمر في تقديم السياسي على العسكري في القيادة بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير، بحيث لم يتقبل القادة العسكريين هذا الأمر بسبب ثقتهم الزائدة في أنفسهم، ورفضهم تلقي الأوامر من السياسيين ما دام هم قادة المعارك.

هذا ما أدى إلى عدة تجاوزات مؤسفة ومؤلمة في آن واحد حيث قتل على إثرها عدة إطارات وقادة عسكريون كان لهم دور فعال في تفجير الثورة، عباس لغرور، لزهر شريط، محمد الطاهر زعروري في الحدود الشرقية وبلغت الأحداث ذروتها نهاية أكتوبر 1956 عندما سلم عجول نفسه لسلطات الفرنسية إثر الحكم عليه بالإعدام من قيادة الثورة في الولاية الأولى.

---

* إلتحق بحزب الشعب الجزائري أثناء متابعة دراسته بالزيتونة بتونس رفقة شاذلي المكي، ثم إلتحق بجبهة التحرير الوطني منذ بداية تأسيسها وهو أحد مسؤولي الولاية الثانية، ومندوب الشمال القسنطيني لمؤتمر الصومام، أنظر، رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1889**، المرجع السابق، ص 179.

** ولد يوم 22 أفريل 1926 بمدينة قسنطينة في إحدى قراها البسيطة (الخروب) وسط عائلة جزائرية ميسورة الحال، إلتحق بالمدرسة الابتدائية الفرنسية وفي نفس السنة بزاوية سيدي حميدة لتعلم مبادئ اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم، وفي سنة 1948 باشر في تنظيم سلسلة من الاجتماعات الدورية للمناضلين تكون مقدمة لتأسيس نظام سري بقرية لخروب، أنظر، عمار ملاح، **رجال صدقو ما عاهدوا الله عليه قادة جيش التحرير الوطني الولاية (1)**، ج1، دط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2008، ص 23– 24.

[1]– عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار العثمانية لنشر، الجزائر، 2013، ص 431.

***ولد سنة 1930 في الهمامة نواحي سوق أهراس من أسرة فقيرة عمل في منجم الونزة رغم الصعوبات وقساوة العمل ففي هذا المنجم وفي سنة 1952 إنخرط في صفوف حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية فحضي بالتكوين السياسي والوعي العميق بالقضية الوطنية وقبل إندلاع الثورة شرع لتحضير لها رفقة الطاهر الزبيري، أنظر، عمار ملاح، **رجال صدقو ما عاهدوا الله عليه قادة جيش التحرير الوطني**، المصدر السابق، ص 167– 169.

المبحث الثالث: الحكومة المؤقتة الجزائرية (أدوارها ورهاناتها السياسية).

المطلب الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954 وإلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 أحداث وتطورات هامة على مختلف الأصعدة سواء من الناحية السياسية أو العسكرية بالإضافة على المستوى الداخلي والخارجي الذي كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها.

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 أحد أبرز هذه الأحداث الهامة حيث يمكن اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[1]

أولا- الظروف الداخلية:

تكتسي هذه الظروف والعوامل أهمية بالغة لما لها من تأثير مباشر على سير الأحداث والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ. الظروف السياسية: بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تم تشكيل أول جهاز تنفيذي لثورة الجزائرية المتمثل في لجنة التنسيق والتنفيذ التي ضمت خمسة أعضاء وهم عبان رمضان مكلف بالشؤون السياسية والمالية وكريم بلقاسم مكلف بالتنسيق بين الولايات وقائد الولاية الثالثة، وبن يوسف بن خدة مكلف بالاتصالات خاصة مع الاتحادات الطلبة العمال لإدارة شؤون مدينة الجزائر وسعد دحلب مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية، أما العربي بن مهيدي فكان مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر[2]، وعندما تعرضت هذه اللجنة للمضايقة والخناق فقد قررت نقل مقرها إلى الخارج بعد فشل معركة الجزائر ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية فحاولت اللجنة أن

[1]- عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958**، جانفي 1960، دار الحكمة لنشر، الجزائر، 2010، ص 22.

[2]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 87.

تعالج المشاكل[1] الداخلية لثورة من الخارج (تونس)، ثم العودة إلى أرض الوطن ولكن الأحداث سارت نحو الأسوء.

وقد أدى هذا الأمر غلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957 تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان ولكن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا بالإتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني لثورة الجزائرية وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة.

ولكن رغم ذلك بقت هذه اللجنة تدور في حلقة مفرغة وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل.[2]

إغتيال عبان رمضان أثر سلبا على نفسية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، خصوصا السيد فرحات عباس الذي فكر في الإنسحاب من عضوية البعثة الخارجية، ولكنه تراجع عن قراره وبرر ذلك بقوله: "بأن مكانه بين المسؤولين الوقوف إلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ".[3]

ظهور حركات مناوئة للقيادة وتعتبر قضية محمد لعموري من أخطرها فقد توجهت بمعاقبة والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من اجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا، وإيجاد جهاز شرعي سياسي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية.[4]

ب. الظروف العسكرية:

لقد كانت الأوضاع العسكرية لثورة في هذه الفترة جد حرجة وصعبة للغاية نتيجة عدة عوامل أهمها:

- ✓ تعرض الثورة لضغط عسكري من طرف الجيش الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحداته.

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 88.

[2]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 23.

[3]– حميدة عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص 181.

[4]– علي كافي، المصدر السابق، ص 35.

✓ تناقص الحماس الثوري تدريجيا نتيجة الإستراتيجية العسكرية الديغولية.

✓ تعرض قوات جيش التحرير الوطني لخسائر فادحة في الأرواح سواء في المعارك أو الاشتباكات داخل الوطن أو على الحدود المسيجة والمكهربة خط موريس.

✓ خلال سنة 1958 وصل عدد جيش التحرير الذين قاموا باختراق الأسلاك الشائكة والمكهربة حوالي 80% وهذا ما أدى بجيش التحرير الوطني إلى توسيع الهجومات من أجل إمتلاك الأسلحة بالرغم أن عواقبها وخيمة وغير مضمونة وهذا ما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير فكان على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق ولهذا الغرض أنشئت لجنة العمليات COM.[1]

✓ تجاوز مفهوم الولايات لتطبيق قرار المجلس الوطني لثورة الجزائرية 1957 القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني مقسمة إلى فرعين: الفرع الأول ترأسه العقيد هواري بومدين ونجح في إدارته، أما الفرع الثاني ترأسه العقيد محمدي السعيد على الحدود الجزائرية التونسية لكن فشل في إدارته رفقة مساعديه مما أدى إلى تأزم الوضع على الحدود الشرقية وانتقلت أثاره إلى الولاية الأولى والقاعدة الشرقية.

✓ ظهور الفوضى داخل جيش الحدود نتيجة عدم الانضباط والخصومات بين ضباط جيش التحرير وهذا لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني كتعينه الرائد إيدير مسئولا على جيش الحدود وهذا الإجراء جلب لكريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا وسعى هؤلاء الضباط إلى العمل على طرده.

✓ فرض القوات العسكرية الفرنسية حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود تطبيقا لأوامر سلان الذي اصدر أوامر حق المتابعة.

✓ قيام القوات العسكرية الفرنسية بقصف ساقية سيدي يوسف حيث راح ضحيتها 69 مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بـــ 130.[2]

---

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص91.

[2]– الغالي العربي، **نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية الأسلاك الشائكة المكهربة**، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 39.

ج. الظروف الاجتماعية:

كانت أوضاع الشعب الجزائري قبل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جد سيئة سواء تعلق الأمر بالداخل أو على الحدود التونسية والمغربية.

وفي هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس يوم 20 جوان 1954 إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية لمطالب مستعجلة للشعب الجزائري ولمطالب جيش الوطني.

- ✓ إنشاء القوات العسكرية الفرنسية للمناطق المحرمة وتوسيعها بالإضافة إلى إقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة قصد عزلهم عن جيش الحدود.[1]
- ✓ تدهور الأوضاع الصحية وانعدام الرعاية الصحية في التجمعات الحضرية التي توجد بها كثافة سكانية أوروبية مثل مدينة الجزائر وهران وقسنطينة.
- ✓ الحالة المزرية والفقر الذي عانى منه الشعب الجزائري بمختلف شرائحه.
- ✓ ظهور الأمراض والأوبئة بمختلف أنواعها وانعدام الأطباء.[2]
- ✓ ظهور البطالة داخل أوساط الشعب الجزائري وانعدام العمل لأن الاستعمار الفرنسي كان يستحوذ على أراضيهم ومنتجاتهم الفلاحية.
- ✓ قيام الاستعمار الفرنسي باستهداف ولاء الشعب الجزائري لثورة من خلال مشروع قسنطينة الذي كان يهدف إلى خلق طبقة برجوازية حليفة للإستعمار الفرنسي.[3]
- ✓ لم يكتفي الاستعمار الفرنسي بالإجراءات التعسفية ضد الشعب الجزائري بل تعداه إلى غير ذلك معتمدة على المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسية بشن حرب نفسية على أفراد

[1]– محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 92.

[2]– محمد عباس، **ثوار عظماء**، المرجع السابق، ص 353.

[3]– عبد الحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية لدولة الجزائرية**، دط، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 189.

الشعب الجزائري[1]،من بين هذه المصالح نجد المكاتب الإدارية المختصة SAS التي أنشأها الحاكم العام جاك سوستال يوم 28 سبتمبر 1955 بهدف استهداف المرأة الجزائرية والشباب معتمدا على الوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة والإذاعة والسينما وسعت هذه المصالح إلى الضغط على الشباب الجزائري ومحاولة زرع فكرة اليأس فيه وإحباط عزيمته بنشر أخبار عن ندرة السلاح لدى الثورة وعن خطر الموت على الحدود ودعت البعض إلى الانحراف كشرب الخمر وممارسة الدعارة، أما بالنسبة للوضع الثقافي فقد انتشرت الأمية بين صفوف الجزائريين لإعتقاد السلطات الاستعمارية أن التعليم يرفع من الوعي الوطني واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية.

ثانيا- الظروف الخارجية:

كان للظروف الخارجية دورا وتأثيرا بارزان في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ لتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ونذكر أهمها:

- ✓ الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى، وإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود.[2]

- ✓ قيام الطيران العسكري الفرنسي يوم 8 فيفري 1958 بقنبلة ساقية سيدي يوسف وقد أدى هذا الهجوم العدواني إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري حيث يعد هذا الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط في المغرب العربي، فمن أجل تفادي مثل هذه الأخطار قامت كل من تونس والمغرب بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية والتي عقدت بطنجة المغربية بين 27 و29 أفريل 1958، هذه الندوة جعلت من استقلال الجزائر شرطا لحل الصراع الجزائري الفرنسي، كما اعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجهورية الجزائرية لكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية.[3]

---

[1]- عمار جرمان، **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**، دط، دار الهدى لنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007، ص 114.

[2]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 96.

[3]- نفسه، ص 98.

✓ تخوف تونس والمغرب الأقصى من امتداد الحرب إلى بلديها دفعهما لمحاولة إحتواء الثورة الجزائرية عن طريق دفعها للمفاوضات.

✓ كما تعتبر عودة ديغول إلى السلطة إثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر ظرفا خارجيا هاما إذ أن هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا واستطاع لفترة أن ينتزع منها المبادرة[1]، لهذا فقد اقترح عمر أوعمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كخطة هجومية دبلوماسيا، وقصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.[2]

✓ اعتبر فرحات عباس عودة الجنرال ديغول على هرم السلطة في باريس فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سلمية لصراع وهو ما يمكن إستخلاصه من خلال ما صرح به في جريدة المجاهد يوم 10 أكتوبر 1958 حيث قال: "إن تشكيل الحكومة الجزائرية من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة من ذي قبل"، ويلح فرحات عباس في نفس الحديث أن الحل الوحيد المعقول بالنسبة لفرنسا هو أن تفتح مفاوضات مع ح م ج ج من أجل تحقيق السيادة الجزائرية، كما أوضح في كتابه تشريح حرب أن ديغول كان في وضع يمكنه من تسوية مشكلتنا.[3]

✓ قيام ديغول بتقديم تنازلات لصالح البلدين ففي جوان 1958 وافق على إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية غرب وجنوب المغرب وفي 17 من نفس الشهر والسنة وقع إتفاق حول إنسحاب القوات الفرنسية من كل التراب التونسي باستثناء بنزرت، هذه التنازلات الفرنسية ستدفع حكومتي البلدين تونس والمغرب الأقصى إلى التخلي نوعا ما عن دعم جبهة التحرير الوطني في المرحلة الأولى ثم الضغط عليها في المرحلة ثانية من أجل التأثير على مواقفها وتتجلى هذه السياسة في ندوة تونس المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين 17 و20 جوان 1958 هذه الأوضاع دفعت جبهة التحرير بالبحث عن نفس ثان.

[1]– إدريس خيضر، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830– 1962**، ج2، دار العرب، الجزائر، 2005، ص 359.

[2]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 41.

[3]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 399.

✓ قيام تونس بالمفاوضات مع شركات بترولية فرنسية من أجل التوصل إلى صيغة إتفاق حول إمكانية تمرير البترول الجزائري عبر التراب التونسي، وهو ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الاحتجاج لدى الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة يوم 13 جويلية 1958.[1]

✓ يعتبر الأستاذ أحمد توفيق المدني أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان ردا على مناورات ديغول والسلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي والتي كانت تنفي بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة لتفاوض مع الحكومة الفرنسية.[2]

✓ ومن الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما، فقد جاء في رسالة بعث بها السيد عباس قبيل ساعات من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد جمال عبد الناصر جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي.[3]

✓ ففي المغرب العربي وعلى إثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 حدث تعاطف كبيرين الشعبين التونسي والجزائري بالإضافة إلى ما شهده المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا الذي أدى غلى ظهور الجمهورية العربية المتحدة.[4]

✓ نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958 والتي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري سعيد،و موقفها الإيجابي من الثورة الجزائرية.

[1]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص100.

[2]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 400.

[3]– مقابلة شخصية أجراها محمد العربي الزبيري مع محمد يازيد وزير الإعلام بالحكومة المؤقتة الأولى يوم 24 ديسمبر 1998، الجزائر.

[4]– محمد مهري، **ومضات من دروب الحياة**، مؤسسة الشرق الجزائري، 2002، ص 76.

كل هذه الظروف سواء كانت داخلية أو خارجية هي التي أملت على قيادة الثورة في لجنة التنسيق والتنفيذ الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتسيير شؤون البلاد في الداخل والخارج ولتوقف المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية.[1]

المطلب الثاني: أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أنشئت الحكومة المؤقتة من أجل تحقيق أهداف محددة أهمها:

أولا- على الصعيد الداخلي:

✓ محاولة حل مشكلة القيادة بتحقيق نوع من الإنسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ وبالتالي محو سلبيات الماضي وتكاد تجمع آراء أعضاء لجنة التنسيق على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة هي مشكلة القيادة أساسا، وحسب رأي فرحات عباس أن الهدف من إنشاء الحكومة المؤقتة هو إيجاد حلول ناجحة لتلك الصراعات التي كانت تحدث بين الأشخاص والقيادات داخل الثورة والتي أدت إلى تربع كريم بلقاسم على عرش الزعامة والسيطرة عليها مع إبقاء كل من بن طوبال وبوصوف متربصين به كما أن الجميع كان يسعى لكسب المزيد من النفوذ والمراكز العالية، أما عبان فقد أراد أن تكون هناك قيادة جماعية تقوم عليها الثورة الجزائرية.[2]

✓ أما الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة التحريرية خلال سنة 1958 بسبب إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية أصبح من الصعوبة بإدخال الأسلحة إلى التراب الوطني لذلك فإن أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكلة التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني.[3]

[1]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 101.

[2]- حميدة عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص 188.

[3]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 38.

✓ إعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية لتواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي.[1]

✓ إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي، مجسدا في الدولة الجزائرية 1930 .[2]

ثانيا- على الصعيد الخارجي:

في ظل الظروف الحرجة التي كانت تواجه الثورة التحريرية أنشئت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموما قسما هاما من أهدافها المسطرة والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية.

✓ مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة داخليا بتحقيق انتصارات دبلوماسية، وهو ما عبر عنه عمر أوعمران عضو لجنة التنسيق والتنفيذ في تقريره إلى اللجنة ذاتها حيث ألح على ضرورة التعجيل بإعلان تأسيس الحكومة المؤقتة خطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية.

✓ يندرج تأسيس ح م ج ج ضمن إطار سعي جبهة التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتبسيط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي.[3]

✓ من اجل توفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا وتكذيب إدعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري لتفاوض معها كما عبر عن ذلك فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة "بأن هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي".[4]

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 40.

[2]- محمد البجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون**، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية، بيروت، ص 118.

[3]- نفسه، ص 110.

[4]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 402.

✓ محاولة جبهة التحرير الوطني الإستفادة من الوضع الدولي آنذاك بالصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفيتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر من المعسكرين.[1]

✓ عبر أحمد توفيق المدني عن هدف إنشاء الحكومة المؤقتة بقوله: " المقصود من إنشاء الحكومة المؤقتة هو إقناع الرأي العام العالمي بأن المفوض الجزائري موجود وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة".[2]

المطلب الثالث: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن إعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 19 سبتمبر 1958 سبقته خطوات ومراحل كانت ثمرتها نضج الفكرة ثم العمل على تجسيدها.

أولا- فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تتخمر في أذهان قادة الجزائريين منذ سنة 1956[3] وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك أن فكرة تأسيس ح م ج ج بدأت تتبلور بعد إختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956 وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها.

ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957 خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، حيث إتخذ قرار بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة مؤقتة جزائرية حينما تحين الظروف الموالية.[4]

كما طرحت لنقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية في مؤتمر طنجة المنعقد بالمملكة المغربية في أفريل 1958 بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي عن حزب الاستقلال المغربي

[1]- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 267.

[2]- إدريس خضير، المرجع السابق، ص 267.

[3]-محمد البجاوي، المرجع السابق، ص 105.

[4]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 105.

والدستور التونسي، وقد تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من اجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى.[1]

وقد كان لظروف الصعبة التي عاشتها الثورة آنذاك تأثير كبير في التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة الموضوع بجدية حيث أصبحت الأوضاع جد مقلقة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ خصوصا بعد الإعلان عن خبر مقتل عبان رمضان من طرف رفقائه الباءات الثلاثة وهم كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف وحدوث الأزمة في لجنة التنسيق أدت إلى فقدان الثقة بين عناصرها، فكان لزاما إيجاد جهاز جديد يعيد الثقة بين أفراد القيادة و نشاطها.

أعلن فرحات عباس من خلال إجتماعه في سويسرا يوم 8 فيفري 1958 أن موضوع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو قيد الدراسة وفي 4 أفريل 1958 أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ عن إنشاء نواتها وذلك بإنشائها لثمانية مصالح وزارية كما أسست لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف عمر أوعمران وكريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وفرحات عباس، ونتج عن هذه الاستشارات والتقارير ضرورة تأسيسها.[2]

ثانيا- التأسيس:

بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتقديم استنتاجات إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شكل تقرير مفصل، والتي كانت إيجابية على مختلف الأصعدة داخليا وعلى صعيد الوضع في فرنسا والشمال الإفريقي وحتى على المستوى العالمي، قامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958 بالفصل في المسألة بالاتفاق على إنشاء هذا الجهاز و فق المبادئ ثم هيكلتها.

[1]- زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 61.

[2]- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 106.

بعد ذلك قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بإطلاع الدول الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعتراضها حيث قام السيد عبد الحميد مهري* بالاتصال بفتحي الديب وقام لمين دباغين عن جيهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لإعلام محمد الخامس بالقرار، في حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس من اجل إطلاع رئيسها لحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ، كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس جمال عبد الناصر.[1]

تم الإعلان الرسمي عن تأسيس ح م ج ج يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء، وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بيان التأسيس رئيس ح.م.ج.ج السيد فرحات عباس باللغة الفرنسية وترجمه إلى العربية أحمد توفيق المدني ، وقد تم تسجيل أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة ثم الجمهورية العراقية المملكة الليبية ثم دولة باكستان ثم اليمن وهذا في الأيام الأولى لتتوالى الاعترافات بها لاحقا[2]، قامت الحكومة فورا تكوينها بجولات إلى عدة عواصم عربية وإلى الهند وباكستان والصين ويوغوسلافيا والإتحاد السوفياتي لشرح القضية الجزائرية وطلب المساعدة العسكرية والسياسية.[3]

*من مواليد 3 أفريل 1926 بالخروب قسنطينة، عضو مناضل في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية واللجنة المركزية سنة 1953 حاول توحيد الحركة النضالية على المستوى المغاربي، اعتقل سنة 1954 وعند الإفراج عنه التحق بجبهة التحرير ليصبح ممثلها في سوريا، أنظر، أبو بكر حميدي، **قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية، 1920–1954**، دار الهدى، الجزائر، 2015، ص 283.

[1]– عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 45.

[2]– أحمد منغور، **موقف الرأي العام ...**، المرجع السابق، ص 99.

[3]– عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 194.

ثالثا: تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958– 1960.

الحكومة المؤقتة الأولى 1958– 1960:

ضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تسعة عشر (19) شخصية برئاسة فرحات عباس وأربعة عشر (14)* وزيرا ونائبين للرئيس وثلاثة (3) كتاب دولة.[1]

يذكر الرئيس فرحات عباس بأنه قبل تعيين الوزراء، كلف السيد عبد الحميد مهري بإجراء استشارات فردية لكل عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ وعند استشارته لسيد فرحات عباس طلب منه أن تكون كل الحساسيات السياسية المتواجدة داخل صفوف جبهة التحرير الوطني ممثلة في التشكيلة الحكومية وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء.

اقترح فرحات عباس فيما يخص الرئاسة أن تعود إلى السيد كريم بلقاسم أو إلى الدكتور لمين دباغين فالأول من التاريخيين والثاني رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير لكن كريم بلقاسم رفض من طرف لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف وهذا من أجل المحافظة على التوازن معه وأما لمين دباغين فقد رفض بناء على موقف المساجين الخمس بفرنسا وخصوصا من طرف أحمد بن بلة في هذه الظروف تم اختيار فرحات عباس بالإجماع رئيسا للحكومة المؤقتة بالرغم أن هذا الأخير لم يكن يتمتع بالسلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير الوطني بصفة جماعية أما السلطة الفعلية كانت بيد الباءات الثلاثة كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة لخضر بن طوبال وزير الداخلية، عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة وهم ذو نفوذ كبير في الداخل فقد سبق وان كانوا قادة الولايات، وقد اجتهد الوزراء الثلاثة منذ إنشاء ح م ج ج للحفاظ على التوازن الدائم فيما بينهم، ومنع أي سيطرة من طرف الآخرين.[2]

---

* أنظر الملحق رقم: 3، ص 179.

[1]– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي...، المرجع السابق، ص 109.

[2]– الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر1958 –8 سبتمبر 2008، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، ص78.

المطلب الرابع: بداية نشاطها.

منذ أن تشكلت الحكومة المؤقتة انطلقت في نشاطها السياسي من خلال تشكيل بعثات رسمية لها في الدول التي اعترفت بها ، ومكاتب في الأقطار التي لم تعترف بها ومنذ الأيام الأولى لتأسيس الحكومة برمجت عدة زيارات لبلدان الشقيقة والصديقة وذلك بعد الاستقبال الرسمي الذي خص به عبد الناصر وفد الحكومة بقيادة فرحات عباس، وشملت الزيارة المغرب في نوفمبر 1958، وليبيا والسعودية وتونس في مارس 1959، والهند والباكستان في الشهر الموالي، ثم العراق والسودان والأردن وكان وفد الحكومة بقيادة رئيسها يستقبل رسميا وشعبيا في إحتفالات عارمة.[1]

وكانت الحكومة ترسل كذلك وفودها لزيارة بعض البلدان والقيام بمهام مختلفة ومنها البعثة التي توجهت إلى الصين، حيث دامت من 3 إلى 13 ديسمبر 1958 وأيضا من 16 إلى 20 ديسمبر 1958 وأثناء المحادثات التي جرت مع ماوتسي تونغ رئيس الجمهورية الشعبية للصين وشوان لاي رئيس مجلس الوزراء تم تأييد الشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال[2] وبالتالي نجد ان هذه الزيارة أثارت حماس الشعب الجزائري وأيضا الوفد الوزاري في مواصلة مهامه خاصة أن الأسابيع التي تمت فيها الزيارة رافقتها عدة أحداث:

بداية من عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة خلال دورتها الثالثة عشر، فقد أراد الوفد الجزائري أن يحقق عدة أهداف التي سطرتها الحكومة المؤقتة ومن بينها:

– العمل على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال ووجوب التفاوض بين الطرفين وكانت أهم نتيجة لهذه الدورة هي تصويت الجمعية بأغلبية الثلثين على أحقية الشعب الجزائري في الاستقلال كما أوصت بالتفاوض، فمن بين 82 دولة لم نجد إلا 18 دولة ساندت فرنسا، وتعتبر هذه خطوة هامة في تحرير الجزائر خاصة بعد أن تم التصويت لصالحها.[3]

[1]– عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي لثورة الجزائرية**، شمس الزيبان لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 342.

[2]– إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 146.

[3]– فوزية بوساك، **الثورة الجزائرية في المحافل الدولية**، **مجلة الذاكرة**، ع 3، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 167.

كما تلا مباشرة هذه الدورة مؤتمر أكرا الذي انعقد في 08 ديسمبر 1958 إذ ضم الأقطار الإفريقية حيث نوه المؤتمر بتمسك الشعب الجزائري بتقرير مصيره، وأن تجرى مفاوضات مع الحكومة المؤقتة، وهكذا استطاعت هذه الأخيرة إيصال صوت الشعب الجزائري عبر مختلف الدول بداية من قارة آسيا من خلال عرض تلك الزيارات وأيضا إفريقيا عن طريق مؤتمر أكرا والدول الغربية بعد أن تمت مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وهذا كله في نهاية سنة 1958.[1]

كذلك اجتهدت الحكومة المؤقتة في الرد على مناورات ديغول (الاستفتاء، مشروع قسنطينة، سلم الشجعان) وعرض تصورها للمفاوضات مع فرنسا، كما نشطت وفود الحكومة وزارة الخارجية في العمل الدبلوماسي من اجل نصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة.[2]

الميدان العسكري:

ركزت الحكومة المؤقتة في الجانب العسكري على اختراق الحواجز والأسلاك الشائكة على الحدود ودخول قادة الثورة وقادة الولايات إلى الجزائر، وهيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا بعد فشل قيادة العمليات العسكرية الشرقية وإلغائها كما ذكرتها سابقا قامت الحكومة بعد أيام من إنشائها بتعيين هيئتي أركان أحداهما في الغرب والأخرى في الشرق وجاء تعينها نظرا لفشل لجنة العمليات العسكرية (COM) فكان مقر الأولى بالمغرب والأخرى بغرديماو وتونس، ويترأس هيئة الأركان الغربية (EMO) العقيد هواري بومدين ويساعده الصادق دهيليس* وقايد أحمد.

أما هيئة الأركان الشرقية (EME) فأسندت قيادتها للعقيد محمدي السعيد ويساعده أحمد نواورة، ومحمد عواشرية الذي كان يشرف على القاعدة الشرقية العسكرية وطبعا كانت خاضعة لكريم بلقاسم باعتباره وزيرا للقوات المسلحة وكانت مهمتها تتمثل في تزويد ولايات الداخل بالسلاح والذخيرة

[1]– سهام ميلودي، **علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر 1958، مارس 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010– 2011، ص 26.

[2]– عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي لثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 343.

* ولد في 14 فيفري 1920 بمنطقة تيزي وزو بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انخرط بحزب الشعب الجزائري وأصبح أحد رفقاء كريم بلقاسم سافر إلى فرنسا للعمل في بداية عام 1947 أنظر، محمد الشريف ولد الحسين، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830– 1962**، المصدر السابق، ص 154.

وخاصة أن قيادة الثورة كانت من قبل تعتمد على المساعدات المصرية في توفير الأسلحة وتبرعات الليبيين.[1]

بعد تشكيل الحكومة المؤقتة كان لها أثر إيجابي على صعيد التسليح والتموين فأصبحت الدول الشقيقة تتعامل معها كهيئة شرعية وتبرم معها صفقات مثل مصر والعراق وسوريا والأردن، كما التحقت بقائمة الدول المتبرعة بالسلاح[2]، حيث كان يتم تهريبها عبر الطريق البري لليبيا وتونس ونظرا لتزايد كميات الأسلحة وكبر حجمها كانت بحاجة إلى سيارات ثقيلة وبالفعل تم شرائها من مصر أوائل 1958 وتم شحنها بعد أن كلف المسؤول عن التسليح والنقل بتوفير إثني عشر سائقا من الشباب الجزائري ووصلت في 24 أكتوبر 1958 لتساهم بقدر كبير في عملية إمداد الجزائر بالسلاح، كما تم نقل كمية من الأسلحة واتخذت طريقها إلى تونس وهي عبارة عن متفجرات وألغام فمثلا نجد 16 لغما مضاد لدبابات ومن خلال هذا العرض نجد أن الحكومة المؤقتة بالفعل قامت بتوفير الأسلحة غير أنها لم تصل إلى الداخل.[3]

وجه فتحي الديب اتهاما لهذه الأخيرة بعدم وصول الأسلحة للداخل قائلا: "كانت تقوم بتكديسها وتخزينها بليبيا وتونس مما أدى إلى عدم وصولها للداخل" غير أن مهمة تزويد الداخل بالأسلحة قد أوكلت لهيئة الأركان بشقيها خاصة الشرقية بحكم أنها الأقرب من الحدود التونسية الليبية ومراكز التخزين والتموين[4] وهذا ما يفند اتهام فتحي الديب، لكن في هذه الفترة تم إنجاز خط شال وموريس في الجهتين الشرقية والغربية من البلاد وذلك من أجل تشديد الخناق وتدعيم المراقبة على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية عن طريق غلقها بالأسلاك الشائكة المكهربة.[5]

---

[1]– جمال يحياوي، **تطور جيش التحرير الوطني 1956– 1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2006– 2007، ص 115.

[2]– نفسه، ص 116.

[3]– فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي لنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 397.

[4]– جمال بلفردي، **هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958– 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر، 2004، ص 79.

[5]– مصطفى بيطام، **الجزائر المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام**، مجلة الذاكرة، ع6، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2000، ص 52.

المطلب الخامس: ردود أفعال قيادات جيش التحرر من الحكومة المؤقتة.

1- مؤامرة العموري (خلفياتها وتداعياتها):

تعود جذور مؤامرة لعموري* إلى فيفري 1958 عندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE إنشاء لجنة التنظيم العسكري (COM) في غارديماو بتونس ووجدة بالمغرب ولما تأكد عدم نجاح الكوم الشرقي بقيادة محمدي السعيد تقرر حله بأمر من كريم بلقاسم وتسليط عقوبات ضد قادتها حيث تم تعليق مهام محمدي السعيد لمدة شهر و تجريد كل مساعديه وهم محمد العموري، عمارة بوقلاز، مصطفى بن عودة، عواشرية محمد من رتبهم العسكرية وإبعادهم إلى القاهرة وبغداد[1]، وكان فتحي الديب أول من إتصل بمحمد لعموري وأخبره عن إستياء عبد الناصر من الحكومة المؤقتة وبالأخص من كريم بلقاسم الذي إرتاب منه كثيرا كما أعلمه أن الحكومة المصرية مستعدة للمساعدة بالأسلحة والذخيرة للتخلص من الحكومة المؤقتة والعقداء، كريم بلقاسم ، محمود الشريف، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف.[2]

بعد لقاء فتحي الديب مع لعموري انظم مصطفى لكحل أحد المناضلين لمؤتمر الصومام واحمد نواورة إلى المؤامرة ثم عمارة بوقلاز ومساعده عواشرية وحاول لعموري الاتصال بالعقيد عميروش الذي لم يخفي تذمره من الحكومة المؤقتة بحجة أولوية الداخل على الخارج لكنه لم يفلح فاقتصرت المؤامرة على جماعته.[3]

وحسب ما جاء في مذكرات علي كافي فإن أمر المؤامرة عرف في الوقت المناسب بفضل المناضل الليبي سالم شلبك الذي يحسن البربرية وكان لعموري في ضيافته حيث نقل عنه أن لعموري عندما تحدث مع جماعته في الكاف بتونس في منزل شلبك باللهجة الشاوية فهم ما قاله لهم، وعندما لاحظ شيء يحضر ضد الثورة فقام بإبلاغ القيادات بما سمعه مما جعل القيادة في تونس تقوم بتتبع

---

* شارك في التحضير لاندلاع الثورة بالأوراس وعين 1958 قائد الولاية الأولى ثم عضو في قيادة الأركان الحدود الشرقية بعدها نظم انقلابا ضد الحكومة المؤقتة، أنظر، محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، المصدر السابق، ص 189.

[1]- عبد القادر حميدة ، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، المرجع السابق، ص 196.

[2]- رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 29.

[3]- نفسه، ص 30.

اتصالات لعموري وأتاحت له الفرصة ليجتمع مع رفقائه بالرغم أنه تحصل على دعم صالح بن يوسف المعارض لبورقيبة فأراد الإطاحة به فكان عددهم حوالي خمسين ضابطا من جيش التحرير الوطني حيث اتفقوا على مجموعة من النقاط من بينها:[1]

- عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة التي يترأسها فرحات عباس وهو إندماجي في نظرهم، وسيدعو فرنسا لتفاوض عاجلا أم آجلا حيث فأكد في إحدى تصريحاته أنه مستعد لتحاور مع فرنسا ولكن المواجهة المسلحة لا تنتهي قبل وضع أسس متينة للمفاوضات.

- حجز الوزراء وسجنهم في مكان بعيد نقصد هنا محمود الشريف والباءات الثلاثة بلقاسم، بوصوف، بن طوبال لأنهم عجزوا عن إمداد قادة الداخل بالأسلحة وتم توقيفهم في نوفمبر 1958 من طرف الحرس الوطني التونسي[2]، وبعد تحريات دامت ثلاث أشهر توصل خلالها بن طوبال إلى جمع الأدلة اللازمة التي تثبت تورط لعموري وجماعته في مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة وتم محاكمتهم في محكمة عسكرية ترأسها هواري بومدين بمساعدة سليمان دهليس وقد ذكر فرحات عباس في كتابه "تشريح حرب" بقوله: "سيطرنا على الجماعة ببساطة بفضل تعاون الأجهزة السرية التونسية وحوكم الجماعة محاكمة عادلة انتهت بالحكم بالإعدام لمحمد لعموري وبالسجن لبقية الأعضاء الآخرين".[3]

2- صراع الباءات الثلاثة (كريم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف).

يعتبر الباءات الثلاث النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار حيث أن لكل واحد منهم قوة عسكرية داخل الحكومة المؤقتة يمكن استعمالها ضد خصومه طبعا بحكم مناصبهم التي تخول لهم ذلك فكانوا مقسمين حول مسألة الزعامة فمثلا كريم بلقاسم يرى نفسه هو القائدة الحقيقي لثورة حيث كان يطالب بحقه في انتقال الزعامة غير أن بوصوف وبن طوبال رفض الانصياع لمطلبه لكونهما يمتلكان نفس الأحقية في الزعامة بحكم أنهما من لجنة 22 ونجد كريم بلقاسم دائما يريد الوصول إلى القيادة ويظهر هذا جليا من خلال اقتراح فكرة إنشاء لجنة العمليات العسكرية (COM) ثم إنشاء جيش نظامي أغلبيته ضباط هم من الفارين من الجيش الفرنسي هذا ما خلق مشاكل داخل صفوف جيش التحرير

[1]- عبد القادر حميد، المرجع السابق، ص 197.

[2]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح...، المصدر السابق، ص 406.

[3]- فرحات عباس، **تشريح حرب**، تر: أحمد منور، ط خ، دار المسك لنشر والتوزيع، د م، 2010، ص 330.

على الحدود ونجد كذلك أن كريم بلقاسم أولى إهتماماته بالجيش بكونه وزير القواة المسلحة فكانو يقومون بإختيار رئيس الحكومة ليس منهم كي يبقى تحت نفوذهم في حين يسعى كل واحد منهم لتخلص من خصمه بأساليب دنيئة دون ترك بصماتهم مثلما حدث في محاولة لعموري الانقلابية.[1]

المبحث الرابع: مضمونها وتداعياتها:

شكلت المفاوضات إحدى المراحل الأساسية في تاريخ الثورة التحريرية حيث مرت بمرحلتين أساسيتين الأولى عرفت بالاتصالات جس النبض أراد من خلالها الفرنسيين معرفة أهم نقاط قوة وضعف قيادة الثورة أما الثانية فتميزت بالرسمية أجبر من خلالها ديغول إلى الجلوس على طاولة المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني وكان أهمها اتفاقيتين إيفيان الأولى والثانية وهو ما سنأتي إلى ذكره من خلال هذا العنصر.

المطلب الأول: اتفاقية إيفيان الأولى (المفاوضات واللقاءات).

بعد إعلان الجنرال ديغول يوم 7 مارس 1961 عن نيته في الدخول في مفاوضات رسمية مع جبهة التحرير الوطني فاجتمع قادة الجبهة في تونس ليقرروا ما إن كانوا مستعدين لبدئ المفاوضات بعد 20 يوم من ذلك تقدم السيد بلحروف يوم 22 مارس 1961 ببيان رسمي من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية معلنا عن إستعداد هذه الأخيرة في الدخول في المفاوضات إيفيان بأن تنطلق اللقاءات في 7 أفريل 1961 وأن يصدر بيان رسمي يعلن بالتوازي في تونس وباريس كما تقدم السيد دولمي الوسيط السويسري ببيان عن الجنرال ديغول يعلن نية فرنسا في الدخول في المفاوضات الرسمية مع المنظمة الخارجية لتمرد وأشار عدم اعترافه بالحكومة المؤقتة كممثل شرعي للشعب الجزائري.[2]

[1]– رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع العسكريين والسياسيين**، المرجع السابق، ص 24.

[2]– تواتي دحمان، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب في الجزائر 1961– 1962**، وزارة الثقافة، 2008، ص 169.

بدأت المفاوضات الأولى بتاريخ 20 ماي 1961 شارك فيها الطرف الجزائري كريم بلقاسم، سعد دحلب، محمد الصديق بن يحي، الطيب بلحروف، أحمد فرنسيس ورضا مالك* باعتباره ناطقا رسميا باسم الوفد الجزائري أما الوفد الفرنسي قاده لويس جوكس حاول هذا الأخير التركيز على وقف القتال الذي كان يصفه بالإرهاب، والاحتفاظ بالصحراء، ولكن الوفد الجزائري أصر على مواقفه السابقة الأمر الذي أدى على فشل مفاوضات إيفيان الأولى وتوقفها في 13 جوان 1961 لكنها سرعان ما استأنفت يوم 20 جويلية 1961 وقد تمحور النقاش والتفاوض حول تحقيق الهدنة بين الطرفين قضية الصحراء ومصير المستوطنين في الجزائر فكان موقف الوفد الجزائري المغاربي بأن الجزائر أمة واحدة شعبا ووطنا رفض هذه الاقتراحات مما أدى إلى توقف هذه المفاوضات من جديد في نفس الشهر قرر الطرفان الإبقاء على اتصال فيما بينهم واختير سعد دحلب ليكون وسيطا بين الطرفين وممثل الحكومة المؤقتة[1] في جنيف السويسرية إلى غاية 20جويلية 1961 وذلك بإقامة بوادفوا يملكها أمير قصر سابق التي وضعها تحت تصرف الوفد الجزائري.

1- مفاوضات لوغران 20- 28 جويلية 1961:

انطلقت في فرنسا في جهة الحدود السويسرية وحضره الوفد الجزائري سعد دحلب، كريم بلقاسم، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي والطيب بولحروف، وعن الوفد الفرنسي لويس جوكس، رولند كادي، بريباند تريكود دولوس، كولون، إلى جانب ممثلين آخرين.[2]

وقد افتتح الجلسة لويس جوكس حيث لخص الموقف الفرنسي الثابت حول تقرير المصير الذي يشمل المقاطعات الثلاثة عشر وان لا تقوم أية تسوية دون استشارة سكان الصحراء، واقترح أربعة لجان تعمل على وسائل التهدئة، ضمانات تقرير المصير، ضمانات التعاون العضوي للجماعات

* ولد سنة 1931 في باتنة درس في الجزائر العاصمة ثم باريس أحد مؤسسي إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955 بعد ذلك أصبح مدير جريدة المجاهد والجريدة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني 1957- 1962 وعضو الوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان، انظر، رضا مالك، **الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفرابي، بيرقت، 2003، ص 377.

[1]- عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية...**، المرجع السابق، ص 268.

[2]- بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان**، تح، لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س، ص 23.

المتميزة، مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا وكان رد كريم بلقاسم بالتأكيد على الموقف الوطني، التوصل للاتفاق من أجل تحرير الأراضي وإذا أنتهك هذا المبدأ سيكون نفيا للاستقلال بالذات.

التعاون بين الجزائر وفرنسا عندما تم تسوية مسألة الصحراء.

الضمانات الممنوحة للفرنسيين الجزائريين كل الاقتراحات مرحبا بها ما عدا تلك التي تهدد ببناء الدولة الجزائرية.

لم يكن منتظر من هذه المفاوضات إيجاد حل لقضايا وعلى رأسها مسألة الصحراء التي شكلت عائقا أدى إلى وقف المفاوضات.[1]

2- لقائي بال الأول والثاني حيثياتهما وأوجه الوفاق والشقاق.

1- لقاء بال الأول (20 و29 أكتوبر 1961):

جرى اللقاء الأول في مدينة بال سويسرا يومي 28 و29 أكتوبر 1961 حضره الوفد المكلف بالاتصال مع الفرنسيين كل من محمد بن يحي رضا مالك ويمثل ديغول في هذا اللقاء برونو دولوس وكلود شايي أثيرت في هذا اللقاء مجمل القضايا التي يتضمنها ملف المفاوضات بدءا بقضية الصحراء والأقلية الأوروبية إلى أن الوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب بما في ذلك الصحراء وأثار الوفد من جهة أخرى مسألة هامة "مبدأ ترك الأخذ بالثأر" وحسب هذا المبدأ فإن على الدولة الجزائرية المقبلة أن تمتنع عن إصدار أي عقاب على الجزائريين الذين تعاونوا مع السلطات الفرنسية.[2]

كما كان الهدف الأساسي من هذا اللقاء قيام المندوبين الفرنسيين بنقل اقتراحات حكومتهم حول مختلف القضايا إلى الحكومة المؤقتة وقد تضمنت هذه الاقتراحات النقاط التالية:

---

[1]- يوسف زيغود، **إتفاقيان إيفيان، الاتصالات، المحادثات والمفاوضات الجزائرية الفرنسية إبان ثورة التحرير الوطني (1954- 1962)**، مجلس الأمة، قصر زيغود يوسف، الجزائر، 2010، ص 25.

[2]- محمد عباس، **اغتيالات النسيان (شهادات، مذكرات، مقالات تاريخية)**، د ط، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 149.

على المستوى الإستراتيجي:

- ✓ محافظة فرنسا على المرافق العسكرية التي تمكنها من إبقاء الاتصالات بإفريقيا السوداء ومتابعة تجاربها الفضائية النووية.

على المستوى الاقتصادي:

- ✓ استغلال الثروات الطبيعية الجزائرية.
- ✓ التأكيد على الحقوق المكتسبة في مجال التنقيب عن البترول.
- ✓ إنشاء هيئة تقنية ثنائية للإستغلال الثروات الكامنة تحت أرض الصحراء.

بالنسبة للأقلية الأوروبية: فقد طالب ديغول لها ما يلي:

- ✓ مبدأ ازدواجية الجنسية.
- ✓ احترام العقيدة الدينية واللغة والأحوال الشخصية.
- ✓ حق إنشاء الجمعيات.
- ✓ المشاركة في المجالس السياسية بنسبة 10 % والمجالس البلدية والمهنية.
- ✓ إنشاء بعثات ثقافية.
- ✓ حرية نقل الأموال لمدة محددة.[1]

إلا أن الفرنسيين لا يخفون تخوفهم من العبارة "الممتلكات المكتسبة شرعيا من طرف الأوروبيين" الواردة في الوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني.

أما فيما يخص الضمانات التقنية لتقرير المصير تتكفل بها لجان الرقابة الخاضعة للسلطة التنفيذية المؤقتة والمكلفة بمراجعة ووضع القوائم الانتخابية وإجراء الاقتراع.

وتثير المرحلة الانتقالية ثلاث مسائل:

[1]– بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان**، المصدر السابق، ص 29.

1- تبدأ المرحلة المؤقتة الأولى: من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال.

2- تهيئ السلطة التنفيذية المؤقتة الاستفتاء وتحويل الصلاحيات وتبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية إلى غاية تقرير المصير، ويرأس المندوب العام اللجنة التنفيذية المؤقتة، ويحتفظ بالمسؤولية فيما يتعلق بالأمن العام بواسطة القوة المحلية.

3- المرحلة المؤقتة الثانية: تحدد المدة لتحضير الانتخابات العامة الخاصة بالمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف ثلاث أسابيع أو شهر.

✓ تقترح فرنسا تعاونا اقتصاديا وماليا وثقافيا وتقنيا مقابل المحافظة على مصالحها في الجزائر وفي الصحراء.

✓ تطالب فرنسا بنظام الأفضلية وانتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك وضمان الاستثمارات وملكية الفرنسيين.[1]

بالنسبة للتواجد العسكري:

فقد طلب المرسى الكبير مدة غير محدودة لا كمنطقة ترابية فرنسية كما ألح الفرنسيون على ذلك في السابق، ولكن كقاعدة تحت السيادة الجزائرية أما القواعد الأخرى فستكون معسكرات يتوقف فيها الجيش[2] وتقترح لإحلال السلام وفق الإجراءات التالية:

1- وقف إطلاق النار يحدد محتواه فيما بعد.

2- اتصالات سرية ترمي إلى اتفاق سياسي شامل يعلن نهاية القتال.

3- الإفراج العام على المعتقلين.

ويتوقع الفرنسيون إنهاء المحادثات في نهاية شهر نوفمبر وإعلان وقف إطلاق النار في بداية سنة 1962.

[1]- بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان**، المصدر السابق، ص 30.

[2]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، الطابعة الشعبية لجيش، الجزائر، 2007، ص 166.

قدم المندوبان الفرنسيان هذه المقترحات لرضا مالك وبن يحي وعبرا عن رغبة الحكومة الفرنسية في مضاعفة سرعة سير نحو الحل النهائي إذا كان من الممكن أن تنتهي المباحثات في أواخر نوفمبر 1961 وأن يعلن وقف القتال في مطلع 1962.[1]

2- لقاء بال الثاني (09 نوفمبر 1961):

كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2] حيث تضمنت هذه الإجابات ما يلي:

الأقلية الأوروبية:

- ✓ حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية.
- ✓ يخضع حق التجمع للرقابة.
- ✓ المشاركة في المجالس باعتبار العدد.
- ✓ مراقبة تنقيل الأموال إلى فرنسا.[3]

المجال العسكري:

- ✓ يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة لتجديد.
- ✓ إنهاء التجارب النووية والفضائية.
- ✓ عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة.
- ✓ جلاء الجيش وإخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيها.[4]

---

[1]- بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير...**، المصدر السابق، ص31.

[2]- عمار ملاح، **المرحلة الانتقالية لثورة الجزائر**، د ط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 79.

[3]- بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير...**، المصدر السابق، ص31.

[4]- نفسه، ص 32.

المرحلة الانتقالية:

- ✓ من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر.
- ✓ تشكيل هيئة مؤقتة يرأسها مسلم لا فرنسي.
- ✓ الموافقة على بقاء الجزائريين تحت السيادة الفرنسية خلال الفترة الانتقالية.[1]

في مجال النفط:

تريد الحكومة المؤقتة أن يكون القانون النفطي من اختصاص الدولة الجزائرية، كذلك يمنح الرخص في التنقيب والاستغلال.

منطقة الفرنك: إنشاء مؤسسة إصدار النقد والمراقبة على تقيل الأموال وفي النهاية ساعد الرد الإيجابي على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو حيث يعتبر هذا التنازل بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شيئا عاديا سيعيد الحوار إلى مدراه الحقيقي[2]، ولكن في هذه الفترة أعلن المعتقلون في سجون فرنسا القيام بإضراب عن الطعام لمدة عشرين يوم وعلى إثر ذلك أوقفت المحادثات السرية والانتظار حتى يتضح الوضع الناشئ عن الإضراب عن الطعام.[3]

3- لقائي دحلب ولويس جوكس (نقاط الاشتراك والخلاف).

1- لقاء دحلب ولويس جوكس الأول (09 ديسمبر 1961):

لم تستأنف المحادثات إلا بعد انتهاء الإضراب وذلك يوم 9 ديسمبر 1961 حيث تم اللقاء بين دحلب ولويس جوكس وكان الأول مرفوقا بمحمد بن يحي والثاني ببروفو دولاس وبقي ظل الصحراء مخيما على المحادثات بحيث أصبحت مسألة الاستفتاء معلقة لأن لويس جوكس اقترح فكرة استفتاء منفصل فيما يخص قبائل الطوارق الرحل وقبائل الرقيبات في منطقة تندوف، وقد وقع تساؤل بهذا

[1]- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 404.

[2]- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 404.

[3]- مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية**، د ط، طلاس لدراسات والنشر، دمشق، 1984، ص 331.

الشأن هل يعني بذلك إعادة النظر فيما يخص الصحراء؟ أم أن ذلك مجرد ضغط للحصول على تلبية معظم المطالب الخاصة بالأقلية الأوروبية.[1]

حاول دحلب أن يجد مخرجا لمسألة الصحراء، واقترح أن تتقدم الهيئة التقنية برأيها للدولة الجزائرية فيما يخص منح أو رفض البحث عن التنقيب عن النفط، أما فيما يخص مسألة الأقلية الفرنسية لجوكس "فإن الجنسية الجزائرية تعطى تلقائيا مع ترك الحرية لمن أراد أن يتنازل عنها"، ويضيف قائلا: "فيما يمس الجنسية الفرنسية فموقفنا صارم شامل ولذا يجب السماح بازدواجية الجنسية للفرنسيين".

أما بالنسبة للمسائل الأخرى كالمشاركة في الإدارة وحرية التنقل وضمان المصالح فتبقى الجزائر سيدة في قرارها ولا يجب أن تتعرض أموال الفرنسيين للاغتصاب.[2]

أجاب دحلب أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستبقى مرجعا في حالة إخفاق الهيئة التنفيذية المؤقتة، أما بالنسبة للمرسى الكبير وافق جوكس على نظام الإيجار، وتطرق كذلك إلى وضعية المطارات الموجودة في جنوب شمال البلاد وأحس دحلب أن جوكس شديد الرغبة في الوصول إلى وقف إطلاق النار بسرعة وأن الوفد الفرنسي فقد صبره ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالحصول على ضمانات سياسية جدية ووطيدة.

جدد دحلب طلبه الخاص بالاتصال بالزعماء الخمسة لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت دائما تهتم بإشراكهم في المفاوضات فأجاب جوكس "أن هذه القضية من اختصاصات ديغول" وسكون الرد على ذلك يوم 12 ديسمبر 1961.[3]

2- لقاء دحلب ولويس جوكس الثاني (23 ديسمبر 1961):

في هذا اللقاء تمسك الفرنسيون بموقفهم الخاص بالمندوب العام على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة لمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة والدفاع والتعليم والمواصلات والمحافظة على الأمن العام نهائيا، بالإضافة إلى إطلاق صراح المعتقلين في مدة عشرين يوما بعد إعلان وقف إطلاق النار

[1]- زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 88.

[2]- بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير...**، المصدر السابق، ص 33.

[3]- صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 405.

وإلحاحهم على الاعتراف بازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية. أما الوضع الخاص بالجيش الفرنسي والجزائري فسيكون محل اتفاق فيما بعد أي بعد وقف إطلاق النار.

قسم المرسى الكبير إلى منطقتين: منطقة أ ومنطقة ب.

حيث تشمل المنطقة أ من رأس فيقالو إلى غرب وهران، وتشمل المنطقة ب الجنوب حيث تمتد أ من لورميل إلى شرق رأس لندلس فتقطع البحيرة إلى غاية وهران بالإضافة إلى متابعة فرنسا التجارب النووية والفضائية في الصحراء لمدة خمس إلى عشر سنوات وكان مطلب الجزائريين هو إشراك المسجونين الخمس في المفاوضات ونظر لاختلاف الطرفين في المطالب انتهت الحكومة الفرنسية إلى قبول رغبة كريم بلقاسم وزملائه في الاتصال بسجناء أولنوي وكلف كريم بلقاسم وبن طوبال بالالتحاق بأولنوي والاتصال بالخمسة ورافقهما بن يحي الذي كان يعرف بدقة ملف المفاوضات الجزائرية ثم رجعوا يوم 4 فيفري لإطلاع الحكومة الجزائرية بنتائج مهمتهم المتمثلة في مصادقة المسجونين الخمسة على اتفاقيات إيفيان كل المصادقة وإرسالهم إلى رئيس الحكومة وكالة لكي يصوت باسمهم أثناء انعقاد اجتماع المجلس الوطني لثورة الجزائرية كذلك تقديم ملاحظات من طرف بن بلة وخيضر المتمثل في مسألة تعويض اللاجئين وطلب اختصار مدة المرحلة الانتقالية وتحدث عن القوانين الداخلية لجيش التحرير الوطني، حيث ذكر سلطتين: المكتب السياسي والحكومة واقترح تعيين عضوين القيادة العامة لجيش لتطبيق قرارات الحكومة.

4- مفاوضات ليروس (11- 19 فيفري 1962):

بدأت مفاوضات ليروس يوم 11 فيفري 1962 على الحدود الفرنسية السويسرية بقيادة لويس جوكس ووزراء آخرين ممثلين للحكومة الفرنسية أما من الجانب الجزائري فحضره كل من كريم بلقاسم بصفته نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولخضر بن طوبال، سعد دحلب، محمد يازيد، رضا مالك، الصديق بن يحي، والصغير مصطفاوي كخبير مالي نقشت كل النقاط من جديد حيث دافع كل واحد عن وجهة نظره.

وفي الأخير تم الاتفاق على هذه النقاط التي ستناقش لاحقا فيما يعرف باتفاقيات إيفيان بشرط الحصول على موافقة المجلس الوطني لثورة الجزائرية الذي انعقد بطرابلس الليبية ما بين 22 و27 فيفري 1962 الذي ناقش وتطرق إلى النقاط التي سيتم الإشارة إليها في المفاوضات القادمة.[1]

[1]- محمد عباس، **اغتيالات النسيان...**، المرجع السابق، ص 150.

اجتماع المجلس الوطني لثورة الجزائرية:

اجتمع المجلس الوطني لثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 لدراسة نص اتفاقيات إيفيان في جزئياتها حيث كان سعد دحلب هو المقرر وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات إيفيان من طرف المجلس الوطني لثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بالإجماع أما المسجونين الخمس صوتوا بتأييد الاتفاقيات وكذالك أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) أرسل وكالاتهم وصوت بها بن يوسف بن خدة.[1]

المطلب الثاني: اتفاقية إيفيان الثانية (المحتوى وآليات التنفيذ).

بدأت مفاوضات إيفيان الثانية في 7 مارس 1962 بين الطرفين الفرنسي والجزائري وانتهت في 18 مارس 1962 وكان جدول أعمال هذا الاجتماع يتمحور حول عديدة من النقاط مثل الاتفاق على وقف إطلاق النار في البلاد والاعتراف بالسيادة الجزائرية على كامل التراب الوطني من خلال تنظيم استفتاء وطني حول تقرير المصير وهو ما تحقق فعلا في الاستقلال الوطني والحرية يوم 05 جويلية 1962.

1- المحتوى:

إحتوت إتفاقية إيفيان التي توصل إلى صياغتها والاتفاق على محتوياتها كل من الوفد الفرنسي الممثل للحكومة الفرنسية والوفد الجزائري الممثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ويمكن تلخيص أهم ما جاء في هذه الاتفاقية كما يلي:

الجانب الأول: يتضمن الشروط والضمانات المرتبطة بالتصويب على حق تقرير المصير بما فيها شروط الإنتخاب داخل الجزائر وخارجها بالنسبة لكل الجزائريين المقيمين بالخارج.

- كيفية القيام بالحملة الإ نتخابية و مراقبة قوائمها والدعاية لها.

- كشف البطاقات وإحصاء الأصوات وفرزها وتحديد يوم الإستفتاء.

[1]- عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية**...، المرجع السابق، ص 271.

– تحديد اليوم الأول من شهر جويلية 1962 لإدلاء الجزائريين بأصواتهم التي كانت أغلبيتهم الساحقة لصالح الإستقلال والحرية الذي أعلن عنه رسميا يوم 5 جويلية 1962.[1]

الجانب الثاني: يرتبط بالأحكام الهامة للجزائر خلال الفترة الانتقالية التي أشرف عليها مندوب مؤقت عينته الحكومة الفرنسية ومجلس التنفيذي المؤقت يتشكل من رئيس ونائبه وعشرة أعضاء حيث يتولى مهمة الإشراف على تسيير قطاعات الإدارة والشؤون العامة والأمن العام، الاقتصاد والمالية، والفلاحة، الأشغال العامة، البريد، الثقافة والشؤون الإجتماعية وتنتهي مهام مندوب الحكومة الفرنسية والمجلس التنفيذي المؤقت بعد ثلاثة أسابيع من إعلان نتائج الإستفتاء.[2]

الجانب الثالث: يتعلق بعملية وقف إطلاق النار وإجراءات العفو حيث تم إنهاء كافة نشاطات المسلحة على المستوى الوطني ابتدءا من منتصف نهار يوم 19 مارس 1962، على أن تبقى عناصر الجيش الفرنسي وأفراد جيش التحرير الوطني متمركزة في المناطق التي كانت فيها لحظة وقف إطلاق النار.

– الاتفاق من خلال المادة السادسة من هذه الإتفاقية على إطلاق سراح كافة المعتقلين الجزائريين في ظرف لا يتعدى العشرين يوما.

– الإعلان عن العفو الشامل على جميع المخالفات المرتكبة خلال الفترة الممتدة من 30 أكتوبر 1954 إلى غاية 19 مارس 1962.[3]

الجانب الرابع: الضمانات الممنوحة للفرنسيين المقيمين في الجزائر المتمثلة في الحفاظ على أمنهم وممتلكاتهم و البقاء في الجزائر بصفة أقلية ذات إمتيازات.

– بالإضافة إلى منحهم حق المشاركة في الحياة السياسية للبلاد والتمتع طيلة ثلاث سنوات بالحقوق المدنية الجزائرية إلى غاية اختيار جنسيتهم بصفة نهائية.

الجانب الخامس: سعت السلطات الفرنسية من خلال هذا الجانب الذي تضمن مجالات التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي بين البلدين في الجزائر وفرنسا إلى جعل الجزائر في تبعية دائمة في هذه

[1]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 272.

[2]– رضا مالك، المصدر السابق، ص 313.

[3]- نفسه ، ص 314.

المجالات حيث أكدت هذه الإتفاقية أن الجزائر تضمن مصالح فرنسا والحقوق التي يتحصل عليها الأشخاص الفرنسيون على أن تتعهد فرنسا بإعانة الجزائر في الجانبين الثقافي والفني وتضمن الجزائر لشركات الفرنسية المنتشرة في الجزائر بمباشرة نشاطها بصفة عادية.[1]

الجانب السادس: نصت الإتفاقية في هذا الجانب على أن تؤجر الجزائر لفرنسا القاعدة البحرية الجوية، المرسى الكبير لفترة تصل إلى خمس عشر سنة تبدأ من تاريخ الاستقلال.

– كما تستفيد فرنسا من استعمال مطار عنابة وبوفاريك وبشار.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في 18 مارس 1962 من قبل رئيس الحكومة الفرنسية لويس جوكس عن الجانب الفرنسي أما الجانب الجزائري رئيس الوفد وممثل جبهة التحرير الوطني كريم بلقاسم.[2]

2– مصير الاتفاقية:

تبين بعد الاستقلال أن محتوى الإتفاقية لا يتماشى مع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري حيث أصبح الكثير من ما تضمنته هذه الاتفاقية قد تجاوزته الأحداث فلم يعد بوسع الجزائريين الإلتزم بكل ما جاء فيها وحان الوقت لإعطاء معنى لمحتوى الاستقلال، حيث بادرت الدولة الجزائرية إلى استعادة الأراضي التي كان يسيطر عليها المعمرون كما قامت باسترجاع كافة الثروات المعدنية والتخلص من القوات الفرنسية.[3]

[1]– بلقاسم بن محمد برحايل، **الشهيد حسين برحايل نبذة عن حياته وأثار كفاحه وتضحياته**، د ط، دار الهدى لنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 211.

[2]– نفسه، ص 213.

[3]– سعد دحلب، المصدر السابق، ص 290.

المبحث الخامس: مقارنة نقدية لأفكار كتاب تشريح حرب من خلال مؤلفات أخرى.

المطلب الأول: بيان أول نوفمبر 1954.

حسب رأي فرحات عباس أن بوضياف وديدوش مراد أسندت لهم مهمة صياغة البيان ونداء جيش التحرير على أن يكون النصان جاهزين خلال الأسبوع الموالي في حين قام أحد المناضلين القدامى في بلاد القبائل محمد العيشاوي بسحبهما على آلة الرونيوا، وتم توزيعه في ليلة 31 أكتوبر 1954 وأذيع في الوقت نفسه على أمواج إذاعة القاهرة ويعود الفضل لهذا التنسيق لمحمد بوضياف الذي غادر الجزائر إلى جنيف في 25 أكتوبر 1954 بعد خمسة أيام في القاهرة.[1]

من خلال هذا الطرح نجد عثماني مسعود في كتابه: الأوراس مهد الثورة يختلف رأيه عن فرحات عباس إذ يرى أن بيان أول نوفمبر 1954 أعد من طرف القادة الستة من خلال إحضار مصطفى بن بولعيد الآلات الراقنة وقيام كل من عباس لغرور وعاجل عجول بكتابة البيان باللغتين العربية والفرنسية وطبعه في منطقة القبائل، ويمكن اعتباره بيان أول نوفمبر أول وثيقة تصدر عن حزب جديد غير معتمد في الساحة الوطنية حزب جبهة التحرير الوطني، وقد رسم المعالم الكبرى لثورة التحريرية وحدد بإيجاز ملامح الدولة الجزائرية المرتقبة وهو معد بعناية فائقة ولم يوزع البيان على منطقة الأوراس بسبب الأمية التي تصل إلى 95% فهم لا يجيدون فلسفة الأحداث والبحث عن الأسباب.[2]

في هذا الصدد يذكر يحي بوعزيز في كتابه الثورة في الولاية الثالثة أن مصطفى بولعيد هو الذي كلف عاجل عجول بكتابة البيان بالعربية وعباس لغرور بالفرنسية بعد أن أحضر لهم آلات الكتابة لنسخه فهذا البيان يعد الوثيقة المرجعية الأساسية لإعادة بناء الدولة الجزائرية وفي صبيحة يوم الأحد وزع البيان على الشعب.[3]

في حين أكد محمد العيد مطمر من خلال كتابه ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر أن بيان أول نوفمبر التاريخي هو الدليل الحق على مدى عبقرية صانعي الثورة بالرغم أنهم لم يكونوا خرجي الكليات

[1]– فرحات عباس، **تشريح حرب**، المصدر السابق، ص 85.

[2]– عثماني مسعود، **الأوراس مهد الثورة**، د ط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 238.

[3]–يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة 1954– 1962**، المرجع السابق، ص 40.

الحربية الكبرى وعرفوا بتجاربهم الميدانية وتقديراتهم الصائبة أن الوقت قد حان لشعب الجزائر لكي يواجه مصيره التاريخي والتجنيد من أجل الثورة.[1]

المطلب الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

أشار فرحات عباس إلى التحضيرات الأولية لعقد المؤتمر من خلال قوله انهمك فريق العاصمة طوال فصل الشتاء 1956 في الإعداد لمؤتمر الصومام حيث جند عبان لهذه المهمة أوزقان، والبجاوي وبن خدة ودحلب وشنتوف وغيرهم، كما ظل على إتصال بكريم بلقاسم وأعمران وبن مهيدي لإبداء الرأي.

– وفي القاهرة كان الوفد الخارجي منشغلا بالقضية نفسها وقد كلف الدكتور دباغين بالمسألة لكن الانسجام بين التاريخيين كان أبعد ما يكون عن الواقع، في حين إصطدم بن بلة الذي كان منحازا لثورة المصرية وحكومة عبد الناصر بالتفكير الديمقراطي النابع من التقاليد المغاربية لدى خيضر وآيت أحمد وبن مهيدي، مع هذا كانت مشكلة القاهرة ثانوية، وكان الموضوع الذي يحضى بالأولوية هو جمع رؤساء المناطق التي كانت تخوض المعركة من أجل تنسيق العمل فيما بينها وإيجاد أرضية مشتركة بين جميع المقاتلين تدخلهم ضمن نظام موحد على المستوى الوطني.[2]

تمكن فريق الجزائر بالقيام بالمهمة بشكل مشرف حيث عقد المؤتمر في 20 أوت 1956 على الضفة اليسرى لوادي الصومام بقرية إفري أوزلاقن بالرغم أن الجيش الفرنسي كان يحاصر المنطقة.[3]

ومن خلال الطرح نجد أن محمد الشريف ولد الحسين في كتابه من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830– 1962 يتوافق مع رأي فرحات عباس حول عقد المؤتمر الصومام بإفري في منطقة أوزلاقن رغما عن القوات الفرنسية التي كانت تحاصر منطقة القبائل من كل الجهات وتولى عبان رمضان مهمة الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر.[4]

---

[1]– محمد العيد مطمر، **ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر (1954– 1962) أوراس النامشة أو فاتحة النار**، د ط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2015، ص 82.

[2]– فرحات عباس، **تشريح حرب**، المصدر السابق، ص 271.

[3]– نفسه، ص 272.

[4]– محمد الشريف ولد الحسين، المصدر السابق، ص 65.

اعتبر فرحات عباس المؤتمر أول تقييم لحصيلة الثورة وأول لقاء بين القادة الذين لم يكونوا يعرفون بعضهم بعضا وكذلك أو خطوة نحو تجسيد قوة السلاح ووحدة الثوار وهذا يعد إنجازا عظيما من خلال القرارات الإيجابية التالية.

- ✓ تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ وهي النواة التمهيدية لتكوين حكومة مؤقتة في المجلس الوطني لثورة الجزائرية وهو بمثابة البرلمان إذ له الحق في مراقبة نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ.
- ✓ تحويل المناطق إلى ولايات لتكون لها قيادة تتشكل من عقيد وثلاث رواد.
- ✓ وضع هيكلة لجيش التحرير الوطني وتحديد الرتب العسكرية والجنود ومسؤوليات التنظيمات التي تتبعها الإدارة والعدالة والعتاد.[1]
- ✓ تحديد بعض المسائل الترتيبية أعطى الأولوية للمدني على العسكري وللداخل على الخارج ومنع السلطة الفردية وإقرار مبدأ القيادة الجماعية.
- ✓ أعطى للجزائر المستقلة إطارا ليبراليا وديمقراطيا يقوم على الحريات السياسية للإنسان دون تمييز عرقي أو ديني وأكد على حق السكان.
- ✓ إعطاء الحق في الملكية المحصل عليها بصفة شرعية ما أكد أن جبهة التحرير الوطني سوف تحافظ على استقلاليتها.[2]

خالف الطاهر الزبيري فرحات عباس في كتابه مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929– 1962) حول قرارات مؤتمر الصومام من خلال قوله وجهت العديد من الانتقادات إلى بعض قرارات المؤتمر وإلى مهندسه عبان رمضان خاصة ما يتعلق بأولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج فضلا عن مشاركة العديد من قيادات الثورة في هذا المؤتمر.

من خلال احتجاج كل من مسعود عيسى ولزهر شريط على قرار المؤتمر بأولوية السياسي على العسكري ورفضوا فكرة أن يخضع جيش التحرير لجبهة التحرير الوطني وهو ما أكد عليه أحمد مهساس وأضاف انه لا يمكن تسمية أولوية الداخل على الخارج بل هي ثورة واحدة في الداخل

[1]-فرحات عباس، **تشريح حرب**، المصدر السابق، ص 272.

[2]– نفسه، ص 273.

والخارج والقادة الذين هم في الخارج يواجهون نفس الصعوبات والمشاكل التي يواجهها رفقائهم في الداخل.[1]

لقد عبر محمد الصغير هلايلى على موقفه تجاه قرارات مؤتمر الصومام من خلال مذكراته بعنوان محمد الصغير هلايلى شاهد على الثورة في الأوراس بقوله من خلال أرضية الصومام تعمد عبان رمضان تحديد الملامح العامة لثورة حسب رؤيته الشخصية متجاهلا في ذلك البعد الإسلامي والقومي مما جعل الثورة في تلك الفترة تأخذ منحى يساري لائكي علماني يتجاوز بيان أول نوفمبر 1954 ببعده الإسلامي القومي التحريري الاجتماعي الديمقراطي والتنظيمي، وكان ذلك واضحا من خلال تكليفه السيد أوزقان بإعداد مشاريع النصوص التي قدمت للمؤتمر من حيث أفضى عليها تلك المسحة اليسارية الممثلة في تلك التصنيفات الفئوية التي تعتمدها مثل الطبقات الاجتماعية، النضال الطبقي، العدالة الاجتماعية، عمال فلاحين وبرجوازيين...الخ.[2]

في حين اعتبر محمد الصغير هلايلى أن إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري بهدف تهميش قادة الولايات ومفجري الثورة وأيضا أولوية الداخل على الخارج لإزاحة السياسيين الثوريين أعضاء الوفد الخارجي بحجة أن الثورة لا يمكن أن تسير من الخارج.[3]

وقد عارض الطبيب عبادلية قرارات مؤتمر الصومام من خلال مذكراته بعنوان مذكرات مجاهد القائد الميداني الوردي قتال احد أبطال معركة الجرف مسيرة رجل وتاريخ نضال من خلال قوله يعقدون مؤتمرا دون استشارتنا أو حتى حضورنا لذلك فإن قرارنا لا نعترف بهذا المؤتمر والأسباب والمبررات كثيرة ومقنعة من بينها أننا لم نحضر كذلك لم تحضر جماعة الخارج، بالإضافة إلى شهادة إبراهيم مزهودي بقوله لقد عرضنا هذا القرار وأنني بررت للمجاهدين أنه لا يجب أن نعالج اغتيالا باغتيال حيث وافقني زيغود يوسف على ذلك.[4]

---

[1]– الطاهر الزبيري، **مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين**، المصدر السابق، ص 165.

[2]– محمد الصغير هلايلى، **مذكرات الرائد هلايلى محمد الصغير شاهد على الثورة في الأوراس**، دار القدس العربي، 2013، ص 211.

[3]– نفسه، ص 212.

[4]– الطيب عبادلية، **مذكرات مجاهد القائد الميداني الوردي قتال أحد أبطال معركة الجرف**، د ط، دار الألمعية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 79.

وقد أضاف على ذلك ما صرح به منتوري وعباس في ندوة صحفية لرفضهم لمقررات الصومام وبعدم شرعيته، وهذا ما دفع أحمد مهساس بمغادرة إقامته وهو في ذروة الغضب.[1]

المطلب الثالث: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

نتج عن تأسيس الحكومة المؤقتة عدت صراعات وهذا ما أكد عليه فرحات عباس من خلال قولة: "كان جنودنا سيئ التغذية والإيواء والتجهيز فإننا نفهم ببساطة الجو المكهرب الذي نشير إليه هنا فكان على المجلس الوطني والحكومة المؤقتة أن تتعامل معه من أجل معالجة هذا الوضع عملنا على تكوين هيئتين محبذتين يوم 10 أفريل 1958 إحداهما في الشرق بقيادة محمدي السعيد بنيابة الكولونيل بن عودة وبوقلاز ومحمد لعموري أما الثانية في الغرب بقيادة دهليس سليمان المعروف باسم صادق وهواري بومدين.

لم تنجح هذه التنظيمات خاصة أن جماعة الشرق أكثر إخفاقا بسبب ان رجال محمدي السعيد كانوا ينظمون عمليات عشوائية ويطلقون النار وهذا ما أدى إلى الفوضى بسبب غياب إمكانية التنسيق والعمل المنظم، إزاء هذه الفوضى قرر كريم بلقاسم فرض عقوبات عليهم المتمثلة في عزلهم من قيادتهم وتخفيض رتبهم وإرسالهم إلى إقامات جبرية في المشرق أرسل بن عودة إلى بيروت عمار بوقلاز إلى بغداد ومحمد لعموري إلى جدة.[2]

يضيف فرحات عباس أن محمد لعموري أبدى سخطه من قرار كريم بلقاسم لأنه لم يعاقب محمدي السعيد بحجة أنه قبائلي مثله فأحس أن كرامته قد جرحت وعبر بحماسة عن رفضه للعقوبة وأنه لا يريد الذهاب إلى جدة لكن قام فرحات عباس بإقناعه في ليلة 15 نوفمبر 1958 دخل لعموري إلى تونس وحضر الإ نقلاب العسكري رفقة مجموعة من المناضلين فشلت العملية بفضل فضح أحد المناضلين يدعى قرام أحمد من أم البواقي وأن لعموري قبل رحيله إلى القاهرة قام بتعيين رجال يثق فيهم في مناصب حساسة ومفتاحية في الولاية الأولى بهدف تعزيز وضعيته وكان هدف لعموري من هذا الانقلاب هو قلب الحكومة الحالية، ثم اجتثاث العناصر القبائلية من تنظيمهم البديل الذي كانوا يدعون له الدعم الكامل من الولايتين الأولى والثانية بالرغم أن موقفه كان صارم ضد الحكومة المؤقتة

[1]– الطيب عبادلية ، المرجع السابق، ص 80.

[2]-فرحات عباس، **تشريح حرب**، المصدر السابق، ص 324.

وأنه عوقب هو وعمار بوقلاز لأنهما لا يدعمها أي وزير حيث تم إعدام محمد لعموري وبقية الأعضاء المتآمرين.[1]

خالف محمد الصغير هلايلى رأي فرحات عباس حول مؤامرة لعموري من خلال قوله كانت مؤهلات لعموري تدفع ففي نفسه الثقة الطموح لتوالي الأوراس حتى أنه أتهم من طرف بعض زملائه بأنه باع الأوراس لكريم بلقاسم من أجل التموقع رغم ذلك فقد غضب قائده المباشر محمدي السعيد نتيجة لمحولات الجهر برأيه في المسائل النظامية والاجتماعية التي تخص تنظيم الوحدات وأيضا العامل المتحيز مع الولاية الأولى ومقاتليها واعتبر ذلك منه تقصيرا في وجه القيادة وزرع للفتنة بذلك عزل من قيادة العمليات وخفضت رتبته وعندما عرف كريم بلقاسم بهذا ضاعف العقوبات حيث شملت جماعة القاعدة الشرقية والولاية الأولى كإجراء تأديبي، وتنفيذ حكم الإعدام في حق أربع قادة تاريخيين بالكاف وتعمدوا اختيار لعموري لفتح المجال لبقية الأعضاء.[2]

في حين يذكر الطاهر سعيداني في كتابه القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض أن قضية لعموري عبارة عن تسمية خاطئة لسوء تفاهم حصل بين الجيش وجماعة من المسئولين بسبب سلوكيات وزراء الحكومة المؤقتة المتعالية والغارقة في البذخ والعيش السهل المكلف لخزينة الثورة أموال باهظة في حين كان المجاهدين في الداخل يعانون من نقص السلاح والمال والتغذية وكان الوزراء يتنقلون إلى تونس في سيارات فخمة ويتقاضون أجور خيالية وهذا ما أدى إلى تأزم العلاقة بين جيش التحرير والحكومة المؤقتة.[3]

وأشار الطاهر سعيداني أن الخطأ الوحيد الذي ارتكبه محمد لعموري هو حضوره في اجتماع الكاف الذي جرى في الطابق التاسع بحضور قيادة القاعدة الشرقية اجتمعوا هؤلاء القادة في هذا الطابق وكلف عبد السلام بالحراسة وأثناء الاجتماع عرف كريم بلقاسم عبر مجاهد يدعى قرام ما كان يجري فاتصل بالخضر بن طوبال وكلاهما أخبر الحكومة التونسية بأن مصر أرسلت جسوس لقتل بورقيبة.

[1]– فرحات عباس، المصدر السابق ، ص 370.

[2]-محمد الصغير هلايلى، المصدر السابق، ص 286.

[3]– الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 197.

أرسلت الحكومة التونسية جنودها إلى مكان الاجتماع تفطن داودي للأمر فطلب من المجتمعين مغادرة المكان فلم يغادر سوى اثنين تم القبض على المجتمعين وتم سجنهم وشكلت محكمة عسكرية برئاسة هواري بومدين لكنه لم يقرر تنفيذ الإعدام في حق لعموري بل أمر بسجنه هو ورفقائه.[1]

[1]- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 198.

الفصل الثالث: قراءة في التطورات العسكرية للثورة التحريرية 1954– 1962.

المبحث الأول: الشرارة الأولى للثورة.

المطلب الأول: الإمكانيات المادية والبشرية.

المطلب الثاني: العمليات العسكرية الأولى.

المبحث الثاني: مظاهر تطور وامتداد الثورة على الجبهة الشرقية والغربية.

المطلب الأول: هجومات الشمال القسنطيني 20أوت 1955 تعزز مسار الثورة.

المطلب الثاني: معركة الجرف وآفاق الثورة 22– 29 سبتمبر 1955.

المبحث الثالث: التنظيم العسكري بعد مؤتمر الصومام 1956.

المطلب الأول: القاعدة الشرقية والقاعدة الغربية.

المطلب الثاني: قيادة الأركان العامة (الظروف والنشاط).

المبحث الرابع: قراءة نقدية للتطورات العسكرية من خلال كتاب تشريح حرب.

المطلب الأول: الشرارة الأول لثورة

المطلب الثاني: هجومات الشمال القسنطيني

المطلب الثالث: هيئة الأركان العامة

الفصل الثالث: قراءة في التطورات العسكرية للثورة التحريرية 1954– 1962.

المبحث الأول: الشرارة الأولى للثورة.

بعدما تم الاتفاق بين القادة على تسمية الجناح العسكري للثورة بجيش التحرير الوطني (ج.ت.و) والجناح السياسي جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى ما تمت دراسته والتخطيط له، وحتى لتقييم المرحلة الأولى من عمر الثورة بهدف تدارك النقائص ودعم الإيجابيات، قرر قادة الكفاح عقد اجتماع تنسيقي لهم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اندلاعها، وبعد ما تم ضبط جميع الإجراءات بصفة نهائية ودقيقة، اندلعت الثورة في موعدها المحدد أول نوفمبر 1954، وقد أكد ذلك البيان الذي تضمن معالم التوجهات الأساسية حاضرا ومستقبلا.[1]

لقد فجرت الثورة المسلحة، وفي مدة زمنية محدودة، كان على قادتها تجنيد عدد من المناضلين، وتسليحهم وتنظيمهم، وعبر محمد بوضياف الذي كان له دور جوهري في تفجير الثورة عن هذا الأمر بقوله: "كان الوقت يضغط لأنه كان ينبغي الاستفادة من الارتباط الذي خلقته الأزمة وستار الدخان الناجم عن المزايدات والخصومات للإفلات من قمع محتمل دائما".[2]

وحسب المناضل لخضر بن طوبال*، فقد كان يخشى أن تؤدي منظورات السلام في الهند والصين بالآمال في التفاوض بالنسبة لتونس والمغرب إلى تركيز كل القدرات العسكرية الفرنسية في الجزائر، حيث قال: "... كان المخرج الوحيد الممكن أمام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجرى إتباعها، ودون انتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل

---

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 25.

[2]– رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958– 1962 سنوات الحسم والخلاص، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، عنابه، الجزائر، 2012، ص 34.

* ولد سنة 1923، كان مناضلا بحزب الشعب منذ سن المراهقة، عضو بالمنظمة السرية، التحق بأدغال المقاومة، سعى لاندلاع الانتفاضة المسلحة، شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، امتاز بحسه التنظيمي، شغر منصب وزير الدولة في أوت 1969، أنظر: شارل أندري فافرود، **الثورة الجزائرية**، تر: كابوية عبد الرحمان، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010، ص 211.

وللتنسيق على كل المستويات كان ثمة حلان أمام مجموعة الاثنين والعشرين، إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولا ثم التنظيم فيما بعد... كنا مضطرين لاختيار الحل الثاني...".[1]

ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة بمعجزة الانطلاقة، فقد واجهت الثورة صعوبات جمة كادت أن تودي يعمرها منها سعة الحدود، فعلى سبيل المثال مدى سعته حدود المنطقة الثانية[2] وعدم تقسيم ترابها، عدم وجود مراكز، عدم تحديد النواحي، ثم حسم القيادة التي كانت تعتمد على مناضلي حزب الشعب وكانوا قلة وثالثا ضعف الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإنجاح الانطلاقة والاستجابة للصيحة التي أطلقها سويداني بوجمعة خلال الاجتماع الأخير لما عرف بمجموعة 22 "هل نحن مستعدون للقيام بالثورة، نعم أم لا؟".[3]

وأمام الظروف الصعبة التي واجهت كل من بوضياف وبن مهيدي وبن بولعيد في مهمتهم لتلبية احتياجات الانطلاقة من الأسلحة والذخيرة وحالت دون دخول ولو قطعة سلاح واحدة من الخارج بالرغم من الجهود التي بذلت في هذا المسعى، لجأت قيادة المناطق في مقابل تلك الخطوات إلى البحث عن مصادر تسليح داخلية من خلال الاعتماد على النفس فراحت تأمر بمضاعفة الجهود لتوفير السلاح الذي أصبح ضرورة ملحة لاستمرار النشاط الثوري.[4]

المطلب الأول: الإمكانيات المادية والبشرية.

إن الحصول على التأييد الشعبي على المستويين الداخلي والخارجي في السنة الأولى من حياة الثورة لم يكن بالأمر الهين واليسير، فقد واجهتها الكثير من الصعب على كافة الأصعدة، فعملية جمع الأموال كانت تتم بمشقة كبيرة لاسيما أنه منذ انطلاقها واجهت مشكلة نقص الأموال.[5] ففي أول جولة

[1]– رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 34.

[2]– أنظر: خريطة الشمال القسنطيني، ملحق الوثائق رقم06، ص 182.

[3]– علي كافي، المصدر السابق، ص 69.

[4]– الطاهر جبلي، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954– 1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2014، ص 137.

[5]– بوبكر حفظ الله، **التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954– 1962**، ص 40.

قام بها محمد خيضر نحو الأقطار العربية*، انتهت بخيبة أمل كبيرة ولم يجمع سنتيما واحدا، وهذا كان أمرا متوقعا، لذا اقتضت الضرورة واستلزم الأمر الاعتماد على الإمكانيات الذاتية، لأن بدية الثورة ينبغي أن تنطلق من عمق الشعب الجزائري، وهنا يمكن الإشارة إلى مجهودات مصطفى بن بولعيد الذي قام برهن جزء من أملاكه، وأيضا مراد ديدوش الذي رهن جزء من مخبزته.[1]

كما جمع الحاج بن علة** من سكان منطقة الظهرة بوهران مبلغ قدره 1.500.000 فرنك ولقد اختلفت الإمكانيات المادية والبشرية من منطقة إلى أخرى على النحو التالي: منطقة الأوراس: تذكر بعض المصادر أن بن بولعيد قاد الطلائع الأولى لجيش التحرير عند اندلاع الثورة، حيث جمع حوله في اجتماع دار بولقواس بقرية عين الطين ما بين 300 إلى 396 مجاهدا، وقام بتقسيم مجاهدي الأوراس إلى 39 فوجا ليلة الفاتح من نوفمبر، كما أحصى المؤرخ محمد حربي عدد الرجال الذين حملوا السلاح بـــ 350 مقاتلا.

ويتفق كل من مراد صديقي ومصطفى هشماوي على أن الثورة في الأوراس انطلقت بـــ 550 مجاهدا وتوفر لديهم 200 بندقية إيطالية عيار 56 ملم، كما صرح سكرتير الدولة الفرنسية للشؤون الحربية جاك شوفالي آنذاك قائلا: "إن منطقة الأوراس في حالة ثورة حقيقية وعدد الثوار فيها ما بين 400 و 450 مقاتلا وهم يستخدمون أسلحة أوتوماتيكية وأجهزة لا سلكية للإرسال والاتصال، وتؤكد أيضا بعض الدراسات الأكاديمية الموثقة بأرشيف فانسان أن حجم القوة العسكرية في المنطقة الأولى وإلى غاية شهر أكتوبر 1955 بين 1500 إلى 2000 مجاهد مسلحين بنسبة 75% سلاح حربي و25% سلاح صيد.[2]

---

* الأقطار العربية كانت أول مساعدة لها من السعودية بفضل جمال عبد الناصر بعد شهرين من اندلاع ثورة نوفمبر 1954، حيث تبنت السعودية الثورة الجزائرية واعتبرتها ثورتها، أنظر: مريم الصغير، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954- 1962**، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص 214.

[1]- جمعية أول نوفمبر، **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية**، مطبعة دار الهدى، الجزائر، 1999، ص 664.

** من مواليد 1923 بتيارت، شارك في ح.ع II، التحق بالمنظمة الخاصة 1948، قائد الناحية الثانية بالمنطقة الخامسة بعد تفجير الثورة، أنظر، محمد عباس، فرسان الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 45.

[2]- الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية 1954- 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009، ص 84.

ومهما يكن فإن رفقاء بن بولعيد في قيادة الثورة كانوا يعلقون أمالهم على منطقة الأوراس لكي تكون قلعة الثورة خصوصا وأنه ظل يعتقد بأن المنظمة الأولى (الأوراس) تمتلك القدرة على الصمود أمام القوات الاستعمارية لفترة طويلة.[1]

منطقة الشمال القسنطيني: عين على رأسها مراد ديدوش بمساعدة زيغود يوسف وهي من أبرز المناطق التاريخية، تشكلت منها أول نخبة ثورية التي كانت وراء تأسيس جبهة وجيش التحرير الوطنيين، قدرت إمكانياتها المادية والبشرية حسب مراد صديقي ومصطفى هشماوي بـــ 530 مجاهد يتوفر لديهم 60 بندقية إيطالية عيار 56 وبنادق صيد إلا أن محمد حربي واستنادا لشهادة بن طوبال فقد أكد أن تعداد مجاهدي المنطقة الثانية 50 مقاتلا من ضمن قرابة 7000 مناضل في صفوف ح.إ.ح.د، وهي نسبة هزيلة حسب حربي مقارنة بحجم القاعدة العريضة[2] التي تمتعت بها الحركة في الشمال القسنطيني، كما أم مشكل السلاح والمال أكد مراد ديدوش بأنه لن يمنع الثوار من تفجير الثورة حيث يقول: "إن شعبنا أشبه ما يكون ببرميل بارود لا بد من مفجر، وأن دورنا الأساسي هو أن نكون شرارة انفجار هذا البرميل، وأضاف أننا لا ننطلق من صفر مجرد، ولكننا ننطلق من صفر مضاعف، فنحن لا نملك السلاح ولا المال، ولكننا نملك وسائل التفجير للثورة التي تكمن في إدارة الشعب في اندلاع الثورة لنيل الحرية والاستقلال، وأما إذا رفض الشعب إشعال الثورة، فإننا نكون قد أدينا واجبنا تماما كما أداه الأبطال من قبلنا مثل الأمير عبد القادر، وبوعمامة، والمقراني وغيرهم من الردود الأوائل[3] كما يشير عمار بن عودة* هو الأخر إلى انعدام المال والسلاح عند اندلاع الثورة فيقول: "بالنسبة للمال فيكفي أن نذكر أن أغلبية أعضاء مجموعة 22 جاءوا بتذاكر دفع ثمنها الأخوين بن بولعيد وديدوش من مالهما الخاص، أما تذاكر العودة وأظن أن الذين توجهوا إلى قسنطينة وهم عبد الله

[1]– محمد عباس، **فكرة الثورة في التجربة الجزائرية حزب ثوري في طليعة مسلحة وشعب جاهز للثورة**، مجلة الحدث العربي والدولي، عدد خاص، رقم 24، نوفمبر 2002، ص 21.

[2]– الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية 1954– 1962**، المرجع السابق، ص 85.

[3]– أحسن بومالي، **أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 104.

* من مواليد 1925 بعنابة انضم إلى فرقة لزهر البوني وهي مختصة في تلقين الأطفال المبادئ الأولى للوطنية، انخرط في صفوف الكشافة الإسلامية في فوج المنى، أنظر، محمد عباس، **ثوار عظماء شهادة 17 شخصية وطنية**، المرجع السابق، ص 208.

بن طوبال، زيغود يوسف، وعمار بن عودة ركبوا القطار دون أن يدفعوا ثمن التذاكر، كما اشتروا ثلاث سندوتشات ولم يدفعوا سوى ثمن اثنان فقط في الثنية".[1]

ويذكر الأستاذ أحسن بومالي استنادا إلى رواية بن طوبال أن عدد مجاهدي المنطقة عند اندلاع الثورة قدر بـــ 66 مجاهدا لا يملكون إلا كمية ضئيلة من أسلحة المنظمة الخاصة أغلبها غير صالح للاستعمال، ورصيد مالي قدر بـــ 100.000 فرنك قديم ساهم به كل من زيغود يوسف وبن عودة وبن طوبال.[2]

المنطقة الثالثة (القبائل): بقيادة كريم بلقاسم ومساعدة عمر أوعمران* ومحمد زعموم، حيث يشير أوعمران بدوره إلى انعدام المال في المنطقة فيقول: " أما مسألة المال فلم يكن عندنا شيء، فصرنا نطلب الإعانات من الناس، ومن كل واحد منهم 100 ألف فرنك وحسب ما تيسر له ذلك..." كما ذكر أيضا "أن هناك أحد الإخوان باع أرضه بـــ 60 ألف فرنك سلم منها 40 ألف للثورة، واحتفظ بالباقي ليعيش بذلك هو ووالدته".[3]

وصل عدد مجاهدي المنطقة الثالثة إلى 570 مجاهد، غلى جانب 88 بندقية إيطالية وأخرى فرنسية وسلاح صيد، إضافة إلى ثلاثة آلاف طلقة فقط لجميع أنواع الأسلحة، ولقد اختلفت الآراء حول عدد المجاهدين، إذ قدر محمد حربي عددهم إلى 450 أي بنسبة 45% من صفوف جيش التحرير عشية اندلاع الثورة المباركة.[4]

وارتفع عدد مجاهدي منطقة القبائل في شهر أكتوبر 1955 بـــ 500 مجاهد مسلح وقدر رصيدها المالي بمليون فرنك.

---

[1]– أحسن بومالي، **أول نوفمبر 1954**...، المرجع السابق، ص 104– 105.

[2]– أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة**...، الجزائر، 1985، ص 80.

*من مواليد 1919 بدوار فريحان (القبائل الكبرى) دخل الحياة العسكرية متطوعا في 1939، حارب ببسالة في القطر التونسي، عين سنة 1945 بهيئة الأركان الصغرى لمدرسة مشتركة السلاح بشرشال بصفته عريف... أنظر، شارل أندري فافرود، المرجع السابق، ص 105.

[3]–أحسن بومالي، **أول نوفمبر 1954**...، المرجع السابق، ص105.

[4]– محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، المصدر السابق، ص 114.

المنطقة الرابعة الجزائر وضواحيها: بقيادة رابح بيطاط ومساعده سويداني بوجمعة* هذه المنطقة لم تشكل عسكريا على غرار الأوراس والقبائل، كانت ضعيفة العدة والعتاد، لكن بيطاط ورفقائه فجروا الثورة ببضعة عشرات من المجاهدين قدر عددهم بـــ 26 مجاهدا منقسمين إلى 05 أفواج.

لكن أورد مراد صديقي ومصطفى هشماوي أن حجم الإمكانيات المادية والبشرية لمنطقة الجزائر عشية الانطلاقة 238 مجاهدا و15 رشاشا فقط، أما محمد تقية يذكر في دراسة له حول جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة أن تعداده عشية الانطلاقة قدر بحوالي 200 مجاهد يملكون 50 قطعة سلاح.[1]

وقد تم نقل 50 مناضلا من منطقة القبائل إلى منطقة الجزائر (العاصمة) بواسطة القطار والبقية نقلوا بواسطة حافلات الخواص، وكان في استقبال الجميع في نقطة التجمع المعروفة بساحة بورسعيد، السيدان عمر أوعمران وبوجمعة سويداني، ومن هناك تم نقلهم على مرحلتين بواسطة شاحنات خاصة بالمناضل قدور لهجيم إلى مزرعة عائلته بالخرايصية في انتظار حلول ساعة الصفر.[2]

المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني): قادها محمد العربي بن مهيدي ومساعده بوصوف عبد الحفيظ وعبد المالك بن رمضان**، كان حال المنطقة الخامسة كما هو حال المنطقة الرابعة البساطة وقلة العتاد والإمكانيات الضئيلة كما أنها كانت من أكثر المناطق ضعفا تنظيميا وعسكريا حيث قدر عدد مجاهديها 60 مجاهدا موزعين على تراب المنطقة، وعدد الأفواج 12 فوجا، منتشرين في كل من مستغانم، تلمسان، وعين تيموشنت، المحمدية، وهران، ولم تكن بحوزتهم عشية اندلاع الثورة سوى 10 قطع من

* من مواليد 1922 مناضل قديم مسيرته حافلة بالأحداث، أحد مفجري الثورة، ينحدر من مدينة قالمة، انظم إلى حزب الشعب خلال ح.ع.II، شارك في عملية بريد وهران 1949...، أنظر، محمد الشريف عباس، **من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب**، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 135.

[1]– الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجستي...**، المرجع السابق، ص 90.

[2]- أحسن بومالي، **أول نوفمبر 1954..**، المرجع السابق، ص108.

** عضو اللجنة الثورية والعمل ولد في 20 مارس 1928 بقسنطينة، عضو بالمنظمة الخاصة، عين مساعدا للعربي بن مهيدي بالمنطقة الخامسة، قتل في معركة 4 نوفمبر 1954، أنظر، عفرون محرز، المصدر السابق، ص 199.

الأسلحة الحربية، ويمكن القول أن هذا الضعف ساهم بشكل مباشر ففي تعريض التنظيم الثوري لضربات قاسية من المستعمر الفرنسي.[1]

إن الجدير بالذكر أن تموين الثورة بالحبوب والسلع المختلفة ونقل الأسلحة والذخيرة كان يتم كله بواسطة البغال والحمير التي كانت تشكل العمود الفقري في وسائل النقل لاسيما في الجبال والأرياف والمناطق الصعبة، أما المناطق الحضرية كانت الثورة تستعمل السيارات والشاحنات وحتى القطارات لنقل السلع.[2]

أما التموين* أثناء المعارك وخلال تنقل وحدات جيش. ت. و فقد كان يتحمل عبأه الجنود أنفسهم حيث كان كل جندي يحمل على ظهره كمية من الدقيق، وهو الحال مع الماء، السلاح، الذخيرة وقد تصل الحمولة إلى 17 كلغ.[3]

إن أهم ما ميز الثورة الجزائرية عن بقية الثورات كونها تسلحت ذاتيا خصوصا في مرحلة الأولى، حيث أنها اعتمدت في بدايتها على سلاح الصيد، وقد تكونت الأسلحة التي استعملها الثوار في الفترة الممتدة بين 1954– 1955 تقريبا من 95% بنادق صيد[4] التي جمعت من سكان الأرياف و05% عبارة عن أسلحة حربية أوتوماتيكية من مخلفات ح. ع. II جمعها نشطاء المنظمة الخاصة، وخبئت في الجبال تحضيرا للعمل المسلح، إضافة إلى أسلحة أخرى مثل ستاتي وهي بنادق كانت موجودة في الصحراء الجزائرية وكذلك قنابل يدوية سرقت من المخازن الفرنسية، وبعض قنابل

[1]– عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954– 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2006، ص 136– 137.

[2]– يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر**...، المرجع السابق، ص 327.

* نشاط استراتيجي خلال الثورة التحريرية، وهو الركيزة التي اعتمد عليها جيش .ت. و لمواصلة نشاطه العسكري...، أنظر، بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 53.

[3]– نفسه، ص 54 ،55.

[4]– أنظر نموذج بنادق الصيد، ملحق رقم 07، ص 183.

المولوتوف، وأسلحة من صنع أمريكي (مخلفات ح. ع. II) مثل القارة الأمريكية والموسكوطو الفرنسية.[1]

المطلب الثاني: العمليات العسكرية الأولى.

تميزت العمليات الأولى[2] للثورة المسلحة عن العمليات التي خاضتها الحركات والانتفاضات المسلحة بميزة جد هامة، تمثلت في انطلاقتها عبر كامل التراب الوطني، نتيجة توفر التنظيم الثوري على مجموعات مهيأة عسكريا ومستعدة نفسيا في الأرياف، ومجموعات أخرى مرت بنفس التكوين والإعداد للقيام بعمليات تخريبية في المدن وخاصة الكبرى (العملات الثلاثة، قسنطينة، وهران، الجزائر).[3]

ركزت هذه الفترة على حرب الكمائن وأسلوب حرب العصابات الذي يعتمد على وسائل مختلفة أكثر اتساعا وكفاءة وإن كانت بسيطة فلها أهمية في نجاح العمليات العسكرية، التي توزعت على كل المناطق حتى يتحقق مبدأ الشمولية منذ اليوم الأول.[4]

فعلى الساعة الواحدة شرع الوطنيون في العمل وهم يرتدون الزي العسكري، وسجلت عشرات العمليات في مختلف مناطق البلاد (شرق، غرب)، حيث تم الهجوم على المراكز العسكرية ومراكز الشرطة، والدرك، حرق المخازن، المزارع، ولا شك أن هذه العمليات ونظرا لقلة الأسلحة التي بحوزتها (جيش. ت. و) وكانت لها قبل كل شيء دلالة رمزية لدق ناقوس الإنذار وإيقاظ الغارقين في النوم وتأكيد إرادة الأمة في استرجاع استقلالها.[5]

[1]– وهيبة سعيدي، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954– 1962**، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2009، ص 31– 32.

[2]– أنظر خريطة العمليات العسكرية بمنطقة الأوراس ليلة الفاتح نوفمبر، ملحق رقم08، ص 184.

[3]– أحسن بومالي، **أول نوفمبر 1954..**، المرجع السابق، ص113.

[4]– محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، المصدرالسابق، ص 71.

[5]– مبروك بلحسين، المرجع السابق، ص 39.

هاجم مجاهدو جيش التحرير الوطني على الساعة الصفر 30 هدفا معاديا، تركزت في الأوراس، إضافة إلى بلاد الزواوة القبائل ومنطقة العاصمة ومتيجة والشمال القسنطيني، وضواحي وهران (07 قتلى من الفرنسيين وأعوانهم).[1]

تم في هذه المرحلة تحديد يوم 05 جانفي 1955 لتقييم ودراسة المستقبل ووضع خطة إستراتيجية محددة، لكن الظروف الصعبة وقفت حاجزا نتيجة عدم الاتصال بين قيادات المناطق، يضاف إلى ذلك اعتقال بن بولعيد على الحدود التونسية، ورابح بيطاط* في العاصمة، واستشهاد مراد ديدوش في معركة اضطرارية يوم 18 جانفي 1955 ليخلفه زيغود الذي ما لبث أن أنتقم، فكانت المفاجأة تفجير قنبلة في 08 ماي 1955 في مطعم الكازينو بقلب قسنطينة، والتي كان يتردد عليها كبار المعمرين والعملاء والجندرمة وكبار تجار اليهود[2]، لتتواصل بعد تلك الضربات الموجعة للمستعمر، حيث تم اختيار 39 هدفا في مدن وقرى المنطقة الثانية.[3]

وبمنطقة وهران ورغم قلة النشاط العسكري إلا أنها شنت عدة معارك من بينها معركة جبل عمور التي شارك بها 500 جندي والتي كانت نتيجتها قتل 1375 جنديا فرنسيا، حصل منها الثوار على الأسلحة وكمية معتبرة من الذخيرة.

وبدأت العمليات تتطور في منطقة الجزائر من خلال العمليات الفدائية المكثفة بهدف ضرب البنية التحتية لسلطات الاحتلال الفرنسي.[4]

ورغم أن منطقة الصحراء لم تكن مرتبطة بالعمل الثوري، إلا أنها كانت قاعدة خلفية للثوار، وجرت بها عدة عمليات عسكرية، فالعمل الثوري ارتكز على نقطة إستراتيجية مهمة وهي الشمولية بمفهوم واسع.

---

[1]- بشير بلاح، كرونولوجيا الجزائر من 1830 إلى 2000، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص 200.

* ولد سنة 1926 بعين الكرمة من عائلة فقيرة جدا، هو مناضل في حزب الشعب وعضوا بالمنظمة السرية، حكم عليه بالموت غيابيا 1950، شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، أنظر، شارل أندري فافرود، المرجع السابق، ص 211.

[2]- محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 77.

[3]- علي كافي، المصدر السابق، ص 82.

[4]- مصطفى طلاس، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار الشورى، دب، 1992، ص 129.

وقد سجلت الصحراء العديد من المعارك بتخطيط وتنفيذ من منقطة الأوراس منها معركة صحن الرتم 15 مارس 1955 نفذها مجموعة من مجاهدي منطقة الأوراس إلى جانب شباب المنطقة، أفرزت عن مقتل 600 عسكري فرنسي مقابل استشهاد 15 مجاهد.[1]

معركة أدبيديبي في 15 جانفي 1956، جرت وقائعها بعد إرسال القائد عباس لغرور بمنطقة الأوراس لدوريتين قوامها قرابة 60 مجاهدا وقد استعملت فيها القوات الفرنسية 12 طائرة في مجموعتين تقاتلان بالتناوب، استشهد فيها 39 مجاهدا بينما المستعمر خسر 70 ما بين جرحى وقتلى وتمكنوا من إسقاط طائرة.[2]

وفي هذه المرحلة كان للأوراس الدور الريادي أثناء الثورة في مرحلتها الأولى ولعل ذلك يكمن في:

1- أن الأوراس تتميز بحيلها المرتفعة ومسالكها المنحدرة وهذا ما يؤدي إلى صعوبة التنقل فيها.

2- مناخها شبه قاري وشديد البرودة شتاءا وحار صيفا.

3- ظلت ملجأ الثوار والرافضين للسياسة الفرنسية.

ولهذا فالأوراس كانت في نظر السلطات الفرنسية غير آمنة، ولقد اشتهرت بعدة معارك أهمها: معركة عكريش 19 نوفمبر 1954، معركة جينان حيث فقد فيها العدو 95 جريحا، معركة الولجة 1955/04/10 التي أدت إلى مقتل ثلاث ضباط، واحد منهم برتبة رائد وثمانية جنود وعشرة جرحى، معركة زلاتو أدت إلى مقتل 50 جنديا بالمقابل ستة شهداء في المعركة.[3]

أما منطقة القبائل فتعد إحدى المعاقل الثورية التي شهدت العديد من الأحداث والمحطات البارزة في مسيرة الثورة، حيث تفوقت أسلحتها على بقية مناطق الوطن ما أدى إلى تطور أساليب المواجهة مع قوات الاحتلال ولم تعد تقتصر على حرب الكمائن بل تجاوزتها إلى خوض معارك كبرى تركزت أساسا في واد الصومام وبني عمران، وتمخض عنها كميات معتبرة من السلاح مثلما كان في معركة بني عمران 20 ماي 1956، كما شهدت المنطقة مؤامرة استعمارية كبيرة ضد جيش التحرير لكنها انقلبت على أصحابها، ونجمت عنها كميات معتبرة من السلاح (850 قطعة رشاش وبنادق حرب).[4]

---

[1]- إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830- 1962**، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، دس، ص 173.

[2]- نفسه، ص 169.

[3]- أمال شلي، المرجع السابق، ص 268.

[4]- يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة**...، المرجع السابق، ص 104.

المبحث الثاني: مظاهر تطور وامتداد الثورة على الجبهة الشرقية والغربية.

قصد تطويق الثورة، وخنق امتدادها استفرغت السلطات الاستعمارية جهودا وطاقات وإمكانيات مادية وعسكرية ضخمة بالمنطقة الأولى، بهدف قطع طريق امتداد الثورة، ظن منها أن تطويقها ومحاصرتها للأوراس هو الحل الكفيل باستنزافها والقضاء عليها، وأنها المخرج الوحيد للإدارة الاستعمارية لتجاوز الأزمة العميقة التي باتت تعيشها[1]، ولهذا السبب أخذت الوحدات العسكرية من مختلف الأسلحة التي تصل تباعا للجزائر وذلك بعد إلحاح القيادة في طلبها فورا لأنها اعتبرت العدد الموجود بالجزائر غير كافي ولا يمكنه أن يحقق حلم العسكريين الفرنسيين في تجذير الوجود الاستعماري بالجزائر.[2]

ومن هذا المنطلق ارتفع عدد الجنود من 85000 نهاية 1954 إلى 100000 خلال شهر جوان من سنة 1955، و186000 في فيفري 1956 ليصل إلى 400000 عسكري نهاية 1956 وعلى الرغم من هذا التعزيز فإن القوات الاستعمارية استخدمت مختلف وسائل القمع العسكري، الذي أملته الرغبة القوية في القضاء على الثورة والثقة المفرطة والعمياء في إمكانية عرقلة امتدادها في فترة قصيرة، إن هذه الإرادة الاستعمارية عكسها وجسدها في الميدان الواقع بالأوراس، حيث وصل إلى هذه المنطقة الكتائب التالية:

3 كتائب وطابور مغربي بأريس.

6 كتائب وطابور مغربي بخنشلة.

كتيبة وطابور مغربي ومجموعة صحراوية بجنوب بسكرة.[3]

3 طابورات ومجموعتان محمولتان لفيلق اللفيف الأجنبي بتبسة.

كتيبتان وستة سرايا "Escadrons" بباتنة.

---

[1]– جمال قندل، **خط موريس وشال وتأثيراتها على الثورة التحريرية 1957– 1962**، طبعة وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 23.

[2]– أحمد منصور، المرجع السابق، ص 47.

[3]– جمال قندل، **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي شال وموريس 1957– 1962**، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 47– 48.

وإلى جانب ذلك فقد عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إيجاد الإطار القانوني الذي تخفي من خلاله أعمالها القمعية وتصرفاتها الإجرامية، وتسعى إلى إضفاء طابع الشرعية عليها، وقد تجسد هذا المسعى بشكل رسمي في مصادقة المجلس الوطني الفرنسي على قانون 03 أفريل 1955، والذي بإقرار حالة الطوارئ، وقد نصت المادة الأولى منه على الإجراء الجديد يمكن تطبيقه على كامل التراب الجزائري وجزء من تراب الوطن الأم.[1]

وفي 25 سبتمبر 1955 أصدر جاك سوستال* قرارا يقضي بإنشاء الفصائل الإدارية المتخصصة لتطويق الثورة، وقد كانت البداية بالأوراس نتيجة شدة وقوة الثورة بها، ولذلك علقت عليها القيادة الفرنسية آمالا كبيرة في إمكانية عزل الشعب عن الثورة والسعي إلى تفجيرها من الداخل وذلك من خلال التركيز على الجانب النفسي في مواجهة الثورة الآخذة باستمرار في التطور والنمو، وقد ارتفع عددها باضطراد، من 160 بداية إلى 568 في نوفمبر 1957 وإلى 679 في نهاية 1958.[2]

إلا أن هذه التعزيزات لم تخمد الثورة ولم تغرس اليأس في نفوس الثوار لمواصلة الكفاح المسلح، فالسلطات الاستعمارية تعاملت مع أحداث الفاتح من نوفمبر 1954 على أنها تكرار للاحتجاجات والانتفاضات التي كانت تندلع عبر تاريخ الاستعمار، وأن الذي يجري مجرد أعمال تخريبية لشلة من الخارجين عن القانون.[3]

المطلب الأول: هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 تعزز مسار الثورة.

تزخر ثورة أول نوفمبر 1954 بأحداث وتطورات هامة، وبزخم من التفاعلات والتحولات في ميادين شتى داخل الجزائر وخارجها، على الصعيدين السياسي والعسكري، وخاصة في شهر أوت من سنتي 1956 و1955 اللتين كانا لهما أثر بالغ في مسيرة الثورة الجزائرية ففي هذا الشهر هاجم

---

[1]-جمال قندل، **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي...**، المرجع السابق، ص 46.

* (1912- 1990) سياسي فرنسي تولى عدة مناصب هامة ففي بلاده منذ الأربعينات، عين حاكما عاما للجزائر ما بين 1955- 1956، من المعارضين لسياسة ديغول في الجزائر، أنظر، محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن...، ص 70.

[2]- أحمد منصور المرجع السابق، ص 48-49.

[3]- سيلفي تينو، **عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر**، تر: عبد المجيد سالمي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2013، ص 23.

المجاهدون محلات المعمرين بسكيكدة، ونظموا هجوما جزئيا على ففي هذا الشهر هاجم المجاهدون محلات المعمرين بسكيكدة، ونظموا هجوما جزئيا على غلاة الاستعمار بالمدية وأضرموا عدة حرائق في أحوازها وأتلفوا مزارع الكروم للمعمرين الأوروبيين وذلك ردا على المجزرة الرهيبة التي ارتكبها المستعمر في المدينة عندما ساق لملعبها مئات الرجال والنساء والشيوخ والشباب وأعدمهم جماعيا.[1]

وأمام هذا الضغط الكبير الذي أفرزه التعزيز العسكري الاستعماري وعملية التمشيط المكثف لجبال الأوراس وتوسيع نطاق عمليات الاعتقال والتفتيش وكذا الترحيل الإجباري للسكان[2]، حيث تم وضع 3000 شخص تحت الإقامة الجبرية بعنابة و4000 بعين البيضاء و2741 بسكيكدة و1800 بوهران، وأعدم عدد من المجاهدين والمناضلين، وأصدرت المحاكم الاستعمارية أحكاما قاسية ضد 53 مناضلا بعد اعتقالهم تسعة شهور بدعوى أنهم من مناضلي حزب (ح. إ. ح. د).[3]

لكن يبقى أهم حدث خلال شهر أوت 1955 هو أحداث يوم 20 منه بالمنطقة الثانية الشمال القسنطيني* وذلك بهدف تخفيف الضغط المسلط على المنطقة الأولى الأوراس.[4]

تعتبر هجمات الشمال القسنطيني من أكبر العمليات التي قام بها جيش. ت. و وذلك لما تميزت به من تخطيط وتحضير وإعداد مسبق شمل جميع النواحي ودرس جميع الأوضاع والظروف لإنجاح هذه العملية[5]، وقد كانت تحت قيادة قائد المنطقة زيغود يوسف، وهي عملية أملتها الظروف الصعبة والتطورات الخطيرة التي عاشتها الثورة في مرحلتها الأولى.[6]

---

[1]- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج3، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 271.

[2]- جمال قندل، **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي...**، المرجع السابق، ص 57.

[3]- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا...**، المرجع السابق، ص 271.

* يحدها شمالا القالة وسوق الاثنين وجنوبا سطيف وطريق الجزائر قسنطينة إلى القرزي ثم تمتد إلى الحدود التونسية مارة بيسيبوس وسدراته ومداوروش، أما غربا سطيف وخراطة وشرقا الحدود التونسية، أنظر، أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص 76.

[4]- زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 20.

[5]- محمد الأمين بلغيث، **موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية**، مجلة المصادر، العدد 05، الجزائر، 2001، ص 192.

[6]- عمار ملاح، المرجع السابق، ص 114.

بدأت الاستعدادات لهذا الهجوم في شهر جوان 1955 وفي هذا الصدد يقول العقيد علي كافي: " إن فكرة عملية 20 أوت 1955، كانت بمبادرة شخصية من يوسف زيغود، وتحمل خطورة مسؤولية نتائج العملية إن لم تسر على ما يرام وحسب ما يرجى منها".

الفرع الأول: الانطلاق في الهجومات.

كان الإعداد لهذا الهجوم سري ومنظم، حيث تجمع المناضلون منذ يوم 1955/08/16 بعدة أماكن (جبل العالية وضواحيها، محجر الرومان وضواحيه، سيد احمد غرب سكيكدة، ناحية القل، قسنطينة، وسمندو) وعدد المناضلين بالإجمال تقريبا 8884 فرد.[1]

ومن جهة نظم زيغود يوسف تجمعا أمسية الجمعة 19 أوت في دار إلزام التي تقع في الناحية التي سيشرف عليها بنفسه، حضره عدد من إطارات جيش التحرير الوطني، وعددا كبيرا من المواطنين يتراوح عددهم ما بين 400 إلى 500 شخص، وبعد التوجيهات القيمة التي قدمها زيغود للحاضرين والتي أكد خلالها على ضرورة التحلي بالصبر والصمود وعلى ضرورة توحيد الأسلوب ففي الهجوم، وقد بقى سر الهجوم بلفه الكتمان إلى غاية حلول "ساعة الصفر".[2]

وتنفيذا لخطة الهجوم، توغل المجاهدون صبيحة السبت 20 أوت في القرى والمدن متموهين باللباس المدني الذي كان من تحته اللباس العسكري والسلاح، حيث توجه البعض للسوق وبعض اختبأ بالمنازل الخاصة بالمواطنين، والبعض الآخر تمركز في الغابات القريبة من أماكن العمليات حتى لا ينكشف أمرهم، وقد كانت الإشارة المتفق عليها عندما تقترب عقارب الساعة من "ساعة الصفر"، يتمثل في رفع العلم الوطني الذي تصحبه صيحات المجاهدين بكلمة "الجهاد في سبيل الله".[3]

[1]-محمد الأمين بلغيث، المرجع السابق، ص 193.

[2]– أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1956**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 181.

[3]– أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية**...، المرجع السابق، ص 182.

وقد كان لمنطقة الأوراس شرف المشاركة في هذا الهجوم بفرقتين بأمر من بشير شيحاني وعباس الغرور.[1]

وبمجرد حلول الوقت المتفق عليه أذن مؤذن "الله أكبر" لينطلق دوي القنابل وصوت الرصاص يخترقان أجواء تراب منطقة الشمال القسنطيني.

ويذكر محمد العربي زبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر أن الهجوم قد بدأ في الوقت المضبوط، ولكن ليس كل الجهات المحددة، بل يمكن الجزم أن الجبهة التي كان يشرف عليها زيغود يوسف مباشرة هي التي نفذت الخطة بكل دقة، لأجل ذلك وقع كل الثقل على الشريط الممتد بين سكيكدة، القل، قسنطينة، شاملا على الخصوص مدينة سكيكدة وضواحيها، مدينة رمضان جمال حاليا ومدينة صالح بوشعور، مدينة الحروش، مدينة مزاج الدشيش، مدينة سيدي مزغيش، مدينة زيغود، مدينة وادي الزناتي، ثم مدن القل، الميلية، قسنطينة، والخروب.[2]

اكتسح الثوار المراكز الاستعمارية بمدينة سكيكدة وسيطروا على المدينة إلى غاية الرابعة صباحا، حيث تم تحطيم طائرات حربية وتخريب بعض المنشآت، وقتل وجرح العديد من الجنود الفرنسيين.[3]

وقد وقفت جماهير الشعب بكل ثقلها إلى جانب المجاهدين والمسبلين، ودعمت هذا الهجوم بكل ما استطاعت من عمليات تخريب وتدمير، وقد قدر عدد المشاركين في الهجوم 12.185 مواطن من بينهم 185 مجاهد.[4]

والجدير بالذكر أن أوروبيي الجزائر قد تدخلوا أثناء عملية الهجوم الشامل بهدف تدعيم الجيش وقوات الأمن بصفة عامة، حيث أخذوا يوجهون نيران رشاشاتهم تجاه المهاجمين من نوافذ وشرفات

---

[1]- عمار ملاح، **من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية الثانية -عريف-**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص 112.

[2]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954- 1962**، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 41.

[3]- محمد الأمين بلغيث، المرج السابق، ص 192.

[4]- أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية...**، المرجع السابق، ص 183.

منازلهم، مستهدفين بذلك الجماهير الشعبية التي شاركت في الهجوم وحتى التي لم تشارك، مما تسبب في ردود فعل قوية وسريعة من طرف المهاجمين الذين تصدوا لهم وأسقطوا من بينهم عددا من القتلى والجرحى وتهديم عدد أخر من منازلهم، ولموجهة المنطقة الثانية نقص السلاح والمال أرسلت المنطقة الأولى بعض الجنود (24 سجينا) اصطحبهم المدعو الطاهر القسنطيني و(12 جنديا) أشرف عليهم عيسى عبد الوهاب، وتولى مهمة عبور مجاهدي الأوراس إلى الشمال القسنطيني الطاهر بوبنيدر، وهذا ما ساهم في رفع معنويات مجاهدي المنطقة الثانية.[1]

يقول المجاهد مزياني لخضر: "إن هجومات 20 أوت 1955 الذي شمل الشمال القسنطيني حيث ذهبت قوات من الأوراس إلى المنطقة الثانية أما القوات المتبقية في المنطقة فقد كثفت الهجوم ضد مراكز العدو خاصة بالقنطرة، جمورة، منعة، تكوت، مشونش... الخ، لتسريع العمليات وتشمل بسكرة، وسيدي عقبة، وكان الهدف من الهجوم فك الحصار، أما بالنسبة لرد الفعل الفرنسي فقد كان قاسيا ووحشي، فعززت قواتها إلا أن الثوار واصلو المسيرة بصبر وأمل في تحقيق النصر.[2]

الفرع الثاني: نتائج الهجومات وانعكاساتها على الثورة.

1- عسكريا: تجسدت في ما يلي:

- ❖ انطلاق الثورة الجماهيرية الذي كسر جدار الخوف الرهيب المسلط على الشعب طيلة 130 سنة، وقد سارع المجاهدون إلى استغلال هذه الثقة المستعادة.

- ❖ فك الحصار المفروض على المنطقة الأولى حيث تم نقل الضباط السامين الذين استنجد بهم "جاك سوستال" للقضاء على الثورة عند انطلاق شرارتها بمنطقة الأوراس أمثال بيجار إلى المنطقة الثانية لمواجهة عمليات 20 أوت 1955.[3]

[1]- إبراهيم مياسي، **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 278.

[2]- لخضر مزياني، **عصارة من الثورة التحريرية**، مطبعة قروف، باتنة، 2007، ص 40- 41.

[3]- محمد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، المرجع السابق، ص

❖تحطيم أسطورة تفوق الجيش الفرنسي ووصفه بالجيش الذي لا يقهر، فهذه الهجومات أثبتت قدرة جبهة وجيش التحرير الوطني على ضرب القوات العسكرية الفرنسية، مما جعل السلطات الفرنسية تجري تغييرا لإستراتيجياتها العسكرية لتتماشى والتطور السريع للثورة.[1]

❖تزويد جيش . ت. و بالعناصر المقاتلة، فقد أعطى هذا الهجوم للعمل المسلح دفعا قويا إذ استجابت الجماهير الشعبية لنداء قادته والتفت حولهم.

❖كانت بمثابة تهديد لكل المتمردين في الانضمام للثورة.

❖ أثبتت هذه العملية قدرة قادة الثورة على التخطيط والتنسيق والتنفيذ والبرهنة على ضعف قوات الجيش الاستعماري أمام هجومات جيش التحرير الوطني، وأن الثورة قادرة على قوات العدو في الوقت المناسب.[2]

2– سياسيا:

❖ نتج عن هذه الهجومات قيام جبهة. ت. و في نوفمبر 1955 بتأسيس المجالس الشعبية وتنظيمها على مستوى القرى والدواوير بالمنطقة الثانية، وتعيين المسئولين عليها، وكذلك وضع نظام لدفع الاشتراكات وتموين جيش. ت. و، كما تم تأسيس مجالس للعدالة لفض الخصومات بين أفراد الشعب.

❖ قطع الطريق عن السياسيين المحترفين والوطنيين المعتدلين فقد قضت الانتفاضة الجماهيرية على أحلام الذين كانوا يتصورون حتى عشية الهجوم أنه في أماكن إيجاد حركة أو تنظيم بجمع الجزائريين والأوروبيين في إطار أخوة جديدة ترفض العنف أيا كان مصدره.[3]

❖ إثبات للرأي العام العالمي والفرنسي وجود ثورة وطنية شعبية مسلحة ضد الوجود الفرنسي في الجزائر هدفها استرجاع السيادة المغتصبة مند قرن ونصف القرن.

---

[1]– عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة التحريرية 1954– 1962**، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 225

[2]– عمار قليل، المصدر السابق، ص 344.

[3]– يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى، الجزائر، دس، ص 141.

❖ القضاء النهائي على سياسة جاك سوستال الإصلاحية، حيث أجبره هذا الهجوم على إعادة النظر في سياسته، لذا فإن الهجومات تعتبر نهاية لمرحلة الإصلاحات وبداية حرب حقيقية بين الشعب الجزائري وإدارة الاحتلال.[1]

3– موقف السلطات الفرنسية: اتخذت جملة من الإجراءات القمعية أهمها:

❖ تعميم القمع الوحشي والقتل الجماعي بارتكابها لمجازر مرعبة ضد سكان القرى والمدن والمداشر وحتى المشاتي، حيث بلغ عدد قتلى ملعب سكيكدة 1500 مواطن كما استخدمت القوات الجوية لحرق المزارع، والبحث عن المجاهدين في الجبال، واعتقلت عددا كبيرا من المواطنين العزل وأعدمتهم رميا بالرصاص حيث بلغ عدد الشهداء أكثر من 12000، وذهبت وحشيتهم إلى أبعد من ذلك حين أعلنوا سياسة الأرض المحروقة حيث أخذ الجيش الفرنسي يهدم القرى.[2]

❖ هذه العمليات الوحشية عبرت عنها جريدة لوموند حيث قدمت وصفا مفصلا عن المجازر الرهيبة التي نفذها جيش الاحتلال عبر كامل تراب المنطقة الثانية كما جاء في حديث صحفي إنجليزي الذي قال: " إن متوسط عدد القتلى من سنة 1954[3] قد زاد عن 200 قتيل في شهر أما في سنة 1955 وصل المتوسط إلى 1400 قتيل في شهر.

لكن هذا الأسلوب الخارج عن كافة القوانين الذي تبعه القادة العسكريين الفرنسيين والحقد المتزايد عندهم ضد الثورة قد أدى إلى نشر الوعي بين أفراد الشعب الجزائري الذين أدركوا أكثر من أي وقت مضى أن الطريق الوحيد للتخلص من وحشية واستبداد المستعمر هو مواصلة الكفاح المسلح ضده.[4]

[1]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 226.

[2]–أحمد بن محمد بونوة، **هجومات 20 أوت 1955**، الألوكة، الجلفة، الجزائر، 2015، ص 7– 8.

[3]- أحسن بومالي، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية**...، المرجع السابق، ص 194.

[4]- أحمد بن محمد بونوة، المرجع السابق، ص8.

المطلب الثاني: معركة الجرف وآفاق الثورة 22– 29 سبتمبر 1955.

لقد ضنت القيادة العسكرية الفرنسية أن القمع العسكري والانتقام الجماعي من المواطنين العزل، في مختلف المناطق التي هزتها هجومات 20 أوت 1955، التي انعكست إيجابيا على مسار الثورة في الداخل والخارج سيوقف امتداد الثورة وتطوها بيد أن الثورة كذبت هذا الاعتقاد، إذ شهدت الجهة الشرقية معركة على جانب كبير من الأهمية، دفعت الإدارة الاستعمارية إلى إعادة النظر ففي حساباتها العسكرية الهادفة أساسا إلى تطويق وخنق الثورة على طريق القضاء النهائي عليها.[1]

لقد شهدت جبال الجرف معركة لم تكن وليدة الصدفة ولا نتيجة كشف العدو وللمجاهدين إنما كان مخططا لها بحكمة، انطلقت هذه المعركة بعد عشرة أشهر فقط من اندلاع الثورة النوفمبرية، ابتداء من 22 سبتمبر إلى غاية 29 سبتمبر 1955 بقيادة بشير شيحاني. وذلك بعد اجتماع عقد 1955/09/21 حضره أبرز القادة المعروفين في منطقة تبسة و300 مجاهد، فضلا عن المسؤولين وأعيان الأعراش والآلاف من الشعب، ألقى فيها شيحاني خطابا دام حوالي 6 ساعات ركز فيه على الثورة وأهدافها وصلابتها والإجراءات التنظيمية للعمل الثوري بالمنطقة[2] وكذا التعريف بجيش. ت. و وشرح بيان نوفمبر 1954.

يقول المجاهد علي بن عثمان لبيك في أبيات شعرية حول معركة الجرف:

عـــالم واعـــــر وصـــــعيب ومن صبحتو أصبح راكب الغيم

وجنود صلغطو حبها شمـــراك صار العيط وصار في الأوراس

مـــــا قـــــالـــــــش أولادي وجبي سيدك لزهر[3] واشلاغيمو

والحـــــين طلـــعت اشلاغيمو عنـــــــدو ثمـــــوني شلـــهاق

[1]– جمال قندل، **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي**...، المرجع السابق، ص 66.

[2]– **جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن بولعيد والثورة 1954**، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص 385.

[3]– سيدك لزهر، تغنى بلزهر شريط.

وقد عين خلال هذا الاجتماع مسؤولي المناطق، ولما علمت الإدارة الاستعمارية بذلك أدركت الأهمية التي يكتسيها، باعتبار أنه ضم عدد كبير من المجاهدين والمسئولين وهو ما اضطرها إلى محاصرة المكان للقضاء على عناصر الجيش، ووضع حد نهائي للعمل العسكري الذي ينمو ويتطور بأوراس النمامشة.[1]

الفرع الأول: سير المعركة.

مع بروز فخر يوم 22 سبتمبر سمعت أصوات آليات العدو الثقيلة والدبابات تحاصر محيط الجرف استعدادا للتحرك، ومع الثامنة صباحا أطلق طيران العدو قنابل دخانية على القلعة. ومع العاشرة بدأت المعركة الفعلية، حيث أخذ العدو يقصف مراكز المجاهدين الدفاعية بسلاح المدفعية، ثم تقدم سلاح المشاة من اللفيف الأجنبي.

ومن حسن حظ المجاهدين، أن العدو لم يكن على دراية جيدة بالأرض وبالتحصينات الموجودة، ما تسبب في هزيمته المبكرة.[2] إلا أنه أحكم قفل المنافذ في ميدان المعركة وطوق كل الأمكنة التي يتخذها المجاهدون كمنفذ لهم.

وفي اليوم الثاني من عمر المعركة استعان العدو بالمدافع للقصف البعيد (الهاون) يهدف التقديم لمراكز القيادة لكنهم فشلوا في ذلك لأن رشاشات المناضلين انهالت عليهم من كل جانب وأكسبتهم خسائر فادحة، وهذا ما أجبرهم على التراجع ليشهد اليوم الثالث والرابع اشتدادا في المعركة، حيث قام العدو بقصف القيادة بواسطة آليات حربية، لكنه فشل بسبب صلابة الصخور – والجدير بالذكر أن عمليات القصف غطت مساحة كبيرة من أرض المعركة تقدر بحوالي 40 كلم^2 – ما جعله تتراجع ويسمح لسلاح الطيران بمواصلة الهجوم (12 طائرة)، تمكن المجاهدين من إسقاط ثلاث طائرات ودبابتين، وغنم عدد من الأسلحة، وواصلوا استعدادهم ليلا (اليوم الثالث) بتخطيط محكم، ليتفاجئ العدو

[1]– أحمد منصور، المرجع السابق، ص 67.

[2]– محمد زروال، اللمامشة في الثورة، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 163.

صباحا بضربات لم يتوقعهاــ استلزمته الاستعانة بالطيران وتوسيع القصف ليصل إلى أم الكماكم، جبل اليطنة وغيرها...[1]

اليوم الخامس أرسلت قيادة الثورة دوريات فدائية على الجهات المحيطة بالجرف لكشف قوات العدو الذي استعمل في هذا اليوم الغازات الممنوعة دوليا، لكن تخطيطهم فشل لأن المجاهدين تسلحوا بعماماتهم وبالمناديل المبللة بالماء.[2]

كان المجاهدين في محاولات مستمرة للانسحاب من قلب المعركة نظرا لنقص الذخيرة كما أن قوات العدو كانت في تزايد مستمر، وفي محاولة للانسحاب تم القبض على محمد الصدراتي وقتله، وقنبلة مكان تواجد شيحاني بشير، وتواجهت دورية مكونة من 03 مجموعات مع العدو الفرنسي وتمكنوا خلالها من الحصول على 60 بندقية، وتجاوزا المنعرج الأول، وكان في اعتقادهم أنهم اجتازوا الحصار، غير أنهم دخلوا في اشتباك آخر مع الجنود الفرنسيين، وهذا دليل على أن القوة العسكرية الفرنسية كانت تغطي المنطقة وما جاورها.[3]

الفرع الثاني: نتائج وصدى معركة الجرف.

1- عسكريا وسياسيا: كان للمعركة نتائج جد إيجابية:

- ❖ خسائر جيش. ت. و كانت قليلة سواء في الأفراد أو العتاد، مقارنة بنتائج خسارة القوات الفرنسية، حيث استشهد 170 مجاهدا، 21 جريح، كما استشهد 100 مدني وأسر 40 شخص، كما تم اغتنام كميات معتبرة من المواد التموينية، كما قتل العدو 100 بغل محمل بالسلاح والذخيرة.[4]

- ❖ تمكن المجاهدين من الحصول على 150 قطعة سلاح بلغت حمولتها 20 بغلا ونذكر من بين الأسلحة 40 بندقية منها 7 بنادق صيد عيار "ما ص 49" و7 بنادق من عيار "ما ص 63"

[1]- محمد زروال، المصدر السابق، ص 166.

[2]- عبد السلام بوشارب، **تيسه معالم مآثر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر، 2007، ص 46.

[3]- محمد زروال، المصدر السابق، ص 166- 167.

[4]- جمال قنان، **معارك خالدة في الثورة الجزائرية**، ج4، وزارة الثقافة،، الجزائر، 2013، ص 09.

إضافة إلى مدفعيتين من عيار "ما ص 60" كما استولوا على جهاز للإرسال والاستقبال، وكميات من القنابل اليدوية.[1]

❖ استعمال فرنسا للغازات المحرمة دوليا جعلها محط نقد من قبل بعض الأصوات التي نددت بهذا التصرف، وهذا ما جعل بعض نواب المجلس الوطني يقدمون استقالتهم رافضين هذا التصرف الخارج عن القانون، مهما كانت طبيعة الحروب، ورغم ذلك فإن معركة الجرف كلفت خزينة فرنسا مليون فرنك يوميا.[2]

❖ تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 30 سبتمبر 1955 بأغلبية الأصوات وهذا ما لم يرضي فرنسا.[3]

❖ كسب القضية الجزائرية تعاطف وتأييد حركة التضامن الافرو آسيوي واعتبرت القضية منذ الوهلة الأولى أنها تصفية استعمار غاصب لأراضيها.

❖ تمكنت هذه المعركة من كسر الحاجز النفسي لدى مجاهدي جيش. ت. و وهذا[4] ما ساهم ففي فتح باب واسع لدى الشباب ليلتحق ويلتف حول الثورة بهدف استرجاع السيادة الوطنية.

3- بالنسبة للقوات الفرنسية: تكبد الجيش الفرنسي خسائر بليغة في العدة والعتاد حيث تمكن الثوار من الإطاحة 400 جندي فرنسي والكثير من الجرحى والأسرى كما تمكنوا من إسقاط 08 طائرات، تدمير 10 دبابات و03 منجزة و60 شاحنة بين معطلة ومدمرة، إضافة إلى إصابة 03 مصفحات.[5]

ذهول الاستعمار الفرنسي الذي لم يكن يتوقع مدى امتداد هذه المعركة، ما جعله يستخدم كل أنواع الأسلحة خاصة الطائرات.

---

[1]- عمر تابليت، **الأوفياء يذكرونك يا عباس لغرور**، دار الألمعية للنشر، الجزائر، 2012، ص 131.

[2]- نجود طافر، **من معارك الثورة التحريرية الجزائرية**، وزارة الثقافة، الجزائر، دس، ص 36- 37.

[3]- مسعود معداد، **حرب الجزائر أحداث تاريخية وتعاليق**، تر: موهوب حروش، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013، ص 42.

[4]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 09.

[5]- جريدة المجاهد، ج1، ع1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 10.

صدى المعركة:

شكلت معركة الجرف نقطة تحول أساسية ومنعرجا مصيريا في عمر الثورة التحريرية المجيدة، حيث كان لها صدى واسع على نطاق داخلي وخارجي، حيث أثبت مجاهدو جيش وجبهة التحرير الوطني أن الثورة لم تتأتي من فراغ وأنها ليست من صنع خارجين عن القانون، وبرهنة للرأي العام العالمي أن فرنسا تخوض حربا حقيقية في الجزائر.[1]

فكانت بمثابة تحدي جريء إما العودة بنتيجة إيجابية تضمن استمرارية الثورة، وتثبت للمستعمر أن الثورة في الجزائر لا يمكن إخمادها، أو تكون محاولة ثورية للمناضلين عقدوا العزم أن تحيا الجزائر.[2]

[1]- محمد زروال، المصدر السابق، ص 176.

[2]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص 119.

المبحث الثالث: التنظيم العسكري بعد مؤتمر الصومام 1956.

بالعودة إلى وثيقة الصومام التي رسمت معالم سياسية وعسكرية جديدة للثورة التحريرية نجد أن قراراته قد حددت أهداف الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري، وشروط توفيق القتال، زيادة على ذلك هيكلة جديدة بجيش. ت. و تمكنه من التمييز بين مختلف وحداته وفروعه، حتى يكون جيشا ثوريا مهيئا لمواجهة مخططات العدو، كما أنشأ المؤتمر أجهزة قيادية* للثورة وعين الأعضاء الذين تتكون منهم.[1]

كما حدد وحدات جيش التحرير الوطني، ووضع الرتب واتخذ عدة قرارات عسكرية أهمها توسيع نطاق العمليات الفدائية والعسكرية وتعميمها.

وضع خطة عسكرية إستراتيجية تتماشى مع مستحدثات الظروف لإحباط كل مخططات العدو، وذلك بنصب الكمائن، وشن الهجومات على مراكز العدو، والثكنات، وممتلكات المعمرين، ومراكز التموين بهدف شل اقتصاد وتحركات العدو.[2]

وقام بتنظيم عملية التموين والتسليح فكانت لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت إنشاء مهام جديدة منها مصلحة التسليح والتموين العام، مهمتها إيصال السلاح من مختلف القواعد الخلفية إلى الحدود وإدخالها إلى رجال الثورة، وأسندت هذه المهمة للعقيد أوعمران[3]. الذي تولى المهمة على الجبهتين الغربية والشرقية، وأصبح محمد بن عودة نائبه مساعده على الجبهة الشرقية.

* المجلس الوطني للثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ، اللجان، أنظر، الغالي غربي، **جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطوير جيش. ت. و**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 215.

[1]– عبد الرحمن رزاقي، **أهمية مؤتمر الصومام**، مجلة الجيش، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، العدد 397، 1996، ص 13.

[2]– عمار قليل، المصدر السابق، ص 394.

[3]– محمد بلقاسم، وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية 1954– 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص 64.

ومن هنا عرفت الثورة تطورا ملحوظا، وكانت المناطق الحدودية ذات أهمية بعد مكانها الإستراتيجي وخاصة الحدود الشرقية المفتوحة على المشرق العربي.[1]

المطلب الأول: القاعدة الشرقية والقاعدة الغربية.

كان جيش التحرير الوطني ما بين 1956– 1957 غير منظم تنظيما جيدا على الحدود الشرقية ولم تكن قيادته موحدة ووحداته منتشرة على طول الشريط الحدودي، على عكس الجبهة الغربية التي كانت منضبطة ومنظمة بطريقة جيدة، ما دفع بكريم بلقاسم "قائد القوات المسلحة" بإنشاء قيادتين واحدة أطلق عليها قيادة العمليات العسكرية الشرقية على الحدود التونسية، والثانية قيادة العمليات العسكرية الغربية.[2]

1– القاعدة الشرقية:[*] أطلق عليها بداية الثورة اسم منطقة سوق أهراس، عين على رأسها الباجي مختار وبعد استشهاده خلفه الوردي قتال، وكانت هذه المنطقة جزءا من الولاية الأولى منذ 1955 حتى 1956، حسم مؤتمر الصومام الخلافات القيادية والحدودية التي كانت قائمة لكن سرعان ما ظهر خلاف جديد، حيث عارض جماعة الخارج مبدأ أولوية الداخل على الخارج الذي صادق عليه المؤتمر، كما أن العربي بن مهيدي في نظرهم لا يمثل الولاية الخامسة وكذا غياب الولاية الأولى والقاعدة الشرقية.

ويشير العقيد بن عودة أنه تم إقناع جماعة الخارج بأن قرارات المؤتمر يمكن تغييرها في مؤتمر آخر، وبهذا حسم الخلاف.[3]

---

[1]– عبد الحميد عوادي، **القاعدة الشرقية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 54.

[2]-**نفسه**، ص 54.

[*] تقع بالشمال الشرقي يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، والجنوب والجنوب الشرقي تبسة وسدراتة، ومن الشمال والشمال الغربي عنابه وقالمة ومن الشرق الحدود التونسية، لم تحمل اسم القاعدة الشرقية إلا بعد مؤتمر الصومام نهاية 1956، أنظر، الطاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، مذكرات الأمة، 2001، ص 45.

[3]– بوبكر حفظ الله، **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954– 1958**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص 86.

وقد عقد اجتماع في تونس للجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957، نص على بقاء القاعدة الشرقية، ولكن وفق تنظيم جديد تمثل في إيجاد لجنة التنظيم العسكري من مهامها توحيد جيش الحدود، وتكونت من ثلاث مناطق بعد سنة 1956 تضمم ثلاث فيالق.[1]

الفيلق الأول: ناحية القالة بقيادة العيساني شوش بمساعدة الشاذلي بن جديد.

الفيلق الثاني: ناحية بوحجار بقيادة بن سالم عبد الرحمن.

الفيلق الثالث: ناحية جبل سيدي أحمد بقيادة الطاهر الزبيري.

وبتاريخ أفريل 1958 تم إنشاء هيئة قيادة العمليات العسكرية التي شكلت هيئة قيادة القاعدة الشرقية على إثر ازدياد عدد المقاتلين نتيجة هرون العديد من الجزائريين إلى الحدود الشرقية.[2]

1- قيادة القاعدة الشرقية: أول مركز للقيادة منطقة الدريدرة بولاية سوق أهراس ثم انتقلت إلى فحيص، جبل الدير، العزة، جبل بني صالح، حمام سيدي طراد وهذا التنقل يدخل في الإستراتيجية العسكرية والسياسية التي سمتها القيادة من ناحية، ومن ناحية أخرى تفويت الفرص على العدو إذ أراد محاصرة القيادة، ولقد تعاونت الثورة مع القيادة التونسية من أجل إنشاء مراكز تدريب للمجاهدين وتخزين وتموين الثورة وذلك على طول الشريط الحدودي الجزائري التونسي.[3]

كان جيش الحدود يتألف من 23000 مقاتل، ثمانية آلاف بمراكش و1500 بتونس ويمتلك كل المصالح المعتمدة في الجانب العسكري سواء الهندسية أو الاستخبارات أو الإشارة بالإضافة إلى مراكز التدريب والعبور، وكانت هذه الوحدات مركز عناية من طرف هيئة الأركان، و23 فيلق و05 كتائب مساندة بأسلحة متطورة منها المدافع غير المرتدة وغيرها.

[1]-بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 87.

[2]- نفسه، ص 87.

[3]- عمار قليل، المصدر السابق، ج2، ص 59.

2– التموين بالسلاح للولايات الداخلية: وصلت كمية السلاح التي أمدت بها القاعدة الشرقية كل من الشمال القسنطيني، الجزائر العاصمة وضواحيها، ومنطقة القبائل الكبرى إلى ما يقارب 5500 قطعة حربية من مختلف العيار والأحجام.[1]

وقد استخدمت الخيول والبغال لحمل السلاح والذخيرة، حيث بلغت الحمولة سنة 1957 3017 قطعة سلاح أوتوماتك (بندقية، رشاش صغير الحجم وكبير، مدافع الهاون...).

3– معارك جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والتصدي اخطي شال وموريس: من بين أهم المعارك التي شهدتها القاعدة الشرقية نجد معركة البسباس 1956 التي تمكن المجاهدون خلالها من الحصول على 09 مدافع رشاش، 03 هاون، 45 رشاش طومسون، وما يزيد عن 53 بندقية، بالإضافة إلى عدة معارك أخرى (معركة جبل الواسطة 1958، معركة الكاف لعكس فيفري 1958، معركة سوق أهراس أفريل 1958).[2]

ولقد بلغت عدد معارك القاعدة 138 معركة و59 هجوم و56 كمين، تكبد جيش التحرير خلالها 2099 شهيدا، 766 جريح و75 أسير أما الجيش الاستعماري فكانت حصيلته 12385 قتيل، 399 جريح، 35 أسير.[3]

ونظرا للأهمية الكبيرة التي شكلتها القاعدة الشرقية على قوات الاستعمار، أمر الوزير موريس عام 1957 بإنشاء خط مكهرب طوله 500 كلم أسماه باسمه "خط موريس"* بهدف عزل الثورة عن الخارج ومنع السلاح لخنق الثورة والقضاء عليها لكن هذا لم ينفع لأن مجاهدي جيش التحرير استمروا في تنفيذ مهامهم رغم خطورة الخط ليقوم المستعمر بإنشاء خط جديد من طرف الجنرال شال قائد

[1]– مصطفى هشماوي، **جذور أول نوفمبر**...، المرجع السابق، ص 159.

[2]– عمار قليل، المصدر السابق، ج2، ص 74.

[3]– عبد الحميد عوادي، المرجع السابق، ص 60.

* يمتد على طول الحدود التونسية الجزائرية علو أسلاكه 2 متر، تتابع على طوله دوريات عسكرية مدججة بالسلاح تنير طريقها ليلا كشافات للنور ومزودة بأجهزة متطورة ومدافع، أنظر، علي كافي، المصدر السابق، ص 219.

القوات الفرنسية بالجزائر الذي أطلق عليه اسم "خط شال"[*1]، ولقد توقع المستعمر أنه بوضعه لخطي شال وموريس قد وضع حدا لعملية تهريب السلاح إلى الداخل وبذلك أمن الحدود الشرقية، ولكن رغم الوسائل البدائية للمجاهدين إلا أنهم استطاعوا اختراق الحاجز المكهرب عن طريق حفر الأنفاق ورفع الأسلاك بواسطة الأعشاب.[2]

2- القاعد الغربية: وضعت تحت سلطة الهواري بومدين، كان الهدف من نشأتها تطوير الثورة والقضاء على خطي شال وموريس، تمركزت القيادة في الناظور 1957 ثم تحولت إلى وجدة، وهي مسؤولة عن تنسيق العمل العسكري في الولاية الرابعة والخامسة والسادسة، وأصبح مركز الناظور سلاح للإشارة والمخابرات.[3]

1. تنظيم الجيش على الحدود الغربية: تم تقسيم الهيكل التنظيمي للجيش على الحدود الجزائرية المغاربية إلى نطاقين جغرافيين، المنطقة الشمالية تنقسم إلى ناحيتين الأولى من سعيدية إلى زوج فاقو والثانية من زوج فاقو إلى تندرار جنوب شرق مدينة وجدة المغربية في بداية الثورة كانت تتمركز بالمنطقة الشمالية أفواج وفصائل وكتائب لجيش التحرير على الشريط الحدودي داخل الأراضي المغربية الجزائرية.

كان عدد الفيالق المنتشرة على الحدود المغربية 12 فيلقا، 06 فيالق على الحدود الشمالية و06 على الجنوبية، إضافة إلى كتائب الأسلحة الثقيلة وكتائب الكومندوس، أما عن عدد المجاهدين فقد وصل إلى 15000 مجاهد، ومراكز جيش التحرير 60 مركز إلى جانب القواعد والمعسكرات مهمتها التدريب، التموين والإعداد.[4]

---

[*] خط مكهرب يتكون من مفرقعات مضيئة عرضه 50 متر يتخلله حقل ألغام عرضه ما بين 200 إلى 400 متر، كما يوجد به حزام من الأسلاك الشائكة لحماية تسرب الحيوانات إلى حقل الألغام عرضه 4 متر، أنظر، عمار قليل، المصدر السابق، ص 67.

[1]- علي كافي، المصدر السابق، ص 67.

[2]- عمار قليل، المصدر السابق، ص 70.

[3]- صالح بالحاج، الرجع السابق، ص 48.

[4]- مصطفى هشماوي، **التدريب والتسليح أثناء الثورة التحريرية**، مجلة أول نوفمبر التحدي والانتصار، العدد 173، 2009، ص 25.

ولقد أنشأت الثورة مراكز للجيش في القاعدة الغربية منها مركز الزاوية بجبال تافوغالت متخصصة في التدريب العسكري وحرب العصابات، مركز ملوية في الريف المغربي مختص في التدريب على الأسلحة والمتفجرات وسلاح الإشارة، مركز جبل أولوت مختص في التدريب[1]، ومركز "كيدل" على الحدود الجزائرية المالية يبعد 1200 كلم وهو أول مركز تدريب استخدمه الجيش للأسلحة الثقيلة ونصف الثقيلة.

3- التنسيق مع المقاومة المغربية: نسق جيش التحرير الوطني مع المغربية واستفاد من دعم القوات العسكرية للمنطقة الغربية، خاصة بعد استقلال المغرب، حيث قامت قيادة الولاية الخامسة بتنشيط القواعد الخلفية للتدريب والتموين وهذا بفضل التسهيلات المغربية، وركزت جبهة التحرير الوطني على تسليح المنطقة عن طريق جمع الأسلحة وشرائها من خلال إقامة شبكات مختصة في تهريب الأسلحة (المغرب- إسبانيا)، ونظرا للحصار المفروض على الجزائر والثوار، قانت قيادة الثورة بإنشاء مراكز لصنع السلاح والذخيرة، وقد تمكنت هذه الوحدات من صنع 10000 رشاش، 500 مورتي وقد اختلفت الآراء حول الكمية المصنوعة.[2]

ولكن لا يمكن غض النظر عن الصعوبات التي واجهة القاعدة الغربية بين الأسلاك الشائكة على طول الحدود الجزائرية المغربية من مرسى بورساي العربي بن مهيدي إلى بشار جنوبا يزيد طوله عن 700 كلم، وكذلك الحصار الجوي والبحري على الشواطئ الساحلية الجزائرية والمغاربية حيث يتم تفتيش السفن التجارية، حيث تم حجز باخرة "أتوس" بتاريخ 17 أكتوبر 1956 محملة بالسلاح والذخيرة الحربية، كما تم تخريب وإغراق العديد من السفن في الموانئ، لكن ذلك لم يؤثر على عزيمة المجاهدين حيث تم إدخال كميات معتبرة من الأسلحة وتزويد المناضلين بها في المناطق الستة.[3]

[1]- مصطفى هشماوي,المرجع السابق، ص 26.

[2]- محمد قنطاري، **الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية**، مجلة الذاكرة، العدد 3، 1995، ص 129.

[3]- نفسه، ص 129.

المطلب الثاني: قيادة الأركان العامة:

نتيجة تفاقم الأوضاع في الجزائر وسياسة التطويق التي انتهجتها فرنسا التي اتسعت كثيرا سنة 1959، إذ أصبحت تغطي المناطق الجبلية والغابات الكثيفة بهدف عرقلة تحركات جيش التحرير في المنطقة الشمالية، وكذلك الحدود الشرقية والغربية إلى جانب الصحراء الكبرى، تم تشكيل قيادة الأركان العامة إثر انعقاد المجلس الوطني للثورة بطرابلس بتاريخ 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 في دورته الثالثة حيث أبرز هذا الاجتماع الاختلاف العميق حول سير الثورة ومشاكل التنظيم[1]، وقد تم الاتفاق على إنشاء قيادة أسندت مسؤوليتها للعقيد هواري بومدين، وتأخذ هذه القيادة صفة المسؤولية أمام المجلس فتصبح مثل الحكومة قانونيا، وأسندت لها مهمة إعادة تنظيم الجيش ورفع معنوياته مهمتها تشكيل وحدات جديدة على الحدود الشرقية والغربية والمنطقة الجنوبية وتجهيزها وتنظيمها من حيث السلاح وأساليب العمليات.[2]

انطلق المسير للقيادة العقيد الهواري بومدين بتطبيق مخططه التنظيمي من خلال إنشاء خمسة مكاتب متخصصة، كما قام بتقسيم الشريط الحدودي إلى ثلاث مناطق وضعت تحت قيادة مجاهدين، كما تم ضبط حدود كل منطقة.[3]

كما أقامت القيادة نظام مراقبة بهدف الإطلاع على وضع الوحدات في مختلف الجوانب، وهكذا تم ضبط القيادة من كل الجوانب لضمان النجاح، وشيئا فشيئا بدأت هيئة الأركان العامة تبدو كقوة معارضة، وتعارض أكثر فأكثر كلا من اللجنة الوزارية للحرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[4]

لقد كان لهيئة الأركان تنظيم داخلي طبق فيه جزئيا المخطط التنظيمي الذي نجده في القيادات العسكرية الفرنسية، وقد عرفت الوحدات المتمركزة على الحدود التونسية عناية خاصة من طرف

---

[1]– صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 331.

[2]– علي كافي، المصدر السابق، ص 257– 258.

[3]– فتاح شباح، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1960– 1962)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معقد التاريخ، باتنة، 2003، ص 104.

[4]– علي كافي، المصدر السابق، ص 260.

القيادة، بينما كانت الحدود الغربية محط أنظار الجوية الفرنسية ما جعلها تحول دون تزويد جيش التحرير.[1]

قيادة الأركان والعمليات العسكرية:

نفذ جيش التحرير الوطني في إطار هيئة الأركان العامة، عمليات عسكرية كبدت القوات الفرنسية خسائر فادحة من بينها معركة تافراوت نوفمبر 1960 بقيادة عمار ملاح ومساعدة شعبان أحبره، ضمن المعركة 33 مجاهدا، وقد كانت نتائجها بالنسبة للعدو 35 قتيلا و10 جرحى بينما مجاهدي جيش التحرير 11 شهيد و05 جرحى.[2]

معركة بوعقان مارس 1960 شارك فيها الطيران، استشهد فيها 47 مجاهدا وجرح 13 بينما العدو فقدرت خسائره بـــ 75 جندي وجرح 30 منهم.

معركة عين الزرقة نجح فيها العدو بإسقاط عدد من الجنود إلى جانب دبابتين دون أن ننسى الدور البارز للقيادة في تنشيط عملية التسليح والتموين.[3]

ورغم النجاح الذي حققته هيئة الأركان، إلا أنه فُتح باب للخلاف بينها وبين الحكومة المؤقتة بسبب اقتراح العضوية في إطار اللجنة الوزارية، وخلال اجتماع طرابلس بتاريخ: 09– 27 أوت 1961 طلب من القيادة التراجع عن استقالتها، ومضاعفة جهودها لتزويد الولايات بما يحتاجونه.[4]

لتدخل في نقاش جديد مع الحكومة المؤقتة، حيث عارضت محادثات إيفيان، وقرار وقف إطلاق النار فصوتت ضده، كون القيادة كانت تريد افتكاك الاستقلال عن طريق الكفاح والعمل العسكري.[5]

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن قيادة الأركان تميزت علاقتها بالمجلس الوطني للثورة بالإضراب، ففي اجتماع للمجلس بطرابلس في أوت 1961 الذي كان هدفه دراسة استقالة الهيئة المقدمة في

[1]– محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 40.

[2]– محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 40.

[3]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص 605.

[4]– محمد زروال، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص 53.

[5]– نفسه، ص 53– 54.

1961/07/15 التي تركت فراغا على مستوى وحدات جيش التحرير الممتدة على الحدود، والذي على إثره تم استبدال فرحات عباس ببن خدة بن يوسف على رأس الحكومة الجزائرية المؤقتة لتتضخم الأمور بين الطرفين، ويغادر أعضاء القيادة الاجتماع.[1]

ومن هنا نستخلص أن علاقة قيادة الأركان بالمؤسسات العليا للثورة كان يسودها الاضطراب والصراع حول السلطة.[2]

[1]- علي كافي، المصدر السابق، ص 260.

[2]- محمد زروال، المصدر السابق، ص 54.

المبحث الرابع: قراءة نقدية لكتاب تشريح حرب من خلال مؤلفات أخرى

المطلب الأول: الشرارة الأولى للثورة

1- انطلاق الثورة:

يرى فرحات عباس أن تنظيم الثائرين في الجبل الذين صاروا مجاهدين، قد أطلق عليهم اسم جيش التحرير الوطني، وأصبح المجاهدين المسلحون منهم أو من سلاح لهم مجندين جمعيا، من أجل هدف مثالي واحد هو استقلال الجزائر، وكان من المناسب أيضا أن يحدد هذا الهدف في بيان لالبس فيه موجه ليس إلى شعبنا فحسب، ولكن لفرنسي الجزائر ولفرنسا وللعالم بأكمله.[1]

ويذكر فرحات عباس أن لجنة الستة فكروا أخيرا في تاريخ الشروع في العمليات المسلحة، حيث اتفقوا على أن يكون في الساعة الصفر من ليلة 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر، وذلك بعد أن وضعوا في الحسبان الآجال الضرورية لأعداد المهاجمين، وإيصال البيان إلى الوفد الخارجي بمصر، وعليه ففي الفاتح نوفمبر على الساعة الصفر يعرف العالم بأكمله أن الجزائر قد بدأت عمليات التحرير ضد الاستعمار الفرنسي.[2]

إضافة إلى أن وجود محمد بوضياف بالقاهرة جعل الفرنسيين يظنون أن حرب الجزائر كانت موجهة من الخارج، وأنها قد تكون من صنع جمال عبد الناصر والجامعة العربية، ولم تكن هذه الرواية تتفق مع الحقيقة لأن رجال اللجنة الثورية للوحدة والعمل هم وحدهم من خطط للثورة الجزائرية، وهم من حركها وأعطى إشارة انطلاقها، وبعد ذلك تبناها الشعب، وقد سهل مهمتهم في أوساط المسلمين بشكل كبير، الجو الذي خلفه النظام الاستعماري الأصم والأعمى والراضي عن نفسه، ومجموعة الستة نفسها تكون قد تحدثت عن المساعدة المصرية من أجل تشجيع الخطوات الأولى للثورة، بلا شك، إذ كان من اللازم جعل المقاتلين والشعب يعتقد أن الجزائر ليست وحدها ــ وأن

[1] – فرحات عباس، **تشريح الحرب**، المصدر السابق، ص 85 .

[2] – نفسه، ص 85 .

الانتصار أكيد ولم يكن هذا الكلام مع الأسف إلا كذبة بيضاء، فكان لابد من الانتظار عدة شهور حتى تصبح المساعدة العربية حقيقة ملموسة، وجاءت أول مساعدة مالية من المملكة العربية السعودية. [1]

كما يرى عباس أن ليلة 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر انطلقت شرارة الثورة وأبلغ عنها في المناطق الخمسة في الوقت ذاك دلالة من المتوقع أن لا تتحقق كل الأهداف المحددة، إذ من غير الممكن أن نصبح رجال حرب بين يوم وليلة، وعمليات التخريب وحرب العصابات تتطلب خبرة ومع ذلك فقد كانت نتائج العمليات الأولى مقنعة.[2]

ومن خلال هذا الطرح نجد العقيد الطاهر الزبيري في كتابه مذكرات آخر قادة لأوراس التاريخيين 1962-1962 يتوافق مع ما ذكره فرحات عباس حول الانطلاقة الثورية، يقول حددت قيادة الثورة ساعة الصفر في الفاتح من نوفمبر 1954 موعدا لبداية الكفاح المسلح، حيث حمل الباجي مختار مناشير متعلقة ببيان نوفمبر رفقة مراد ديدوش إلى منطقة سمندو قرب مدينة سكيكدة.[3]

وتأييدا للانطلاقة الثورية التي تحدث عنها فرحات عباس نجد مصطفى الأشرف في كتابه الجزائر الأمة والمجتمع يذكر أن الشعب الجزائري الصامد كان دوره حاسما، وأن جيشا عظيما نشيطا من المناضلين ومن أبناء الشعب قد وقف للدفاع عن الثورة الجزائرية في كل ميادين الكفاح، ذلك أن الجيش بدونه لن يتم شيئ ولن يحقق النصر.[4]

ويتوافق طرح علي كافي في مذكراته الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946ــ 1962 مع طرح فرحات عباس، حيث كتب أن أخر اجتماع لانطلاق الثورة المسلحة وقع في إسطبل بسمدو وهي منطقة عبور وتموين بين المنطقة الأولى والثانية.[5]

---

[1] – فرحات عباس، **تشريح الحرب**، المصدر السابق ، ص86 .

[2] – نفسه، ص89

[3] – الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص61

[4] ــ مصطفى الأشراف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص377،378

[5] ــ علي كافي، المصدر السابق، ص45

ونجد كذلك فتحي الديب في كتابه جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية مع فرحات عباس بأن حرب العصابات وعمليات التخريب يكلف بها بعض الفدائيين المدربين حيث تأخذ هذه العمليات سمعتها الدعائية العالمية وتظهر جديتها بما يهز كيان قيادة القوات الفرنسية بالجزائر، وبالذات أمام الرأي العام الفرنسي.[1]

2- العمليات العسكرية الأولى:

حسب فرحات عباس أصيبت كل الأهداف المحددة بالعاصمة والأضرار كانت قليلة، فلم تهدم المؤسسات ولا مصنع الغاز ببلكور ولا المركز الهاتفي في " الشان دوما نوفر" وفي البليدة وبوفاريك فشلت العمليات، ووقع قتلى وجرحى وبالمنطقة الوهرانية كان وضع بن مهيدي وبوصوف أسوأ، فقد قطع زلزال " أورليا نفيل" أوصال بعض الخلايا النضالية، واعترضت القوات الاستعمارية سبيل الأسلحة التي كانت قادمة من المغرب وحجزتها، واكتشفت الشرطة في الجنوب مخبأ لأسلحة كان موجها لمنطقتهما[2]

كما أضافة أيضا أن في الشمال القسنطيني أمطر الدرك في " كوندي سمندو" بوابل من الرصاص، وبمنطقة القبائل كانت الأهداف التي حددها كريم بلقاسم للهجوم ذات طابع اقتصادي فهوجمت كلها وأحرقت مخازن الفلين،التبغ ،التي كانت تنتشر هنا وهناك، واستهدفت بالخصوص معسكرات مارشال، وبرج منايل، ذراع الميزان. [3]

كما تحدث عباس كذلك عن منطقة الأوراس التي اكتسى الهجوم فيها بعدا أوسع، لأن الثورة كانت قد تبلورت في مرحلتها الأولى في هذا الجزء من التراب الوطني حيث كان بن بولعيد يمتلك بعض الأسلحة وكان يعتمد على مساعدين مدربين هم شيحاني بشير وحاج لخضر، عباس لغرور، عجل عجول وقسم بن بولعيد المهام ، فعين 26 رجلا لمهاجمة باتنة بقيادة الحاج لخضر وفي خنشلة قاد الهجوم عباس لغرور فقتل الملازم الأول ، "دارنو" ، والرائد "لابلاس".[4]

[1] ــ فتحي الديب، المصدر السابق، ص45

[2] ــ فرحات عباس، المصدر السابق، ص91 .

[3] ــ نفسه، ص91 .

[4] -نفسه، ص92، 93 .

وقد توافق طرح عباس فرحات مع محمد حربي من خلال كتابه الثورة الجزائرية سنوات المخاض، بأن العمليات العسكرية تم ضبطها على مستوى الهيئة المركزية، بل على مستوى القيادات الجهوية، فوحدات الكومندوس كونت لتشكل النواة الأولى لجيش التحرير، فاختيار الأهداف له هنا أكثر من معنى، فقد كان على المحاربين مهاجمة الثكنات للاستحواذ على الأسلحة ومهاجمة وسائل الاتصال والمواصلات والجهاز القمعي ومصالح المالكين، ولم تكن عمليات التخريب تهم إلا البنية التحتية، وكانت صارمة من حيث عدم التعرض للمدنيين بأية حال من الأحوال.[1]

من خلال كتاب تشريح حرب* لفرحات عباس نجد انه لم يتطرق للجوانب العسكرية للثورة الجزائرية بشكل دقيق ومفصل، حيث ركز على نقاط ضئيلة ومجريات أحداث طفيفة، خاصة أثناء سرده للوقائع العسكرية لانطلاق الثورة النوفمبرية المجيدة.

على عكس الرائد هلايلي محمد الصغير في مذكراته شاهد على الثورة في الأوراس الذي خالف فرحات عباس الطرح وذكر أن صباح الفاتح من نوفمبر لم يكن كسائر الأيام بالنسبة لجحافل عساكر الغرباء الذين تقيأهم البحر ذات يوم على شواطئ الجزائر الجميلة عندما أغوتهم بسحرها لقد حان الوقت ليدفعوا فاتورة ذلك الظلم والتعسف والحرق والتدمير والنهب والممنهج.[2]

ويذكر أن عمليات ليلة نوفمبر 1954 موجعة جدا لجحافل المحتلين وغلاة الاحتلال وحتى الخونة المسلمين، بما ستلحقهم من خسائر مادية وبشرية وسياسية وحتى إعلامية.

ويضيف قائلا أن نوفمبر فاجأ العدو بعنف ثوري ساحق، لم يسبق أن واجه مثله خلال التمردات والثورات السابقة، وزلزال نوفمبر لم يكن من صنع أحزاب متمرسة في السياسة، إنما جاء من رجال صادقي الوعد والعهد، آمنوا بنبل الهدف والغاية.[3]

---

[1]– محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، المصدر السابق، ص 71 .

* أنظر الملحق رقم: 9، ص 185.

[2] – محمد الصغير هلايلي، المصدر السابق، ص 66 .

[3] نفسه، ص 67 .

المطلب الثاني: هجومات الشمال القسنطيني

حسب فرحات عباس حددت ساعة الصفر للهجوم يوم 20 أوت 1955 منتصف النهار وهذا التاريخ يصادف ذكرى إنزال جلالة الملك محمد الخامس عن عرشه وقدر للهجوم أن يدوم ثلاثة أيام .

وفي 20 أوت على الساعة 12 بدأ الهجوم فعلا ضد الأوروبيين، وضد بعض الجزائريين، وحددت أهدافه في كل من قسنطينة وسكيكدة، الحروش، وادي الزناتي، عين عبيد، الخروب، القل، الميلية، ولم يقم جيش التحرير الوطني إلا بالإشراف على الهجوم، ولم يشارك في المجزرة، وإنما كان فلاحون مسلحون تسليحا سيئا هم الذين دفعوا إلى مصيرهم المحتوم.

ويذكر أيضا أن الأيام الثلاثة التي حددها زيغود يوسف للهجوم تقلصت إلى نصف ايوم من 20 أوت، إذ تدخل الجيش الفرنسي في الحين وشرع في عمليات القمع واشترك مدنيون أوروبيون في العمليات العسكرية.[1]

في حين يذكر محمد العربي الزبيري في كتابه الثورة الجزائرية في عامها الأول أن فرحات عباس يرى أن ما أسماه بفظائع أوت هي نتيجة أزمة الضمير التي كان زيغود يجتازها في ذاك الوقت، وتتمثل الأزمة حسب رأيه في شعور قائد المنطقة الثانية بأن السبب في استشهاد ديدوش مراد يرجع إلى الأخطاء التي ارتكبها هو كدليل يعرف المنطقة وسمح للفرقة باجتياز أرض مكشوفة.[2]

ويذكر كذلك بأن فرحات عباس يزعم أن أحداث العشرين من أوت سنة 1955 كانت تقية اتخذها زيغود ليصفي حسابات سياسية قديمة مثل انتفاضة من علاوة عباس الذي كان قبل الثورة قد انتصر في الانتخابات على مرشح حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.[3]

وحسب فرحات عباس، زيغود يوسف عين بعض الخونة المسلمين ليقتلوا، وكان ابن أخ فرحات المدعو علاوة من ضمن الضحايا، حيث أعتدي عليه في صيدليتة، وتوفي أثناء نقله لعيادة الدكتور قج ، ويقول في كتابه أن بن طوبال ذكر أن الضحية كان قد أمضى عريضة تدين العنف من أي جهة

[1] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص 183 .

[2] – محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المرجع السابق، ص 144.

[3] – نفسه، ص 144 .

كانت، ويقول لو أن زيغود نزه نفسه عن رائحة الماضي لكان قد اكتشف خونة داخل حزبه بالذات، فأحداث شهر أوت 1955 تسبب في موت الكثير من الضحايا الأبرياء وكان من غير الممكن تجنبه.[1]

ويوافقه في هذا الطرح محمد العربي الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر حيث يذكر أن السيد الستارهورن في كتابه تاريخ حرب الجزائر قال أن أحداث العشرين من أوت كانت نتيجة اليأس القاتل الذي يسيطر على كل من زيغود يوسف ومساعده الأول لخضر بن طوبال، ولقد نشرت جبهة التحرير الوطني نتائج القمع الوحشي للمواطنين حيث وصل عدد الضحايا إلى أثني عشرة ألف قتيل وقتيلة، أما المصادر الفرنسية فقد تحدثت عن حوالي ألف وخمسة شخص من بينهم حوالي 120 أوروبيا. [2]

بينما كان محفوظ قداش في كتابه وتحررت الجزائر أكثر دقة وتفصيلا في تفسيره لهجمات الشمال القسنطيني. على عكس فرحات عباس الذي ركز بدرجة كبيرة على شخصية زيغود يوسف والأخطاء التي ارتكبها، خاصة فيما يخص مقتل ابن أخيه علاوة، وبذلك يكون فرحات قد إبتعد عن مجريات أحداث 20 أوت 1955 وركز فقط على الضرر الذي لحق بهم جراء هذه الهجمات [3]

فيما يذكر محفوظ أن هجمات 20 أوت 1955 التي قادها جيش التحرير الوطني جاءت نتيجة لتحليل سياسي وبناءا على الوضعية العسكرية للثورة، فقد تم التحضير لها بطريقة منهجية ومحكمة من طرف مسؤولي ناحية الشمال القسنطيني وعلى رأسهم زيغود يوسف دارت أحداثها في عدة مدن وقرى، وأظهرت الأجيج الثوري للفلاحين الذين قادهم إلى هذه المعارك أعضاء جيش التحرير وخاضوا حربا دون هوادة ضد الجيش الفرنسي والمعمرين، ويذكر أيضا أن سكان الأرياف وقفوا خلف جيش التحرير وجبهة التحرير، وابتعدت النخبة عن السلطة الاستعمارية وقد عززت الثورة سلطتها في الداخل وعلى الصعيد الدولي.[4]

[1] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص 184، 185 .

[2] – محمد العربي الزبيري، **دارسة تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 38، 42 .

[3] – فرحات عباس، المصدر السابق، ص 148 .

[4] – محفوظ قداش، **وتحررت الجزائر، تر: العربي يوينون**، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، ص 45 .

وقد شرح محفوظ التحضيرات الأولى للهجمات حتى الانطلاقة في منتصف نهار 20 أوت 1955، وسرد أحداث المعركة، وما نتج عنها وصولا لانعكاساتها خاصة على الجزائريين حيث سقط 100 قتيل و200 جريح، فيما تم الإعلان عن 1200 ضحية، وتم تجميع 1500 جزائري بالملعب البلدي فيليب فيل قتل أغلبهم ودفنوا في حفرة جماعية. [1]

المطلب الثالث : قيادة الأركان العامة

يذكر فرح عباس أنه في 15 جانفي اجتمعوا برئيس مجلس الحكومة الليبية وفي 17 من نفس الشهر كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد أفرع مشاحناته فعين اللجنة المكلفة بالإشراف على المؤتمرين من أجل تشكيل حكومة مؤقتة جديدة كانت هذه اللجنة تشمل سعد دحلب، العقيد محمدي السعيد والعقيد بومدين وفي 18 جانفي جاءت دعوة من صاحب الجلالة الملك إدريس ــ وفي 22 تشكلت الحكومة المؤقتة الجديدة التي قائد أركانها هواري بومدين وينوبه الرواد منجلي وسليمان وعز الدين، فيما عين عمر أو صديق سفيرا بغينيا وتوفيق المدني بالقاهرة، وعين المجلس مكتب دائما يرأسه أحمد بومنجل بمساعدة سليمان وبن يحي، كما أمر العسكريين بالدخول إلى الجزائر بما في ذلك قيادة الأركان ولم يطبق هذا الأمر سوى العقيدان بن شريف ولطفي، وكذلك نائبا هذا الأخير الرائد مبارك و الرائد الطاهر الزبيري. [2]

ونجد أن محمد حربي في كتابه "une vie debut" يوافق طرح فرحات عباس حيث يقول أنه بتاريخ 18 جانفي 1960 أنشأت ما يعرف بهيئة الأركان العامة التي شرعت في مهامها بداية من 23 من نفس الشهر، أسندت قيادتها للعقيد الهواري بومدين إلى جانب كل من الرائد سليمان والرائد علي منجلي.*

[1] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 48، 49 .

[2] – ــفرحات عباس، المصدر السابق، ص375 .

* علي منجلي من مواليد ديسمبر 1922 بسكيكدة، منطقة عزابة، مناضل في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إلتحق بجبهة التحرير الوطني في أوت 1955، عضو في هيئة الأركان العامة، أنظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 263، 264 .

يرى محمد حربي أن هيئة الأركان أبقت على القاعدتين الشرقية والغربية، و الهدف الرئيسي من إنشائها هو تنظيم وحدات جيش التحرير على الحدود الجزائرية (غربية ــ شرقية).[1]

محمد حربي كان أكثر تفصيلا من فرحات عباس في مسألة النشأة والأهداف وكذلك عمار ملاح أعطى جانبا كبيرا من الاهتمام لهيئة الأركان العامة فيما يخص الدور العسكري من خلال كتابه قادة جيش التحرير الوطني "الولاية الأولى" حيث يذكر أن التنظيم العسكري الذي قامت به قيادة الأركان العامة في صفوف جيش التحرير تمخض عنه عدة عمليات كبرى كبدت القوات الفرنسية خسائر فادحة ومن بين هذه العمليات، معركة تافراوت، معركة بوعقان وغيرهم المعارك.

وهنا نرى أن محمد زروال كان أكثر تحليلا من فرحات عباس الذي لم يتطرق بشكل دقيق ومجمل لهيئة الأركان العامة التي لعبت دورا بارزا على المنطقة الحدودية الشرقية والغربية.[2]

[1] - Mohamed Harbi , Une vie debout, Mémoires politiques1945-1962, Ton L, éd casbah Alger 2001.p204 .

[2] ــ عمار ملاح، المصدر السابق، ص 199 .

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال تعرضنا لموضوع الدراسة بكل حيثياته وأبعاده خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

✓ يعتبر فرحات عباس من الشخصيات الفاعلة التي كان لها دور بارزا وفعال في الحركة الوطنية ومسار الثورة التحريرية حيث ساهمت جملة من الظروف في تكوين شخصيته من خلال مساهمته في التأريخ لثورة التحريرية من خلال مجموعة من المؤلفات أهمها كتاب تشريح حرب الذي يعتبر أهم المصادر التاريخية التي أرخت لمسار الثورة التحريرية خاصة أن فرحات عباس أحد صناع القرار وأحد الفاعلين في الثورة التحريرية.

✓ كان اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 المجيدة تتويجا لسنوات طويلة من المعاناة الكبيرة للجزائريين من الإبادة والقمع والقهر والتهميش.

✓ كما عبرت هذه الثورة عن تجربة كفاح مسلح جديدة استفاد منها الجزائريون لا محالة بتجاوز النقائص والثغرات التي كانت سببا في فشل مختلف المقاومات الشعبية المسلحة التي سبقت العمل السياسي قبل العشرينات.

✓ حيث يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 أهم وثيقة انطلقت بها ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، الذي أعطى نقلة نوعية للحركة الوطنية من مرحلة التصور والرؤية السياسية للقضية الجزائرية إلى مرحلة التجسيد الميداني لتلك الرؤية والعمل المباشر بأسلوب الكفاح المسلح كوسيلة لا بد لها في ظل الاستعمار الاستيطاني الذي سعى إلى إلغاء وجود الكيان الجزائري لذلك وضع البيان ليخاطب الشعب الجزائري مباشرة ويحثه على ذلك بأسلوب ولغة مفهومة وبكل سهولة حيث دخلت الثورة مرحلة جديدة من خلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956.

✓ مثل انعقاد مؤتمر الصومام التاريخي في 20 أوت 1956 أي عامين تقريبا بعد اندلاع الثورة التحريرية نقطة تحول هامة في مسار الكفاح المسلح الذي وصل إلى نقطة اللارجوع، لاسيما بعد انتقال قيادة الثورة من قيادة فردية على مستوى المناطق التاريخية إلى قيادة جماعية على مستوى الولايات هذه الهيكلة الجديدة لثورة التحريرية أعطت نفسا جديدا للكفاح المسلح وجعلته أكثر شمولا بحيث أصبح من المستحيل على الفرنسيين القضاء على مشروع بالرغم من سنوات القتل والإبادة، حيث أوجد هذا المؤتمر جيشا نظاميا وهياكل تنظيمية لثورة بالإضافة خروجه بوثيقة التي هي بمثابة

الدستور الذي تسير عليه الثورة وتنظم من خلاله علاقاتها وتحقيق الهدف الذي اندلعت من أجله الثورة والمتمثل في الاستقلال التام.

✓ يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958 من الأحداث الهامة جاءت نتيجة ظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا حيث كانت تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لخدمة الثورة التحريرية لكنها اعترضتها مجموعة من الصعوبات خاصة ظهور الصراعات داخل القيادات بسبب السلطة ومن يتقلد مقاليد الحكم بالإضافة إلى سياسة الاستعمارية وإستراتيجيتها المتمثلة في خط شال وموريس.

✓ إن انطلاق الثورة التحريرية بجناحين متكاثفين مترابطين إحداهما سياسي والمتمثل في جبهة التحرير الوطني والأخر عسكري ألا وهو جيش التحرير الوطني الذي كان سرا في نجاح العمل العسكري ويعد نجاح الثورة النوفمبرية أساسا والتنظيم العسكري خاصة هو التفاف وتلاحم الشعب حولها ففي السنة الأولى من عمر الثورة لم يكن الحصول على التأييد الشعبي على المستويين الداخلي والخارجي بالأمر الهين واليسير.

✓ أدت العمليات العسكرية الأولى ليلة الفاتح من نوفمبر في مختلف المناطق إلى زيادة الحماس الثوري وإثارة القلق في نفس المستعمر.

✓ شمولية العمل الثوري الذي جمع بين أشكال وهياكل تنظيمية واسعة (التموين، التسليح، الصحة، الإعلام...).

✓ استطاعت هجومات 20 أوت 1955 كسر جدار الخوف الرهيب المسلط على الشعب الجزائري طيلة 130 سنة وشجعته لمواصلة الكفاح الثوري الذي توج آخر المطاف بالاستقلال.

✓ إثبات مجاهدين جيش وجبهة التحرير الوطني أن الثورة لم تأتي من فراغ وأنها ليست من صنع خارجين عن القانون بل هي ثورة شعب أنهكه الظلم والاستبداد.

✓ استطاعت هيئة الأركان العامة الاعتماد على إستراتيجية محكمة مكنتها من إدخال السلاح والذخيرة بالإضافة إلى اختراق خطي شال وموريس من طرف فيالق وكتائب جعلت الجيش الفرنسي يعيش حالة استنفار.

✓ جاءت الاتفاقيات نتيجة لمفاوضات طويلة وشاقة فقد كانت هناك لقاءات سرية ومفاوضات علنية ورسمية على مدى سنوات الثورة بالجزائر وخارجها في عواصم عربية وأوروبية فكان قادة الثورة حريصين على استغلال الظروف السياسية لجعل العدول على التفاوض السياسي بغية الوصول إلى حل

في أقرب وقت تجنبا لإراقة الدماء والتخفيف من معاناة الشعب الجزائري وقد أخذت عملية السلام والهدوء بالجزائر مراحل وخطوات كبيرة للوصول إلى حل نهائي للقضية الجزائرية ولم تكن هذه الاتفاقيات بديلا عن الحرب بل كانت مواكبة لها وترجمة صادقة لموازين القوى بأزمة المعركة.

✓ وأخيرا يمكن القول أن المفاوضات هي المخرج الوحيد من حرب شرسة دامت سنوات راح ضحيتها ملايين الأبرياء، وأنا الاتفاقيات ما هي إلا تتويجا لمسار نضالي وثوري لشعب الجزائري دام سبعة سنوات ونصف اثبت من خلالها الشعب أحقيته بالسيادة الوطنية وذلك بفضل العمل الذي انتهجته الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

الملاحق

الملحق رقم: 01

شهادة ميلاد فرحات عباس

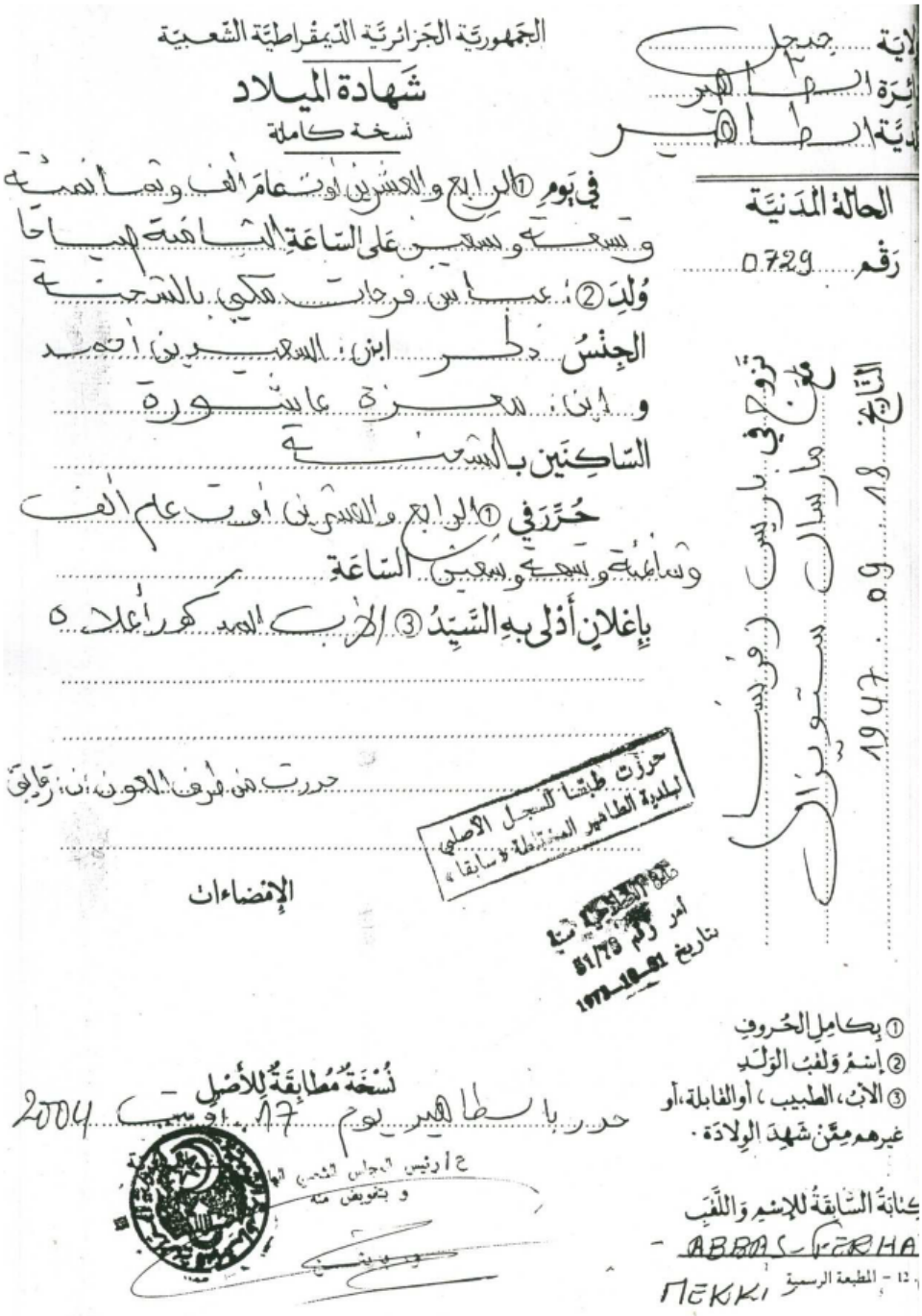

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

شهادة الميلاد

نسخة كاملة

في يوم ① الرابع والعشرين أوت عام ألف وتسعمائة وسبعة وعشرين على الساعة الثامنة صباحا

وُلِدَ ②: عباس فرحات مكي بالمشحنة

الجنس: ذكر ابن: السعيد بن أحمد

و ابن: معزة عاشورة

الساكنين بالمشحنة

حُرِّرَ في ① الرابع والعشرين أوت عام ألف

وتسعمائة وسبعة وعشرين الساعة

بإغلان أدلى به السيد ③ الأب المذكور أعلاه

حررت طبقا للسجل الأصلي للبلدية الطاهير المشتملة 9 سابقا

الإمضاءات

الحالة المدنية

رقم 0729

ولد في باريس

ما يسار ستوسيل

التابعة 18 9 1947

① بكامل الحروف

② إسم ولقب الولد

③ الأب، الطبيب، أو القابلة، أو غيرهم ممن شهد الولادة.

كتابة السابقة للإسم واللقب

ABBAS FERHAT

MEKKI

12 - المطبعة الرسمية

نُسخة مُطابقة للأصل

حرر بالطاهير يوم 17 أوت 2004

ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي

و بتفويض منه

المصدر: عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 280.

الملحق رقم: 02

الرتب العسكرية التي أقرها مؤتمر الصومام

الرتبة العسكرية	شعارها	المرتب الشهري بالفرنك القديم
ـ الجندي		1000
ـ الجندي الأول (كبران)	على شكل ٨ أحمر اللون يوضع على الذراع الأيمن	1200
ـ عريف (سرجان)	إثنان على ٨ شكل أحمران	1500
ـ عريف أول (سرجان شاف)	ثلاثة على شكل ٨ حمر	1800
ـ المساعد (أجودان)	على شكل V تحته خط أبيض	2000
ـ ملازم أول (أصبران)	نجمة بيضاء	2500
ـ ملازم ثاني (سوليطنان)	نجمة حمراء	3000
ـ الضابط الأول (اليوطنان)	نجمة حمراء ونجمة بيضاء	3500
ـ الضابط الثاني (قبطان)	نجمتان حمروتان	4000
ـ الصاع الأول (كمندان)	نجمتان حمروتان ونجمة بيضاء	4500
ـ الصاع الثاني (كولونيل)	ثلاثة أنجم حمر	5000
الممرضون والممرضات		1500
ـ الأطباء المساعدون		2500
ـ الأطباء		3500 (1)

المصدر:عمار بوحوش، التاريخ السياسي... ،المرجع السابق، ص394.

الملحق رقم: 03

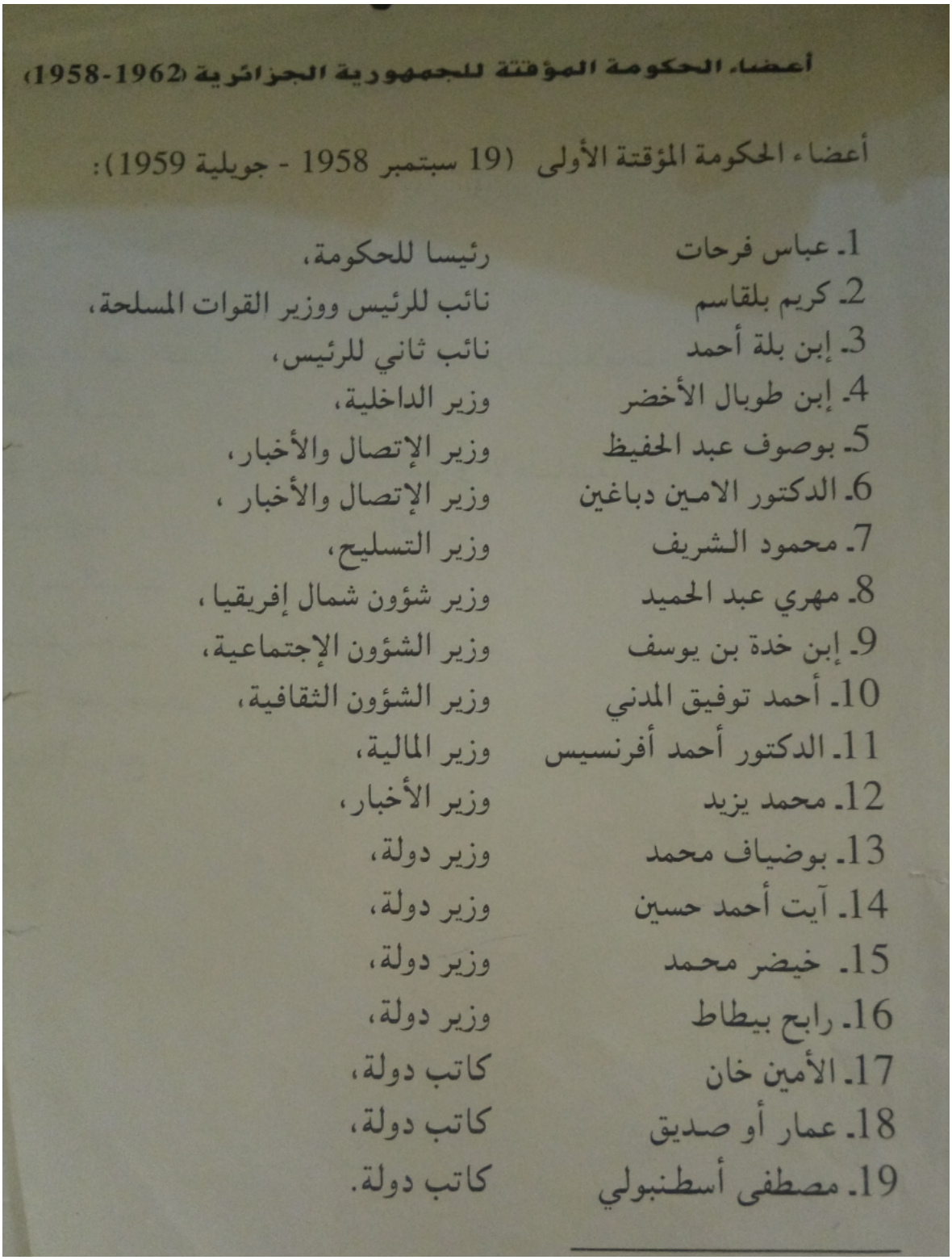

أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1962-1958)

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى (19 سبتمبر 1958 - جويلية 1959):

1. عباس فرحات	رئيسا للحكومة،
2. كريم بلقاسم	نائب للرئيس ووزير القوات المسلحة،
3. إبن بلة أحمد	نائب ثاني للرئيس،
4. إبن طوبال الأخضر	وزير الداخلية،
5. بوصوف عبد الحفيظ	وزير الإتصال والأخبار،
6. الدكتور الامين دباغين	وزير الإتصال والأخبار ،
7. محمود الشريف	وزير التسليح،
8. مهري عبد الحميد	وزير شؤون شمال إفريقيا ،
9. إبن خدة بن يوسف	وزير الشؤون الإجتماعية،
10. أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية،
11. الدكتور أحمد أفرنسيس	وزير المالية،
12. محمد يزيد	وزير الأخبار،
13. بوضياف محمد	وزير دولة،
14. آيت أحمد حسين	وزير دولة،
15. خيضر محمد	وزير دولة،
16. رابح بيطاط	وزير دولة،
17. الأمين خان	كاتب دولة،
18. عمار أو صديق	كاتب دولة،
19. مصطفى أسطنبولي	كاتب دولة.

المصدر: اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 253.

الملحق رقم: 04

إعترافات الدول(الأولية) بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني

الرقم	إسم الدولة	تاريخ الإعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958
3	المغرب	19 سبتمبر 1958
4	تونس	19 سبتمبر 1958
5	السعودية	20 سبتمبر 1958
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958
7	مصر	21 سبتمبر 1958
8	اليمن	21 سبتمبر 1958
9	الصين	22 سبتمبر 1958
10	السودان	22 سبتمبر 1958
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	منغوليا	15 ديسمبر 1958
15	لبنان	15 جانفي 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	الأردن	20 سبتمبر 1959
19	ليبيريا	7 جوان 1960
20	التوغو	17 جوان 1960
21	الإتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960
22	مالي	14 فيفري 1961
23	الكونغو	19 فيفري 1961
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
25	بلغاريا	29 مارس 1961
26	الباكستان	أوت 1961

المصدر: الدبلوماسية الجزائرية من 1830- 1962، ملتقى من تنظيم المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 19 98، ص 166.

الملحق رقم :05

خريطة الشمال القسنطيني

Sur la carte du 20 août la tragédie du Constantinois

المصدر: علي كافي، المصدر السابق، ص 70.

الملحق رقم: 06

نماذج بنادق صيد استعملت أثناء اندلاع الثورة

مسدسات رشاشة غنمها جيش التحرير الوطني ما بين 1956-1958

المصدر: وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 48.

الملحق رقم: 07

خريطة تمثل توزيع عمليات الفاتح من نوفمبر 1954 بمنطقة الأوراس

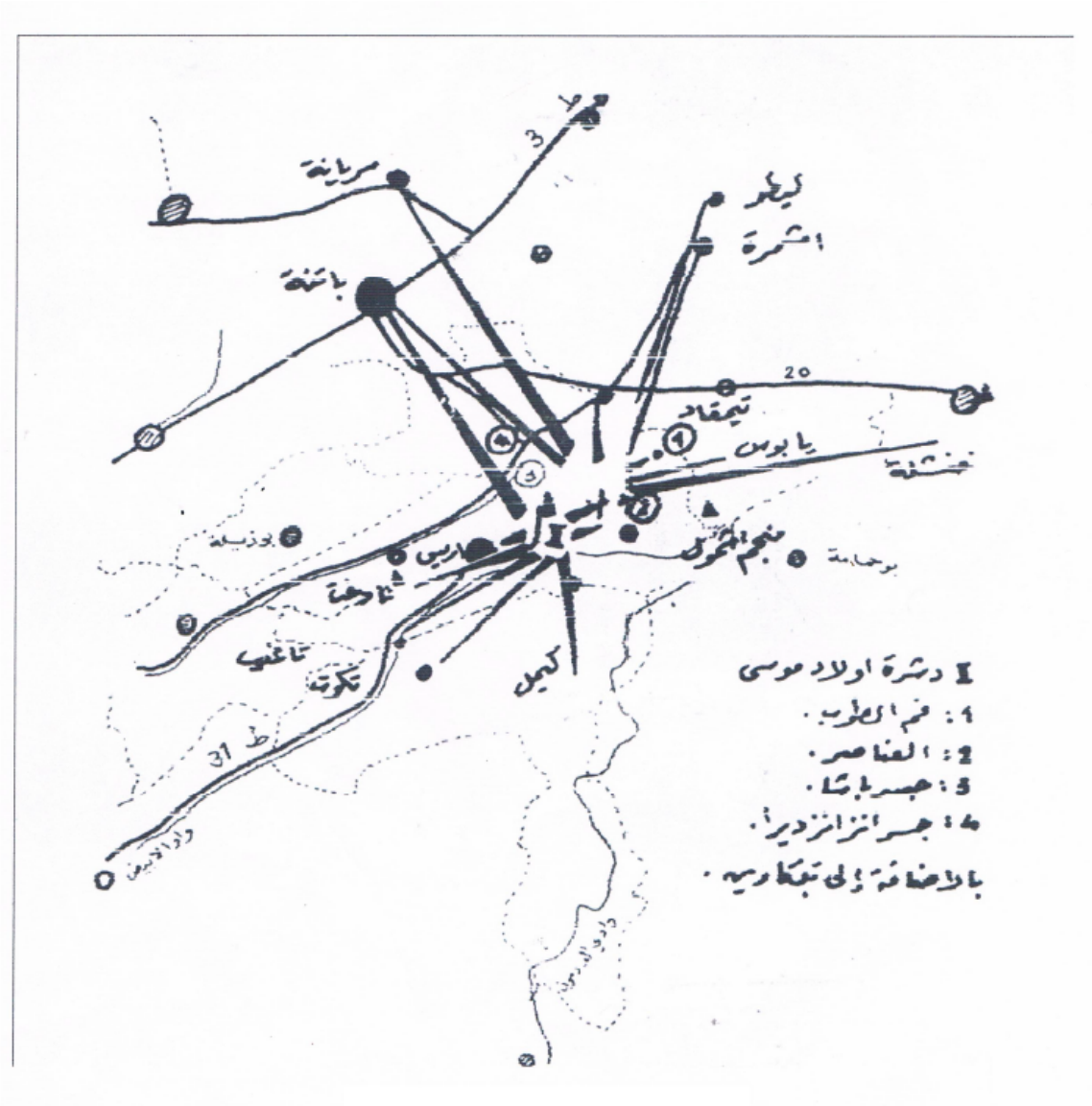

المصدر: عمار قليل، المصدر السابق، ج1، ص 206.

الملحق رقم: 08

الغلاف الخارجي لكتاب تشريح حرب

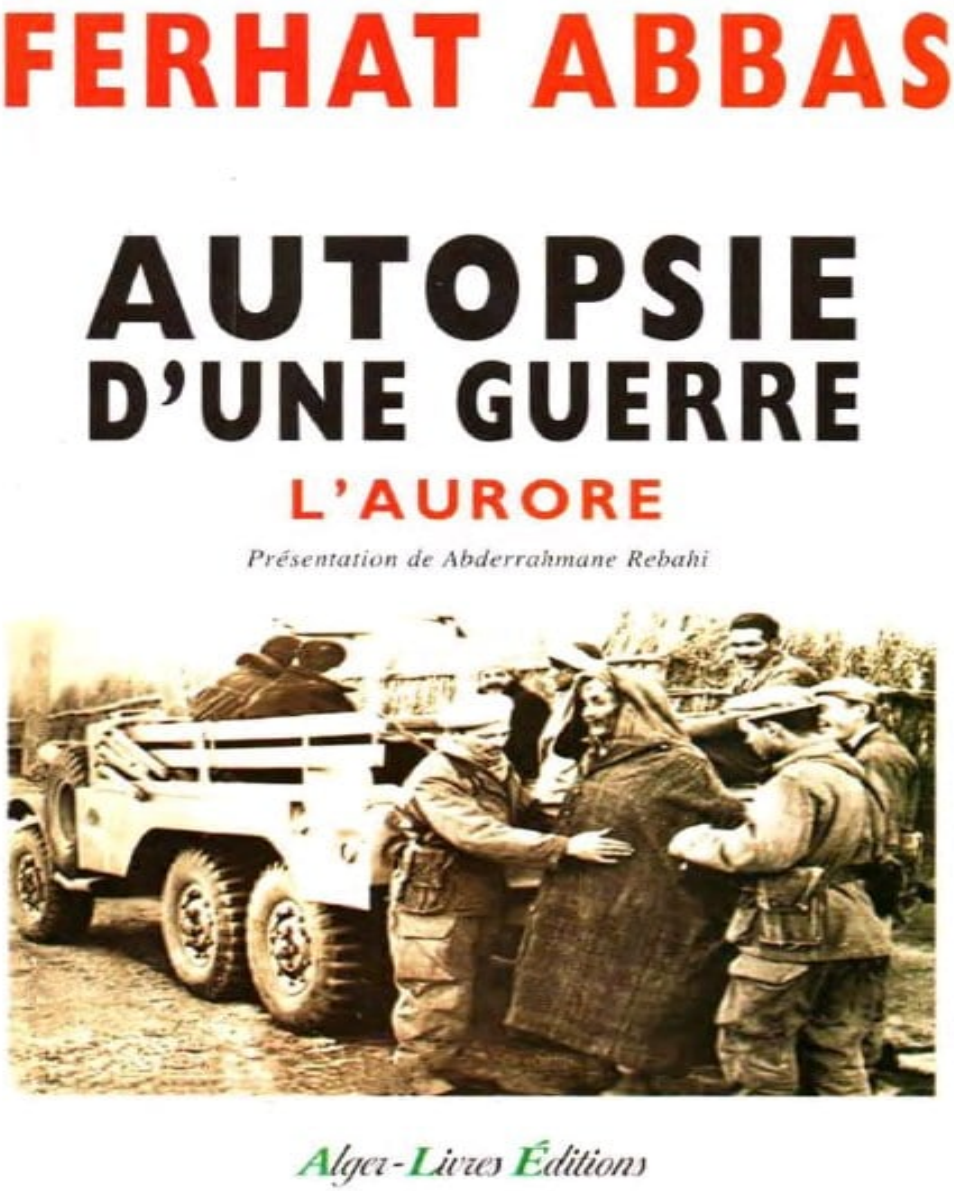

المصدر: فرحات عباس، تشريح حرب، المصدر السابق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المصادر:

أ- باللغة العربية:

1. الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنيفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

2. البجاوي محمد، **الثورة الجزائري والقانون**، تر: علي الخش، دار اليقظة العربية، بيروت.

3. بلحيسن مبروك ، **المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر- القاهرة 1954- 1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية**، تر: الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004.

4. بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط3، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2012.

5. بن خدة بن يوسف، **شهادات ومواقف**، ت ق، أحمد بن نعمان، ط1، دار النعمان، الجزائر، 2004.

6. بن خدة بن يوسف، **نهاية حرب التحرير في الجزائر، إتفاقيات إيفيان**، تح، لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7. بوداود عمر، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني (مذكرات مناضل)**، تر: أحمد بن محمد بيلكي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

8. بوطمين الجودي لخضر، **لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1981.

9. جغابة محمد، بيان **أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام قراءة في البيان**، تق: محمد العربي ولد خليفة، دط، دار هومة، الجزائر، دس.

10. حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

11. حربي محمد، **الجزائر 1954- 1962 جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر: لجميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1983.

12. دحلب سعد، **المهمة منجزة، من أجل استقلال الجزائر**، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات دحلب، 2007.

13. الديب فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل العربي لنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

14. زروال محمد، **إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

15. زروال محمد، **اللمامشة في الثورة**، ج2، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

16. زيغود يوسف، **اتفاقيات إيفيان، الاتصالات، المحادثات والمفاوضات الجزائرية الفرنسية إبان ثورة التحرير الوطني (1954– 1962)**، مجلس الأمة، قصر زيغود يوسف، الجزائر، 2010.

17. سعيداني الطاهر، القاعد الشرقية قلب الثورة النابض، مذكرات الأمة، 2001.

18. صديق محمد الصالح ، **أيام خالدة في حياة الجزائر**، موفم للنشر، الجزائر، 2007.

19. عباس فرحات، **تشريح حرب**، تر: أحمد منور، ط خ، دار المسك لنشر والتوزيع، د م، 2010.

20. عباس فرحات، **حرب الجزائر وثوراتها ليل الاستعمار**، تر: أبو رحال، منشورات ANFE.

21. عباس فرحات، **غدا سيطلع النهار**، تر: حسين لبرش، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر.

22. عباس محمد الشريف، **من وحي نوفمبر**، مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005.

23. عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور**، تر: مسعود الحاج مسعود، ج3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

24. العقون عبد الرحمن بن إبراهيم ، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1947– 1954**، ج3، منشورات السائحي، الجزائر، 2008.

25. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج1، دار العثمانية لتشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 410.

26. كشيدة عيسى، **مهندسو الثورة، شهادة**، تر: موسى أشرشور، زينب قبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

27. مالك رضا، **الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956– 1962**، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفرابي، بيرقت، 2003.

28. ماندوز أندري، **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، تر: ميشال سطوف، د ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

29. محساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر: الحاج مسعود مسعود، دار القصبة، حيدرة، الجزائر، 2003.

30. المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1998.

31. ملاح عمار، **المرحلة الانتقالية لثورة الجزائر**، د ط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

32. ملاح عمار، **رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه قادة جيش التحرير الوطني**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.

33. ملاح عمار، **رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه قادة جيش التحرير الوطني الولاية (1)**، ج1، دط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2008.

34. مهري محمد، **ومضات من دروب الحياة**، مؤسسة الشرق الجزائري، للإعلام والنشر، 2002.

35. ولد الحسين محمد الشريف، **من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830– 1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

36. يوسفي محمد، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات شالة، الأبيار، الجزائر، 2007.

ب/– الكتب بالفرنسية:

1. Abbas Ferhat, **Demain se lèvera le jour**, Alger livre ,Edition, Alger, 2010.
2. Abbas Ferhat, **Le Jeune Algérien,** Editons Garnier, Paris, 1981.

ج/الشهادات المكتوبة:

1. جرمان عمار، **الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال**، دط، دار الهدى لنشر والتوزيع، الجزائر ، 2007.

2. الحاج مصالي، **مذكرات مصالي الحاج 1898– 1938**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

3. الزبيري الطاهر، **مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخين 1929– 1962**، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

4. كافي علي، **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962**، دار القصبة، حيدرة، الجزائر، 1999.

5. ملاح عمار، **من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، الناحية الثانية –عريف–**، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2003.

6. هلايلي محمد الصغير، **مذكرات الرائد هلايلى محمد الصغير شاهد على الثورة في الأوراس**، دار القدس العربي، 2013.

الجرائد:

1. جريدة المجاهد، ج1، ع1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

ثانيا- المراجع:

أ/ باللغة بالعربية

1. إحدادن زهير ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962، ط1، مؤسسة إحدادن لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
2. أزغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956- 1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
3. أسيا تميم، **شخصيات جزائرية 100 شخصية تاريخية فكرية**، دار المسك للنشر والتوزيع، 2008.
4. بخوش عبد المجيد ، **معارك ثورة التحرير المظفرة**، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
5. برحايل بلقاسم بن محمد، **الشهيد حسين برحايل نبذة عن حياته وأثار كفاحه وتضحياته 1944- 2000**،دس
6. بركات أنيسة، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
7. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
8. بلاح بشير، كرونولوجيا الجزائر من 1830 إلى 2000، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.
9. بلحاج صالح ، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
10. بلقاسم محمد، وآخرون، **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية 1954- 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
11. بلوفة جيلالي عبد القادر، **حركة انتصار للحريات الديمقراطية 1939- 1954 في عمالة وهران**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
12. بن حمودة بوعلام، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2012.

13. بن خليفة عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار ذر ابرأتفو، باب الزوار، الجزائر، 2013.

14. بن عمار بن منصور ليلى، **فرحات عباس ذلك الرجل المظلوم**، تر: حسين لبراش، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر، 2001.

15. بن مرسلي أحمد، **ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**، جريدة الجمهورية الجزائرية نموذجا 1 نوفمبر 1954، 31 ديسمبر 1955، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

16. بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

17. بورغدة رمضان، **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958– 1962 سنوات الحسم والخلاص**، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2012.

18. بوشارب عبد السلام، **تبسة معالم مآثر**، المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، الجزائر، 2007.

19. بوضربة عمر، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958**، جانفي 1960، دار الحكمة لنشر، الجزائر، 2010.

20. بوعزيز يحي ، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912–1948)**، علم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

21. بوعزيز يحي، **الثورة في الولاية الثالثة 1954– 1962**، دار الأمة، الجزائر، 2004.

22. بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنيين 19– 20 من شهداء ثورة أول نوفمبر**، دار الهدى، الجزائر، دس.

23. بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

24. بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى، الجزائر، دس.

25. بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج3، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

26. بومالي أحسن، **أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1956**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

27. بومالي أحسن، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954- 1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 1995.

28. بومالي أحسن، **أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

29. بونوة أحمد بن محمد، **هجومات 20 أوت 1955**، الألوكة، الجلفة، الجزائر، 2015.

30. تابليت علي، **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، منشورات تالة، الأبيار، الجزائر، 2009.

31. تابليت عمر، **الأوفياء يذكرونك يا عباس لغرور**، دار الألمعية للنشر، الجزائر، 2012.

32. تواتي دحمان، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب في الجزائر 1961- 1962**، وزارة الثقافة، 2008.

33. تينو سيلفي، **عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر**، تر: عبد المجيد سالمي، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2013.

34. جبلي الطاهر، **الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954- 1962**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2014.

35. **جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس، مصطفى بن بولعيد والثورة 1954**، دار الهدى، الجزائر، 1999.

36. الجندي خليفة، **حوار حول الثورة**، ج2، موفر لنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

37. جويبة عبد المالك، **أبطال وشهداء الثورة الجزائرية**، فرحات عباس، ط1، وزارت الثقافة الجزائر، 2014.

38. جويبة عبد المالك، **الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954- 1958**، دار الواحة لنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.

39. حاروش نور الدين، **رؤساء الجزائر**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2012.

40. حزب جبهة التحرير الوطني، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962**، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والتكوين، الجزائر، 1987.

41. حفظ الله بوبكر، **نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954– 1958**، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.

42. حميدة عبد القادر، **عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة**، منشورات الشهاب، 2003.

43. حميدة عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

44. حميدي أبو بكر الصديق، **قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية، 1920–1954**، دار الهدى، الجزائر، 2015، د ط، د ن، د م م.

45. حميطوش يوسف، **منابع الثقافة السياسة والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، دار الأمة الجزائر، 2013.

46. خرشي جمال، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب والاندماج في الجزائر 1830– 1962**، تر: عبد السلام عزيزي، د ط، دار القصبة لنشر والتوزيع، الجزائر، د س.

47. خيضر إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830– 1962**، ج2، دار العرب، الجزائر، 2005.

48. دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1962**، دط، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

49. الدسوقي ناهد إبراهيم، **دراسات في تاريخ الجزائر، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918– 1939**، دار المعارف، الإسكندرية، 2001.

50. الراسي جورج، **الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

51. رخيلة عامر، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س.

52. الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر**،ج1 ، مكتبة الأسد، دمشق، 1999.

53. الزبيري محمد العربي ، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954– 1962** .

54. الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

55. الزبيري محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954– 1962**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

56. الزبيري محمد العربي، **دراسة تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

57. زوزو عبد الحميد، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات ومواثيق**، ط1، دار هومة، الجزائر، 2005.

58. زوزو عبد الحميد، **محطات من تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة، الجزائر، 2004.

59. سعد الله أبو القاسم ، **الحركات الوطنية الجزائرية 1930– 1945**، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

60. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930– 1945**، ج3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

61. سعداوي مصطفى، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

62. سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954– 1962**، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2009.

63. سماعلي زوليخة، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار البصائر، الجزائر، 2009.

64. سماعلي زوليخة، علوش المولود **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، دار دزاير أنفو، الجزائر، د س.

65. سيعود أحمد، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954– 1958**، دار الهدى لنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

66. الشيخ أبو عمران، وآخرون، **معجم مشاهير المغاربة**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

67. صديق محمد الصالح، **أيام خالدة في حياة الجزائر**، المؤسسة الوطنية لفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

68. الصغير مريم ، **مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954– 1962**، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

69. ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري للثورة التحريرية 1954– 1962**، ط1، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

70. طافر نجود، **من معارك الثورة التحريرية الجزائرية**، وزارة الثقافة، الجزائر.

71. طلاس مصطفى، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، دار الشورى، دب، 1992.

72. الطيب عبادلية، **مذكرات مجاهد القائد الميداني الوردي قتال أحد أبطال معركة الجرف**، د ط، دار الألمعية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

73. عباس محمد، **اغتيالات النسيان (شهادات، مذكرات، مقالات تاريخية)**، د ط، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

74. عباس محمد، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصر للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2009.

75. عباس محمد، **ثوار عظماء، شهادة 17 شخصية وطنية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

76. عباس محمد، **فرسان الحرية شهادات تاريخية**، دار هومة، الجزائر، 2001.

77. عباس محمد، **فصول من ملحمة التحرير**، فرسان الحرية، ج1، دار هومة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

78. عباس محمد، **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954– 1962**، دار القصبة، الجزائر، 2007.

79. عبد الرحمان عواطف، **الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلة لصحافة الثورة الجزائرية 1954– 1962**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

80. عبد الكريم شوقي، **دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954**، دار هومة، الجزائر، 2004.

81. عثماني مسعود ، **الأوراس مهد الثورة**، د ط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

82. العسلي بسام، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، دار النفائس، ط2، بيروت، 186.

83. العسلي بسام، **جيش التحرير الوطني**، دار النفائس، ط خ، الجزائر، 2010.

84. العلوي محمد الطيب، **جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدين**، ديوان المطبوعات الجامعية.

85. العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830– 1954**، ط2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائري.

86. عمراني عبد المجيد ، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مديولي، الجزائر، دس.

87. العمري مومن، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني**، دار الطليعة، الجزائر، 2003.

88. عمورة عمار ، **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

89. عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ إلى غاية 1962**، ج2، دار المعرفة، الجزائر.

90. عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة**، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

91. عوادي عبد الحميد، **القاعدة الشرقية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993.

92. الغربي الغالي ، **نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية الأسلاك الشائكة المكهربة**، دار القصبة، الجزائر، 2009.

93. غربي الغالي، **جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطوير جيش. ت. و**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

94. غربي الغالي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954– 1958**، دط، غرناطة، لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

95. فافر شارل أندري، **الثورة الجزائرية**، تر: كابوية عبد الرحمان، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2010.

96. فركوس صالح ، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، دط، دار العلوم لنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

97. قداش محفوظ ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1919– 1939**، تر، أمحمد بن البار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2008.

98. قداش محفوظ، صاري جيلالي، **الجزائر صمود ومقاومة 1830– 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

99. قداش محفوظ، **وتحررت الجزائر**، تر: العربي يوينون، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، دس.

100. قنان جمال، **معارك خالدة في الثورة الجزائرية**، ج4، وزارة الثقافة،، الجزائر، 2013.

101. قندل جمال، **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي شال وموريس 1957– 1962**، دار الكوثر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

102. قندل جمال، **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954– 1956**، ج2، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر.

103. كبير سليمة، **فرحات عباس النمر الوطني المخضرم**، د ط، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س.

104. لونيسي إبراهيم، **مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني من خلال الثورة التحريرية**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2007.

105. لونيسي رابح ، **الجزائر في دوامة الصراع العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

106. لونيسي رابح، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920– 1954**، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009.

107. لونيسي رابح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

108. لونيسي رابح، **رجال لهم تاريخ**، د ط، دار المعرفة لطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

109. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، **الإعلام ومهامه أثناء الثورة**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، دار القصبة للنشر، 2009.

110. مريوش أحمد، **محاضرات في تاريخ الجزائر 1900– 1954**، ج2، كنوز الحكمة، الأبيار، الجزائر.

111. مزياني لخضر، **عصارة من الثورة التحريرية**، مطبعة قروف، باتنة، 2007.

112. مطمر محمد العيد، **ثورة نوفمبر 54 في الجزائر 1954– 1962 (أوراس النمامشة)**، دط، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

113. مطمر محمد العيد، **هواري بومدين رجل القيادة الجماعية** ، دار الهدى، الجزائر، 2005.

114. معداد مسعود، **حرب الجزائر أحداث تاريخية وتعاليق**، تر: موهوب حروش، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013.

115. مقلاتي عبد الله، **التاريخ السياسي لثورة الجزائرية**، شمس الزيبان لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

116. مقلاتي عبد الله، **في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954**، وزارة الثقافة، الجزائر، د س.

117. مقلاتي عبد الله، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، ط1، دار لوتو لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

118. مناصرية يوسف، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

119. منصور أحمد، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة الجزائرية**، ط1، دار العربية للعلوم، لبنان، 2007.

120. منغور أحمد، **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954– 1962**، دار التنوير، الجزائر، 2013.

121. مياسي إبراهيم ، **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

122. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

123. هشماوي مصطفى، جذور **نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحث ففي الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، د س.

124. يوسفي محمد، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، تق: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات تالة، الجزائر، 2007.

ب/ باللغة الفرنسية:

1. Ben Jamin Stora, Zakia Daoud, Ferhat Abbas, Une autre Algérien, OD, Kasbah.

Kaddache Mahfoude, **Histoire Du Nationalisme Algérien 1919- 1951**, t02, 2émme Editons, ENAL, Alger, 1981

3/ الدوريات:

1. بلغيث محمد الأمين، **موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية**، مجلة المصادر، العدد 05، الجزائر، 2001.
2. بوساك فوزية، **الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، مجلة الذاكرة**، ع 3، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
3. بومالي أحسن، **المنظمة العسكرية السرية تتبنى الكفاح المسلح**، مجلة الذاكرة، ع2، المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
4. رزاقي عبد الرحمن، **أهمية مؤتمر الصومام**، مجلة الجيش، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، العدد 397، 1996.
5. سعدي عثمان، **أثر معركة الجرف في مسار الثورة التحريرية**، العدد 04، الجزائر، 1993.
6. عباس محمد، **فكرة الثورة في التجربة الجزائرية حزب ثوري طليعة مسلحة وشعب جاهز للثورة**، مجلة الحدث العربي والدولي، عدد خاص، رقم 24، نوفمبر 2002.
7. قنطاري محمد، **الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية**، مجلة الذاكرة، العدد 3، 1995.
8. لونيسي إبراهيم، **المنظمة الخاصة OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر**، مجلة المصادر، العدد 06، المركز الوطني للدراسات والبحث عن الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2002.
9. مجموعة من الباحثين، **إيفري مقر مؤتمر 13– 23 أوت 1956**، مجلة الرؤية، العدد 03، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1997.
10. هشماوي مصطفى، **التدريب والتسليح أثناء الثورة التحريرية**، مجلة أول نوفمبر التحدي والانتصار، العدد 173، 2009.
11. واعلي عبد العزيز، **فعالية مؤتمر الصومام في مسيرة الثورة الجزائرية**، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 2006.

4/ الرسائل الجامعية:

1. بديدة لزهر، **الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا خلال الفترة ما بين 1957– 1960**، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، 2000– 2001.

2. بودلاعة رياض، **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية 1954– 1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2007– 2008.

3. جبلي الطاهر ، **شبكات الدعم اللوجستي للثورة التحريرية 1954– 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009.

4. خيثر عبد النور، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954– 1962**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2006.

5. شلي أمال، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954– 1956**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد خيضر، باتنة، 2006.

6. عباس محمد الصغير، **فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر جزائرية 1927– 1963**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

7. فتاح شباح، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1960– 1962)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معقد التاريخ، باتنة، 2003.

8. معزة عز الدين، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899– 1985**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

9. ميلودي سهام، **علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني سبتمبر 1958، مارس 1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010– 2011.

10. يحياوي جمال، **تطور جيش التحرير الوطني 1956– 1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2006– 2007.

5– القواميس:

1.مقلاتي عبد الله، **قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية**، ط1، منشورات بلوتو لنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2.شرفي عاشور، **معلمة الجزائر، القاموس الموسوعي، تاريخ ثقافة أحداث ومعالم**، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.

3.شرفي عاشور، **قاموس الثورة الجزائرية 1954- 1962**، تر: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

الملخص:

كتاب تشريح حرب لصاحبه فرحات عباس من أهم المؤلفات والمصادر الحية لتاريخ الثورة الجزائرية، إذ تناول فيه معظم التطورات السياسية والعسكرية، بداية بالظروف التي ميزت الانطلاقة الأولى لثورة مرفقة ببيان أول نوفمبر الذي حدد الأهداف والوسائل مرورا بتداعيات هجومات الشمال القسنطيني، وإفراز مقررات مؤتمر الصومام وما نتج عنها من تنظيمات سياسية وعسكرية، وصولا إلى الظروف التي ساعدت في تأسيس الحكومة المؤقتة للجهورية الجزائرية والأهداف التي سطرتها من أجل التعريف بالقضية الجزائرية وجعلها حقيقة واقعية أمام العالم.

الكلمات المفتاحية:

التطورات السياسية- التطورات العسكرية- الثورة التحريرية- كتاب تشريح حرب- فرحات عباس.

Résumé:

Le livre l'autobise de guerre de l'auteur ferhat Abbas est l'un des écrits les plus importants et les sources vivantes de l'histoire de la révolution algérienne, dans lequel il a traité de la plupart des développements politiques et militaires, en commençant par les circonstances qui ont marqué le premier début d'une révolution attachée à la déclaration du premier novembre, qui a fixé des objectifs et des moyens à travers les répercussions La région de Constantine, et la libération des décisions de la Conférence du SOMAM et des organisations politiques et militaires qui en résultent, aux conditions qui ont contribué à établir le gouvernement intérimaire de la Jahouri algérienne et les objectifs que j'ai mis en place pour faire connaître la cause algérienne et en faire une réalité pour le monde.

Mots-clés:

Développements politiques-développements militaires-la révolution éditoriale-le livre de guerre anatomie-ferhat Abbas.